

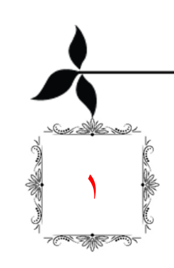
التَّنْكِيـلُ وَالنِّكَايِـةُ
فِي نَقْضِ تَلْبِيسَاتِ وَشُبْهَاتِ
الزَّاكُورِي الحَدَّادِي فِي رِسَالَتِه
"الجِنَايَة" [الحلقة الأولى]

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





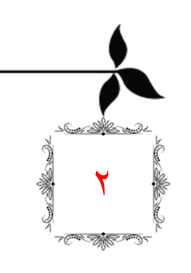
التَّنْكِيـلُ وَالنِّكَايـةُ فِي نَقْضِ تَلْبِيسَاتِ وَشُبْهَاتِ الزَّاكُورِي الحَدَّادِي فِي رِسَالَتِه "الجِنَايَة" [الحلقة الأولى]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فقد اطلعتُ على رسالة منشورة في منتديات الآفاق بعنوان [جناية الشيخ ربيع على أحاديث الشفاعة نصرة للإرجاء]، كتبها متعالم مغرور من أغمار الحدادية الجدد يدعى (أبو عبد الله يوسف الزاكوري)، وزعم فيها الرد على مقال لشيخنا العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -متعنا الله بعلومه وأمده بالصحة والعمر لجهاد المبتدعة والمبطلين من جميع أصناف الزائغين- بعنوان [أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية].

والشيخ ربيع حفظه الله كتب هذا المقال رداً على دعاوى المتعالمين من غلاة الحدادية الذين زعموا أنَّ القول بعدم تكفير تارك العمل مخالفٌ لإجماع السلف وموافقٌ لأقوال المرجئة، فذكر الشيخ حفظه الله في مقاله عدة أحاديث في الشفاعة وفضل التوحيد تدل دلالة ظاهرة على نجاة الموحدين الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم من الخلود في النار، ثم ثنى حفظه الله بعدها بسرد عدة نقول عن أئمة السلف قديماً وحديثاً تدل على استسلامهم لهذه الأحاديث وانقيادهم لما تضمنته من نجاة الموحدين من الخلود، وبيِّن حفظه الله في تعليقاته





على هذه الأحاديث والنقول ما يدل على أنَّ أئمة السلف كانوا لا يكفِّرون تارك العمل؛ وهذا ما ينسف دعوى الإجماع على تكفير تارك العمل وينقض فرية الإرجاء المزعومة، وقبل هذا وذاك كتب الشيخ حفظه الله مقدمةً بيَّنَ فيها أنَّ هذه الفتنة هي من موروثات الخوارج والقطبية ومن اختراعات الحوالية والحدادية، وأنَّ هذه الأحاديث والنقول المستفيضة عن أئمة السلف تدمغ هذه الطوائف كلها، ومع ذلك كله لم يرفع غلاة الحدادية بهذه الأحاديث والنقول رأساً، وما زادتهم إلا عناداً وإصراراً على الباطل والجدال المقيت.

فجاء هذا المتعالم المجهول الذي لا يميز بين الغث والسمين، ولا يعرف عقيدة السلف في مسائل الإيمان والدِّين، ولا يعرف من هم المرجئة ولا ما هو الإرجاء المشين؛ فأعمل فكره وفهمه وقلمه -مخربشاً ومخلطاً وملبساً ومحرفاً- في مقال الشيخ ربيع حفظه الله مع تعالم وغرور ظاهرين، وسوء أدب وانتقاص معلومين، واتهام بالجهل والتعالم كاذبين، ووصف بالضلال والزيغ ظالمين، وحكم بالإرجاء والتجهم باطلين؛ لعالمٍ من كبار علماء العصر؛ شهد له الكبار بالعلم والسنة والفضل في نصرة الحق ورد الباطل، وكانوا لا يذكرونه إلا بخير، ويشكرونه على جهوده وجهاده في الرد على المبطلين، إذن ما وزن هذا الغمر من الناشئة الصغار في مقابل أولئك الكبار؟! وما قيمة تلك الطعونات والاتهامات في مقابل هذه الشهادات والتزكيات؟! فليكسر هؤلاء المتعالمون أقلامهم وليراجعوا أنفسهم وليتقوا ربهم، وليعلموا أنَّ كتاباتهم هذه ما زادت السلفيين

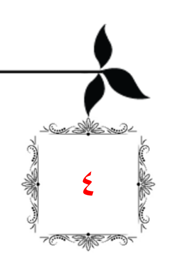
إلا بصيرة في بطلان دعوة الحدادية الغلاة وضلال طريقتهم، وفي المقابل زادتهم محبة بعلمائهم السلفيين الصادقين الذين كشفوا سمات الحدادية وحذَّروا من دعاتهم.

ولولا ما قام به هذا الدعي المتعالم من تلبيس وتخليط وتشغيب وتشويش في رده المتهافت على مقال شيخنا حفظه الله مما قد يلتبس الفهم على بعض القراء ممن لا يتابع في هذه المسائل الردود والمقالات أو لم يطالع ما كتبه أهل العلم من أجوبة على ما يذكره هؤلاء الأغمار من تأصيلات وشبهات، لكان الإعراض متحتماً عن مثله؛ صوناً لأسماع أهل السنة من شبهاته وإماتةً لرده وشأنه، لكن لا ضير أن نردَّ على أمثاله لينفضح أمره وينكشف زيفه ويعرف القاصي والداني أنَّ هؤلاء الأغمار من سفهاء الأحلام يسعون جاهدين على معاداة السنة وعلمائها بالمكر والخديعة والكذب وتحريف الحقيقة، والله تعالى يقول: ((وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ)).

معالم قبل الشروع في الرد

وقبل الشروع في الرد على رسالة هذا الحدادي المتعالم؛ لابد من ذكر هذه المعالم التي لا ينبغي أن تخفى على السلفي البصير:





١- الطعن في أهل العلم علامة على الزيغ ومخالفة سبيل السلف

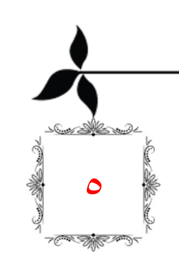
أخرج اللالكائي رحمه الله في [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ "اعتقاد الرازيين"] عن أبي حاتم الرازي رحمه الله أنه قال: ((وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر)).

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله في [عقيدة السلف أصحاب الحديث ص١٠١]: ((وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة؛ وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم واحتقارهم)).

وقال الشيخ السفاريني رحمه الله في [لوائح الأنوار ٢/ ٣٥٥]: ((ولسنا بصدد ذكر مناقب أهل الحديث، فإنَّ مناقبهم شهيرة، ومآثرهم كثيرة، وفضائلهم غزيرة، فمن انتقصهم: فهو خسيس ناقص، ومن أبغضهم: فهو من حزب إبليس ناكص)).

وقال العلامة ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله: ((لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أعراض منتقصيهم معلومة، ومن وقع فيهم بالثلب: ابتلاه الله قبل موته بموت القلب)).

وقال الطحاوي رحمه الله في عقيدته: ((وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين -أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر- لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل)).




وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام؛ فإنَّه كان شديداً على المبتدعة)).

وقال نعيم بن حماد رحمه الله: ((إذا رأيتَ العراقي يتكلَّم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ الخراساني يتكلَّم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ البصري يتكلَّم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه)).

فهذه بعض عبارات السلف الصالح في بيان أنَّ من غمز بأهل العلم –من أهل الحديث والسنة– أو تكلَّم فيهم أو أبغضهم أو انتقص منهم فهو مبتدع ضال على غير سبيل السلف.

فأين هذا الحدادي المتعالم من هذا الأصل؛ وهو يطعن بالعلامة الشيخ ربيع حفظه الله بأوصاف السوء ويتهمه بالأباطيل في عدة مواضع من رده هذا كما سيأتي بيانه؟!

فهل سبقه أحدٌ من أهل العلم ممن يتستر خلفهم أو يتترس بهم إلى مثل هذه الطعونات والتبديع؟!

أم هو التعالم المريع والغرور الشنيع؟!

٢ – كلام العلماء يُحتج له لا يُحتج به

قال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع: ٢٦/ ٢٠٢ – ٢٠٣]: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل

مستنبط من ذلك تُقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء؛ فإنَّ أقوال العلماء يُحتج لها بالأدلة الشرعية لا يُحتج بها على الأدلة الشرعية، ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه -وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!- ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا: لم يحسن أن يتكلَّم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلِّدة الناقلين لأقوال غيرهم)).

إذن كلام أهل العلم يحتج له لا يحتج به، بينما نلاحظ غلاة الحدادية يحتجون على تخطئة الشيخ الألباني رحمه الله وتخطئة الشيخ ربيع حفظه الله وغيرهم من أهل العلم المعاصرين ببعض أقوال أهل العلم المعاصرين لهم ممن هم في مرتبتهم أو دونهم، وهذا مسلك المقلِّدة الذين لا يحسنون النظر في الأدلة الشرعية فضلاً أن يحسنوا الكلام في هذه المسائل الدقيقة أو الرد على مخالفيهم.

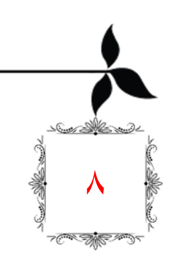
٣ - العالم المجتهد مأجور معذور لكنه لا يتابع في زلته ولا يتستر به

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ٦/ ٩٢]: ((إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور، لا يجوز أن يتبع فيها، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين...، ثم ذكر مناظرة



ابن المبارك رحمه الله لبعض المقلِّدة في مسألة النبيذ المختلف فيه ثم قال: وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفقٌ عليه بين العلماء؛ فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أنَّ ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا يسوغ اتباعهم فيها، كما قال سبحانه: "فإنْ تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"، قال ابن مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم: "ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال سليمان التيمي: "إنْ أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله ...، ثم قال شيخ الإسلام: وهذه آثار مشهورة رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كنا قد حُذِّرنا من "زلة العالم"، وقيل لنا: أنها أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك أنْ لا يرجع عنه، فالواجب على مَنْ شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالةٌ ضعيفةٌ عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلَّد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقَّف في قبولها، فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثيرٌ من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعه مع أنَّ ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومَنْ علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالدِّين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولاً)).





وقال رحمه الله في [المجموع ١٠/ ٣٨٣-٣٨٥]: ((فإنَّ كلَّ أحد من الناس قد يُؤخذ من قوله وأفعاله ويُترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يُتبع عليها مع أنه لا يُذم عليها)).

وقال رحمه الله في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتُفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة ٢/ ٤٤١-٤٤٣]: ((السبب الثالث: أن يعزو المتأوِّلُ تأويلَه وبدعتَه إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل البيت النبوي أو مَنْ حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق؛ ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، فإنَّ من شأن الناس تعظيم كلام مَنْ يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتم، حتى إنهم ليقدمونه على كلام الله ورسوله؛ ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا.

وبهذه الطريق توصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله؛ لما علموا أنَّ المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم وموالاتهم وإجلالهم، فانتموا إليهم



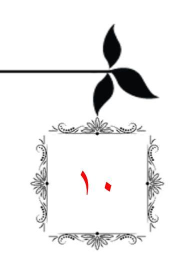

وأظهروا من محبتهم وموالاتهم واللهج بذكرهم وذكر مناقبهم ما خُيِّل إلى السامع أنهم أولياؤهم وأولى الناس بهم، ثم نفقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهم.

فلا إله إلا الله؛ كم من زندقة وإلحاد وبدعة وضلالة قد نفقت في الوجود بنسبتها إليهم؛ وهم بُراء منها براءة الأنبياء من التجهم والتعطيل وبراءة المسيح من عبادة الصليب والتثليث وبراءة رسول الله من البدع والضلالات؟!

وإذا تأملتَ هذا السبب رأيته هو الغالبُ على أكثر النفوس، وليس معهم سوى إحسان الظن بالقائل بلا برهان من الله ولا حجة قادتهم إلى ذلك، وهذا ميراثٌ بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، فإنهم لحسن ظنهم بهم وتعظيمهم لهم آثروا ما كانوا عليه على ما جاءتهم به الرسل، وكانوا أعظم في صدورهم من أن يخالفوهم ويشهدوا عليهم بالكفر والضلال وإنهم كانوا على الباطل؛ وهذا شأن كلِّ مقلِّد لمن يعظِّمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة)).

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في [أدب الطلب ومنتهى الأدب ص٦٤]: ((وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه: بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلماتٍ وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلّق بما



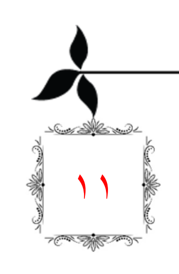


شجر بين الصحابة وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحاً ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم)).

وغلاة الحدادية اليوم يتتبعون كلَّ كلمةٍ صدرت من عالم في هذا العصر في تكفير تارك العمل وعدم العذر بالجهل؛ ولو كانت مجملة محتملة، فيطيرون بها فرحاً وينفخون فيها، ويحملونها ما لا تحتمل، أو يضعونها في غير محلها، أو يفسِّرونها على خلاف مراد قائلها، بل يتلقَّطون كلماتٍ من غير أهل العلم من المتعالمين المغرورين أو ممن عُرفوا بمخالفة منهج السلف، ويظنون أنهم بهذا أقاموا الحجة على مخالفيهم، وأنَّ هذه الكثرة من الأقوال وهذا الجمع من الفتاوى والأجوبة المجردة عن الدليل تكفي في إفحام الخصم أو تدل على أنهم على حق وأنَّ مخالفهم على ضلال، وهذا لجهلهم وتلبيسهم، فالحق لا يعرف بالكثرة ولا يعرف بالرجال مهما علت منزلتهم ومكانتهم، وإنما الحق يعرف بالدليل والحجة والبرهان.

٤- أهل البدع يذكرون ما لهم ويعرضون عما لا يوافق أهواءهم

قال بعض السلف: ((أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم))، وهذا يدل على أنَّ أهل السنة يتعاملون بالعدل مع الموافق والمخالف، وأنهم مؤتمنون في النقل، وينظرون إلى كلام العالم في المواضع كلها؛ فيحررون مذهبه ويبينون مراده، أما أهل البدع فلا يأخذون من الكلام إلا ما



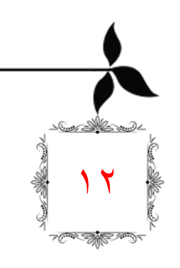

يوافق أهوائهم ولا يكتبون في مقالاتهم وردودهم إلا ما لهم، ويحمِّلون كلام العالم الواحد ما لا يحتمل، أو يحرفونه تارة ويبترونه تارة أخرى، وهذا يدل على عدم إنصافهم وتجردهم كما يدل على خيانتهم في النقل، وفيهم شبه كبير ممن قال تعالى فيهم: ((أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ))، وقال في آخرين: ((وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ. وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ)).

وما أكثر هذا الصنف في غلاة الحدادية اليوم؟!

٥- أهل الباطل لا ينفقون باطلهم إلا بشوبٍ من الحق

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [المجموع ٣٥/ ١٩٠]: ((وَلَا يُنْفَقُ الْبَاطِلِ فِي الْوُجُودِ إلَّا بِشَوْبِ مِنْ الْحَقِّ؛ كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَبَّسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ بِسَبَبِ الْحَقِّ الْيَسِيرِ الَّذِي مَعَهُمْ؛ يُضِلُّونَ خَلْقًا كَثِيرًا عَنْ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَيَدعُونَهُ إلَى الْبَاطِلِ الْكَثِيرِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، وَكَثِيرًا مَا يُعَارِضُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَنْ لَا يُحْسِنُ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا يُقِيمُ الْحُجَّةَ الَّتِي تُدَحِضُ بَاطِلَهُمْ، وَلَا يُبَيِّنُ حُجَّةَ اللهِ الَّتِي أَقَامَهَا بِرُسُلِهِ؛ فَيَحْصُلُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فِتْنَةٌ)).





وقال رحمه الله في [درء التعارض ١/ ١٢٠-١٢١]: ((الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك؛ إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظاً ومعنى يوجب تناولها لحقٍ وباطلٍ؛ فبما فيها من الحق يُقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وهذا منشأ ضلال من ضلَّ من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإنَّ البدعة لو كانت باطلاً محضاً لظهرت وبانت وما قُبِلَت، ولو كانت حقاً محضاً لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة؛ فإنَّ السنة لا تناقض حقاً محضاً لا باطل فيه، ولكنَّ البدعة تشتمل على حق وباطل)) إلى أن قال: ((والمقصود هنا قوله: يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن بمعان أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧]: ((قال تعالى: "ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون"، فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه:

ولبسه به: خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس وهو التدليس والغش الذي يكون باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لُبِّسَ بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق، وتكلَّم بلفظٍ له معنيان معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح؛ ومراده الباطل، فهذا من الإجمال في اللفظ.

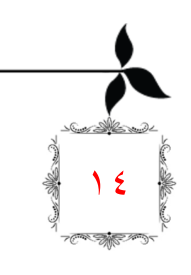
وأما الاشتباه في المعنى: فيكون له وجهان: هو حق من أحدهما، وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده الباطل.

فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة؛ ولاسيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب، فسل مثبِّت القلوب أن يثبِّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات)).

وقال رحمه الله في [شفاء العليل ص١٣٦]: ((أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها مَنْ يريد حقها، فينكرها مَنْ يريد باطلها، فيرد عليه مَنْ يريد حقها؛ وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخلصه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف)).

وغلاة الحدادية سلكوا هذه المسالك في كثير من مقالاتهم وردودهم، والله حسيبهم، فيذكرون أصولاً اتفق عليها أهل السنة من كون الإيمان قولاً وعملاً، وأنَّ العمل من الإيمان، وأنَّ تارك العمل وفاعل الكبائر لا يكون مؤمناً، وأنَّ الثناء والوعد والجنة لا يستحقه العبد إلا بعمل، وأنَّ تارك العمل -عمل القلب





والجوارح- بالكلية وتارك العمل بالتوحيد كافر، وأنَّ الكفر يكون بالعمل كما يكون بالقول والاعتقاد، وأنَّ الكفر أنواع: كفر الجحود، والتكذيب، والإباء والاستكبار، والإعراض، والنفاق، والشك... وغير ذلك من الأصول والمسائل، وأنَّ من أقوال المرجئة: الإيمان قول بلا عمل، والكفر لا يكون إلا عن جحود وتكذيب، والتكفير لا يكون بالعمل، فهذه الأمور متفق عليها بين أهل السنة، فيأتي الحدادية اليوم فيتلاعبون بالكلمات فيزعمون أنَّ من لا يكفر تارك عمل الجوارح بنى قوله هذا على عقيدة المرجئة الذين يعتقدون أنَّ العمل ليس من الإيمان، وأنَّ الكفر لا يكون بالعمل، وأنَّ تارك العمل وفاعل الكبيرة لا يسلب عنه الإيمان، وكذبوا في ذلك، بل الإيمان المطلق يسلب عن فاعل الكبيرة الواحدة فلا يقال فيه أنه مؤمن على وجه الإطلاق، وإنما هو مؤمن ناقص الإيمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته أو مسلم، ولكنه لا يكفر ويخرج من الملة، كذلك لا يثنى على هذا ولا يستحق الوعد والجنة ابتداءً، لأنَّ هذا الثناء والوعد لا يكون إلا بالإيمان الواجب، لكنه تحت المشيئة ولا يخلَّد في النار لوجود أصل الإيمان عنده، وكذلك القول في تارك العمل بالمباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة؛ لأنَّ التفريق بين جنس العمل وآحاده من بدع القطبية كما سيأتي بيانه.

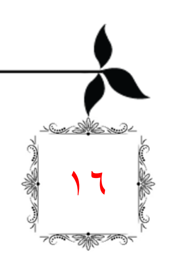
والمقصود أنَّ الحدادية يتلاعبون بالألفاظ ويتتبعون المتشابه من الكلام والمجمل من الأقوال لأنهم لا يمكن أن يصرِّحوا بعقيدة الخوارج ولا ينفقوا باطلهم إلا بمثل هذه الأساليب، والله تعالى يقول: ((وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ

وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ))، ويقول: ((فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا))، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٢٨/ ٢٣٥]: ((اللَّيُّ: هُوَ الْكَذِبُ، وَالْإِعْرَاضُ: كِتْمَانُ الْحَقِّ))، والكذب وكتمان الحق كلاهما من سمات الحدادية.

٦- أنَّ أهل العلم يفتون على نحو ما يسمعون

الحدادية أهل مكر وخديعة، ومن حيلهم أنهم يعرضون على العلماء كلمات مبتورة أو جملة محرَّفة من كتب أهل العلم ومجالسهم الصوتية، ويضيفون إليها الكذب والافتراء في تصوير الواقع، وقد يستطيعون من خلال هذا الصنيع استحصال فتوى أو بيان على ما يريدون، وقد لا يستطيعون ويردهم الله عزَّ وجلَّ خائبين، ومعلوم أنَّ الحكمَ على الشيء فرعٌ من تصوِّره، وأنَّ المفتي يقضي على ظاهر الأمر، والحاكم يقضي على نحو ما يسمع، قال العز بن عبد السلام في "قواعد الأحكام": ((المفتي أَسيرُ المستفتي، والحاكم أَسيرُ الحجج الشرعية والظواهر))، وكثيراً ما يقع التحايل والتلاعب بالسؤال وتصوير الواقع على خلاف الحقيقة من قبل السائل والمستفتي، وقد حذَّر النبيُّ صلى الله عليه وسلم أشدَّ التحذير من ذلك فقال: ((إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلاَ يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ)) متفق عليه.





ولهذا ينبغي على السلفي أن يتفطَّن لمثل هذه الألاعيب، ولا يتأثر أو يغتر بفتوى مجملة مبنية على واقع مكذوب أو مغلوط.

التعليق على عنوان رسالة الزاكوري

وبعد هذا المدخل الذي ينبغي أن يكون حاضراً في الأذهان -لحظة القراءة في هذا الرد- أشرع في التعليق على رسالة الزاكوري المسماة "جناية الشيخ ربيع على أحاديث الشفاعة نصرة للإرجاء"، والله أسأل أن يسدد فهمي ويصوِّب قلمي متجرداً للحق متحرياً إياه:

أما وصف هذا المتعالم الحدادي ما قام به الشيخ ربيع حفظه الله -من جمع أحاديث الشفاعة وأحاديث فضل التوحيد التي تبين نجاة الموحدين الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم من الخلود في النار مع ذكر أقوال أئمة السلف وبيان انقيادهم واستسلامهم لهذه الأحاديث؛ هذه الأقوال التي تبين عدم تكفيرهم لتارك العمل- وصف ذلك بالجناية!؛ فليس هذا مستغرباً من أعداء السنن وخصوم الحق، فقد سمى أعداء الرسل ما جاء به المرسلون من عند الله بأنه سحر أو شعر أو كهانة أو جنون أو أساطير الأولين وغير ذلك!!، كما قال تعالى: ((فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ))، وقد قال الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم: ((مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ)).

وأما كون الاستدلال بأحاديث الشفاعة هو من الانتصار للإرجاء؛ فهذا يدل على ضلال هؤلاء الحدادية وأنهم أفراخ الخوارج، فالخوارج هم الذين وصفوا أهل السنة الذين استدلوا على نجاة أهل الكبائر من الخلود في النار بأحاديث الشفاعة وصفوهم بالمرجئة، وردوا هذه الأحاديث ولم يستسلموا لها، فجاء هؤلاء الحدادية وساروا على خطى أسلافهم، فشككوا في هذه الأحاديث وعدوها من المتشابه وأعرضوا عنها مع كثرتها وظهورها.

إذن فليقل لنا هذا الحدادي المتعالم:

كيف يرد على الخوارج القائلين بخلود أهل الكبائر في النار؟!

وهل ردَّ أهل السنة على الخوارج هذه البدعة بأحاديث الشفاعة أم لا؟!

إذن ما هي جناية الشيخ ربيع حفظه الله؟!

أم هو التشويش والتشغيب؟!

وقفة مع مقدمة رسالة الزاكوري

قال الحدادي المتعالم في مقدمة رده: ((فإنَّ دعوة الإرجاء قد استفحلت في هذا العصر، وراجت على كثير من منتسبي الإسلام، ومع أنَّ أهل العلم قد تفطنوا لها وحذروا منها وكتبوا فيها البيانات والمقالات، إلا أنَّ دعاة الإرجاء تمكنوا بما أُوتوا من مكر ودهاء، ضمن (مؤسسة سرية) من ترويج باطلهم، مستغلين تمسحهم بالسلفية ورفعهم لشعار السنة النبوية، وما كان لباطلهم أن





يروج دون ذلك، إلا أن الموفَّقين من أهل السنة من الخواص والعوام، قد عصمهم الله فأدركوا شر المرجئة، وسلكوا سبيل النجاة في أخذ عقيدتهم من مصادرها الأصيلة، بعيداً عن الغلو والجفاء، فأفلحوا ونجحوا، جعلنا الله منهم.

ومن صور تصدي علماء الإسلام للوثة الإرجاء ما كتبته اللجنة الدائمة وفقها الله في بيانها المشهور، الذي نزل برداً وسلاماً على أهل السنة، وسخنةً في أعين المرجئة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)).

أقول:

الغلو في التكفير لا يقل خطراً عن الإرجاء، والإرجاء لم يقع في المنتسبين إلى السنة والسلفية في هذا العصر إلا قليلاً ممن صرَّح بأنَّ العمل ليس من حقيقة الإيمان وأنَّ الكفر لا يكون إلا عن جحود وتكذيب كأمثال مراد شكري ومن أيده ونشر له كعلي الحلبي وزمرته، وقد ردت اللجنة الدائمة على هؤلاء، وبان مخالفتهم لمنهج السلف في مسائل أخرى، وحكم أهل العلم بتبديعهم وتحذير الناس منهم، ومن هؤلاء العلماء العلامة الشيخ ربيع حفظه الله.

وأما الغلو في التكفير في هذا العصر فهي بدعة القطبية والسرورية ومن سار على طريقتهم من الحوالية والحدادية، وهؤلاء ينتسبون إلى السنة زوراً وتلبيساً، وهم كثيرون في هذا الزمان، وهم أكثر ممن وقع في الإرجاء بمفاوز، فالفتنة على أهل السنة بهؤلاء أعظم وضررهم أشد.

فأين ردود الحدادية الجدد على هؤلاء الغلاة؟!





أين ردودهم على سيد قطب ومحمد قطب وكتبهم تضج بالتكفير؟!

وأين ردودهم على محمد سرور زين العابدين ومحمد المسعري وأبي قتادة الفلسطيني وأبي محمد المقدسي وأيمن الظواهري وأمثالهم ممن ينهج منهج الخوارج في التكفير والطعن بكبار العلماء بتهمة الإرجاء وعلماء السلاطين؛ بل بعضهم يحكم عليهم بالردة أو النفاق؟!

وأين ردودهم على سفر الحوالي وأمثاله ممن يكفِّر ببعض الكبائر كالمصر على المعصية أو المجاهر، ويتهم أهل العلم الذين لا يكفرون تارك الصلاة تهاوناً والحاكم بالقوانين الوضعية من غير استحلال بالإرجاء؟!

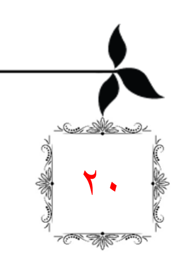
وأين ردودهم على محمود الحداد وعبداللطيف باشميل وفالح الحربي وفوزي البحريني من غلاة التبديع والتكفير؟!

وأين ردودهم على المغراوي وهو يصرِّح بتكفير الأمة في أكثر من موضع في كتبه؟!

أين ردود الحدادية الجدد على هذه الدعوات؟!

لا يجد المتابع لغالب مقالات الحدادية الجدد في مواقعهم إلا الكلام في تكفير تارك جنس العمل ودعوى الإجماع على ذلك واتهام العلماء المخالفين لهم بالإرجاء، وكذلك تكفير من وقع في الشرك من أهل الإسلام من غير النظر إلى العذر بالجهل مطلقاً ولا إلى إقامة الحجة وشروط التكفير وضوابطه وموانعه ألبتة؛ والنيل من العلماء الذين يعذرونهم بالجهل، بل يجد في مواقع هؤلاء اتهام





العلماء الذين لا يكفِّرون تارك الصلاة من غير جحود ولا يكفِّرون الحاكم بغير ما أنزل الله من غير استحلال بفرية الإرجاء، فماذا ترك هؤلاء من مذهب القطبية والحوالية والحدادية إذن؟!

أما الشيخ ربيع حفظه الله فقد ردَّ على هذه الطوائف كلها من الغلاة والجفاة، وردَّ على من نحى منحى التكفير وعلى من مال إلى مذهب الإرجاء، ولم يسكت عن أحد من المبطلين من الصنفين، وهذه كتبه ومقالاته ومجالسه تشهد له بذلك، ولهذا حاول الفريقان أن ينالوا منه، فوصفه الغلاة بالإرجاء والتمييع، ووصفه الجفاة بالغلو في التكفير والتبديع.

ورد الشيخ ربيع حفظه الله على دعاة وحدة الأديان وأخوة الأديان والمساواة بين الأديان ومن أثنى على رسائلهم وحاول أن يسوِّغ دعوتهم الباطلة ويلبسها لباس وسطية الإسلام، وهو حفظه الله من أوائل أهل العلم الذين أنكروا مصطلحات "جنس العمل" و"شرط الكمال" وتفريق السلفيين وإثارة الفتنة بينهم بسببها، وقد صرَّح مراراً حفظه الله بتكفير تارك العمل بالكلية؛ والمقصود عمل القلب والجوارح وتارك العمل بالتوحيد، لأنَّ أصل الإيمان لا يقوم إلا باعتقاد القلب وقول اللسان، واعتقاد القلب هو قول القلب وعمله، وهو الإيمان القلبي، وقول اللسان كلمة التوحيد، فلا ينجو أحدٌ من الخلود في النار إلا بهما، وأما عمل الجوارح والمقصود بها المباني الأربعة بعد الشهادتين وما دونها من الأعمال الصالحة: فهذه من كمال الإيمان، وما كان منها واجب فهو من





كمال الإيمان الواجب، وما كان منها مستحب فهو من كمال الإيمان المستحب، فأعمال الجوارح هي جزء من الإيمان، لكنها ليست من أصل الإيمان وإنما من كماله، ولو اعتبرنا أعمال الجوارح من أصل الإيمان لكان ترك عمل من أعمال الجوارح يزول به الإيمان بالكلية، ويكون تارك عمل من أعمال الجوارح كافراً؛ وهذا مذهب الخوارج بعينه.

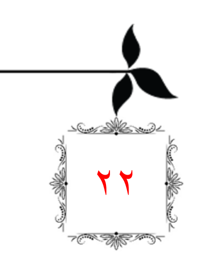
فماذا كان؟

قام المميعة كعدنان عرعور وأبي الحسن المأربي وعلي الحلبي فاتهموا الشيخ ربيعاً بتهمة التكفير لأنه ردَّ على القائلين بوحدة الأديان والمثنين عليهم والمعتذرين لهم والمدافعين عنهم، كما قام الحدادية الأوائل والجدد فاتهموه بالإرجاء لأنه ردَّ على القائلين بدعوى الإجماع على كفر تارك العمل وعدم العذر بالجهل في مسائل الشرك واتهموا الأئمة والعلماء سلفاً وخلفاً بالإرجاء.

كما أشاد الشيخ ربيع حفظه الله بفتوى اللجنة الدائمة التي أدانت علياً الحلبي بالإرجاء وذكرها في أحد مقالاته، فهل بعد هذا كله يأتي متعالم جهول فيصف الشيخ حفظه الله بالإرجاء؟! لا يقدم على ذلك إلا حدادي متعالم أو قطبي مجادل.

وأما فتوى اللجنة الدائمة التي افتتح بها هذا المتعالم رسالته؛ فهي دليل من الأدلة على ما يقوم به هؤلاء من تلبيس وتلاعب، فقد ورد في السؤال في وصف الجماعة المسؤول عنهم: ((مما سبب ارتباكاً عند كثير من الناس في مسمّى الإيمان،





حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة أن يُخْرِجُوا العمل عن مُسمَّى الإيمان))، فكان جواب اللجنة: ((هذه المقالة المذكورة هي: مقالة المرجئة الذين يُخْرِجُون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط، وليست منه، فمن صدَّق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم ...)) إلى آخره، وقد ذكرت الفتوى الأدلة والنقول التي تؤكِّد أنَّ الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

فما فائدة ذكر هذه الفتوى في الرد على مقال الشيخ ربيع؟!

هل الشيخ ربيع حفظه الله يقول بهذه المقولة؟!

أين التوثيق؟!

أم هو التلبيس والتشغيب؟!

وبعد هذه الفتوى مباشرة قال الحدادي المتعالم: ((ومن الدعاة الذين روجوا الإرجاء وأوغلوا في تأصيله وتقريره: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، الذي سود مقالات كثيرة في الإرجاء، ومع أنَّ أهل العلم قد زجروه وبينوا ضلاله إلا أنه لم يرتدع، وازدرى ناصحيه واحتقرهم، بل احتقر أئمة السلف، وزعم أنهم لو وقفوا على بحوثه لرجعوا عن قولهم لقوله!.

وفي هذه الأيام أخرج مقالة جديدة شحنها بالشبه والأراجيف، عنون لها بـ "أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية"، وقد عنَّ لي أن أكشف زيفها، سائلا الله التوفيق والسداد)).

أقول:

فلينظر القارئ إلى هؤلاء الأغمار كيف يتقدمون حتى بين يدي العلماء الكبار الذين يتمسَّحون بهم كذباً وزوراً، فيصفون عالماً من كبار العلماء المعاصرين بالإرجاء والتأصيل والتقرير والترويج له بكل جرأة ووقاحة.

فمن سبقهم بهذا التبديع والتجريح؟!

هل قال سماحة المفتي حفظه الله ذلك؟!

أم قاله العلامة الفوزان حفظه الله؟!

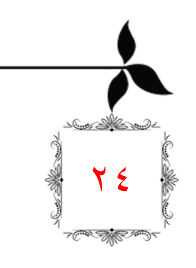
أم أفتت به اللجنة الدائمة؟!

أم أنَّ هؤلاء الحدادية أجرأ في الصدع بالحق من أولئك العلماء الذين يتمسَّحون بهم؟!

أم هو الخروج على أهل العلم كما خرج أسلافهم على الصحابة في عهد عثمان وعلي رضي الله عنهم؟!

من هذه النقطة ومن بداية هذا الرد يعرف القارئ الفطن أنَّ هؤلاء الحدادية على ضلال كبير وأنهم لا يحترمون عالماً وأنهم عبارة عن شذوذ من





سفهاء الأحلام صغار الأسنان لا يرجعون إلى العلماء ولا يتأدبون معهم، بل يتقدمون بين أيديهم كما فعلوا ذلك في اتهام الإمام الألباني رحمه الله بالإرجاء، ونحن لم نعلم ولم نسمع حتى الساعة أنَّ أحداً من أهل العلم الكبار لا من اللجنة الدائمة ولا من سماحة المفتي ولا الشيخ صالح الفوزان قد وصف الشيخ الألباني ولا الشيخ ربيعاً بالإرجاء، ومن كان عنده ما يخالف ما نعلمه فلينشره، وإلا فليعرف قدر نفسه ولا يتقدَّم بين يدي العلماء الكبار.

فإن قال قائلٌ من هؤلاء المتعالمين: لكنَّ هؤلاء العلماء بيِّنوا أنَّ مقولة كذا هي مقولة المرجئة، وسُئلوا عن أقوال الشيخ الألباني والشيخ ربيع بعينها فذكروا أنَّ هذا يوافق مذهب الإرجاء؟

والجواب عن ذلك: أنَّ هذه الفتاوى والأجوبة منها ما بُني على سؤال بعيد عن محل النقاش، ومنها ما هو مجمل بسبب الإجمال في السؤال أيضاً، ومنها ما يدخل في إطار الاجتهاد لمخالفته ما عليه غيرهم من العلماء المعاصرين فضلاً عن الأئمة المتقدمين، وقد تقدَّم أنَّ كلام العلماء يحتج له لا يحتج به عند تنازعهم، والمرجع عند الاختلاف إلى الحجة والدليل، ولو فرضنا صحة اجتهادهم: فكون العالم المعروف بالسنة -والذي له لسان صدق في الأمة لجهاده في الانتصار للسنة والرد على البدع وأهلها، وجهوده في العلم والدعوة- يوافق المرجئة في مقولة لا يلزم منه التعريض به انتقاصاً وتجهيلاً فضلاً عن التحذير منه وتنفير الناس عنه فضلاً عن وصفه بالإرجاء والطعن به، فمعلوم أنَّ ليس كلُّ من وقع في البدعة

أصبح مبتدعاً؛ إلا عند غلاة الحدادية الذين لا يفرِّقون بين الأمرين، ومن هذه الجهة تظهر مخالفة ومفارقة هؤلاء الحدادية للعلماء الكبار الذين يتمسحون بهم.

وعلى كلِّ حال فالذي ندين الله عزَّ وجلَّ به أنَّ الإمامين الشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ربيعاً حفظه الله لم يوافقوا المرجئة في قليل ولا كثير من أقوال مذهبهم، بل هما من العلماء المكثرين في ردودهم على المرجئة بجميع أصنافهم، ويعرف ذلك المطلع على كتبهم ورسائلهم ومجالسهم، ولكنَّ الحدادية قومٌ يبخسون الناس أشياءهم؛ فيزعمون أنَّ العلامة الشيخ الفوزان أو سماحة المفتي أو فلاناً وفلاناً هم فقط الذين ردوا على المرجئة وكشفوا شبهاتهم.

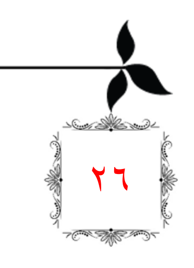
مقدمة مقال الشيخ ربيع وتشغيبات الحدادي المتعالم

ثم شرع هذا الحدادي المتعالم بالرد على مقدمة الشيخ ربيع حفظه الله، ومقدمة الشيخ اشتملت على بيان ميزات المسلم الصادق وأنه يؤمن بنصوص الكتاب والسنة، ويبتعد عن ردها أو تحريفها، وأنَّ أهل البدع من الغلاة والجفاة سلكوا مسلك تحريف النصوص أو ردها، ومنهم من يتمسَّح بالسلفية وهو من أشدِّ الناس حرباً على السلفيين.

فماذا فعل هذا الحدادي؟!

زعم هذا الحدادي أنَّ الشيخ ربيعاً من هؤلاء المبتدعة الذين يردون النصوص، وأنه ممن يتمسَّح بالسلفية، وأنه من أشد الناس حرباً على أهلها،





وضرب مثلين على رد النصوص؛ الأول: حديث الصورة، والثاني: حديث الهرولة، فزعم أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يرد الأحاديث التي وردت في الصورة والهرولة، ثم نقل فتوتين للشيخ صالح الفوزان حفظه الله ليؤكِّد بهما دعواه.

والجواب عن هذه المزاعم الباطلة:

أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يؤمن بهذه الأحاديث ويستسلم لظاهرها ولا يردها أو يؤوِّلها، وليس في جواب الشيخ حفظه الله الذي نقله الزاكوري ما يخالف هذا، وإنما فيه أنَّ الشيخ حفظه الله خاطب أهل الفتن أن يتركوا الانشغال بهذه الأحاديث ونصح بعض طلبة العلم أن لا يخوضوا فيما بينهم في هذه المسائل لئلا يقعوا في الفتنة أو يلتبس الفهم لمعانيها لما في ظاهرها من إشكال أو تشابه قد يصعب على أمثالهم ومستوياتهم من تحقيق معناها على الوجه الشرعي من غير طعن في أحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وهذه نصيحة مسددة من عالم بصير بأحوال الشباب وأسباب الفتن.

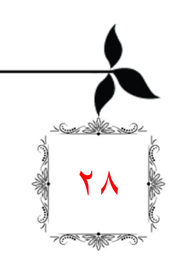
والشيخ ربيع حفظه الله يعتقد أنَّ نصوص الصفات من المحكم وليست من المتشابه كما قال في [مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع ٢/٣١٨]: ((النصوص الواضحة مثل نصوص الصفات هذه ليست من المتشابه ولا تحتاج إلى تأويل؛ لهذا ما أوَّلها الصحابة ولا التابعون ولا أئمة الهدى، ولما برز هؤلاء بفتنهم وتأويلاتهم الفاسدة واجههم أهل السنة بالحجج والبراهين التي تدحض شبهاتهم وأباطيلهم)).

لكن من المعلوم أنَّ التشابه له معنيان كما فصَّل ذلك أهل العلم ومنهم العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، تشابه في كيفية الصفة وهذا الذي لا يجوز الخوض فيه ولا يعلمه إلا الله عزَّ وجلَّ، وتشابه في معنى الصفة وهذا الذي يعلمه الراسخون في العلم، ويردونه إلى المحكم من النصوص، ويجب الإيمان به على ما أراد الله عزَّ وجلَّ ورسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل.

ومن عُلِمَ من حاله أنه يقصد من سؤاله في هذا الباب الفتنة والتأويل الباطل أو إثارة الفتنة وإحداث الفرقة والتحريش بين أهل العلم والطعن ببعضهم أو غرضه التشكيك بالنصوص وعقيدة السلف أو كان يصعب على عقله ومستواه أن يفهم معاني هذه الصفات من غير جحود ولا جدال: فمثل هذا السائل ينهى عن الخوض في هذه المسائل، أما من كان قصده معرفة معناها الحق لأجل العلم والاهتداء: فهذا يُعلَّم معناها لدفع الشبه التي عرضت له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [المجموع ١٧/ ٣٩٣-٣٩٤]:
((قَالُوا: وَأَمَّا الذَّمُّ فَإِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُ الْمُتَشَابِهَ لِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءِ تَأْوِيلِهِ؛ وَهُوَ حَالُ أَهْلِ الْقَصْدِ الْفَاسِدِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْقَدْحَ فِي الْقُرْآنِ، فَلَا يَطْلُبُونَ إلَّا الْمُتَشَابِهَ لِإِفْسَادِ الْقُلُوبِ وَهِيَ فِتْنَتُهَا بِهِ، وَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ، وَلَيْسَ طَلَبُهُمْ لِتَأْوِيلِهِ لِأَجْلِ الْعِلْمِ وَالِاهْتِدَاءِ بَلْ هَذَا لِأَجْلِ الْفِتْنَةِ، وَكَذَلِكَ صبيغ بْنُ عَسَلٍ ضَرَبَهُ عُمَرُ لِأَنَّ قَصْدَهُ بِالسُّؤَالِ عَنْ الْمُتَشَابِهِ كَانَ لِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ، وَهَذَا كَمَنْ يُورِدُ أَسْئِلَةً





وَإِشْكَالَاتٍ عَلَى كَلَامِ الْغَيْرِ وَيَقُولُ: مَاذَا أُرِيدَ بِكَذَا؟! وَغَرَضُهُ التَّشْكِيكُ وَالطَّعْنُ فِيهِ لَيْسَ غَرَضُهُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ عَنَاهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: "إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ"، وَلِهَذَا يَتَّبِعُونَ أَيْ يَطْلُبُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَقْصِدُونَهُ دُونَ الْمُحْكَمِ، مِثْلَ الْمُتَّبِعِ لِلشَّيْءِ الَّذِي يَتَحَرَّاهُ وَيَقْصِدُهُ، وَهَذَا فِعْلُ مَنْ قَصْدُهُ الْفِتْنَةُ، وَأَمَّا مَنْ سَأَلَ عَنْ مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ لِيَعْرِفَهُ وَيُزِيلَ مَا عَرَضَ لَهُ مِنْ الشُّبَهِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْمُحْكَمِ مُتَّبِعٌ لَهُ مُؤْمِنٌ بِالْمُتَشَابِهِ لَا يَقْصِدُ فِتْنَةً فَهَذَا لَمْ يَذُمَّهُ اللهُ)).

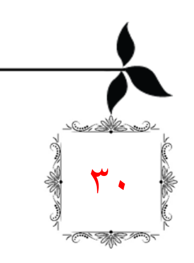
وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [إعلام الموقعين ٤/ ١٥٨]: ((وكذلك إنْ كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما سأل عنه وخاف المسئول أن يكون فتنة له: أمسك عن جوابه؛ قال ابن عباس رضى الله عنه لرجل سأله عن تفسير آية؟ وما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت به؛ أي جحدته وأنكرته وكفرت به، ولم يرد أنك تكفر بالله ورسوله)).

ومن أمثلة هذه الأسئلة التي يمسك العالم عن الإجابة عنها وينهى عن الخوض فيها: الكلام في الصفات من جهة الكيفية أو الكلام في بعض الصفات التي قد تشتبه على بعض الناس؛ قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في [التمهيد ٦/ ١٣٧]: ((قال أبو داود: وحدثنا الحسن بن محمد قال: سمعت الهيثم بن خارجة قال: حدثني الوليد بن مسلم قال: سألتُ الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات؟! فقالوا: "أمروها كما جاءت بلا كيف"، وذكر عباس الدوري قال: سمعت يحيى

بن معين يقول: شهدت زكريا بن عدي سأل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعني مثل الكرسي موضع القدمين ونحو هذا؟ فقال: "أدركتُ إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعراً يحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يفسِّرون شيئاً"، قال عباس بن محمد الدوري: وسمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر له عن رجل من أهل السنة أنه كان يقول هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية والكرسي موضع القدمين وضحك ربنا من قنوط عباده وأنَّ جهنم لتمتلئ وأشباه هذه الأحاديث؛ وقالوا: أنَّ فلاناً يقول يقع في قلوبنا أنَّ هذه الأحاديث حق؟ فقال: "ضعَّفتم عندي أمره، هذه الأحاديث حق لا شك فيها، رواها الثقات بعضهم عن بعض؛ إلا أنا إذا سُئلنا عن تفسير هذه الأحاديث لم نفسِّرها ولم نذكر أحداً يفسرها"، وقد كان مالك ينكر على من حدَّث بمثل هذه الأحاديث ذكره أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال: سألتُ مالكاً عمن يحدِّث الحديث: "إنَّ الله خلق آدم على صورته"، والحديث: "إنَّ الله يكشف عن ساقه يوم القيامة"، وأنه "يدخل في النار يده حتى يخرج من أراد"، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدِّث به أحداً، وإنما كره ذلك مالك خشية الخوض في التشبيه بكيف ها هنا)).

وقد قال العلامة حمود التويجري رحمه الله في [عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن ص١٠-١١]: ((ولعل مالكاً إنما نهى عن التحديث بحديث الصورة لأنه خشي أن يكون في التحديث به فتنة لبعض الناس فيشبِّهون





الله بخلقه أو يتأوَّلون الحديث بما يوافق أقوال الجهمية وذلك من التحريف لكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والإلحاد فيه، وقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "ما أنت بمحدِّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، ومن أعظم الفتن صرف النصوص الواردة في الصفات عن ظاهرها وحملها على ما يوافق أقوال المعطلة، وقد وقع في هذا الباب كثير من الأكابر المرموقين وأهل المصنفات الكبار، وهو معدود من زلاتهم التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخاف منها على أمته؛ والتي قال فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنها تهدم الإسلام، وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة)).

أقول:

فإذا كان بعض الأكابر من أهل العلم زلَّت أفهامهم في حديث الصورة وأشباهه، فكيف بمن هو دونهم بكثير من طلبة العلم الصغار أو عوام الناس؟! فالأسلم لأمثال هؤلاء أن يمسكوا عن الخوض في هذه المسائل وأن ينشغلوا بما يجب عليهم من الإيمان والعلم وأن يعرفوا قدرهم وأن لا يتكلَّموا في بعض أهل العلم ممن يخالفون ما يقرره مشايخهم في هذا، وهذا ما نصح به شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله، فأين وجه الإنكار الذي زعمه هذا الحدادي المتعالم؟!





ثم ماذا يقول هذا الحدادي المتستر خلف العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله وهو يقرأ كلامه الآتي، وليقارنه بما بعده من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

سئل العلامة صالح الفوزان حفظه الله: أحسن الله إليكم؛ هذا سائل من المغرب يقول: ما حكم تبديع من لم يثبت صفة الهرولة لله سبحانه وتعالى؟

فكان جواب الشيخ: ((ما أحد مسلم يجحد الحديث، ومعنى الهرولة: المبادرة، ما هو بمعنى الهرولة: الركض، لأنه قال: "إذا أتاني يمشي أتيته هرولة"، هل المخلوق يذهب إلى ربه يمشي؟! وإلا معناه أنه يطيع؛ يطيع الله عز وجل ويتقرب إليه، هذا معناه، هذا معنى الحديث، ما هو معناه: إنَّ الله يركض أو إنَّ الله يهرول!، معناه: أنه يبادر عبده بالقبول والمغفرة؛ إذا أقبل عليه العبد أقبل الله عليه، يجب أن نعرف معنى الأحاديث وسياقاتها، ما نقول من صفات الله الهرولة!، هذا كلام جاهل ما يعرف معنى الحديث، نعم)).

وقال الشيخ حفظه الله أيضاً في كتابه [إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السنة للبربهاري ١/ ٢٧٩]: ((وثبت الحديث القدسي الذي يقول الله جل وعلا فيه: "من أتاني يمشي أتيته هرولة" بمعنى: من أسرع إلى رضائي وطاعتي أسرعت في مغفرة ذنوبه وقضاء حوائجه، فليس معناه الهرولة المعروفة عندنا، وإنما فسره آخر الحديث بقوله: "لئن سألني لأعطينه لئن استعاذني لأعيذنه"، فمعنى الهرولة هنا المبادرة بقضاء حوائج عبده، كما أنَّ العبد يبادر إلى طاعة الله،

فهل العبد يهرول حقيقة أو معنى؟ ففي هذا رد على بعض المتسرعين الذين يثبتون لله الهرولة، وهذا من باب أفعال المقابلة كما قال الله تعالى: "فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ"، "إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ. اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ"، "وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ".

فيجب معرفة هذه القواعد العظيمة ليكون الإنسان على بصيرة ويعرف مذهب السلف فيها؛ الذين هم أثبت فيه وأعلم منه، ولا يستقل بفهمه وعقله ويثبت لله أشياء لا يدري عنها بناء على ظواهر أو متشابهات!، وهناك أدلة محكمة تبينها وتوضحها، فيجب أن يرد المتشابه إلى المحكم، وهذا لا يهتدي إليه إلا الراسخون في العلم، فيجب على طالب العلم والمبتدئ ألا يتسرَّع في هذه الأمور، بل يتوقف عنها، وأن يتعلَّم كيف يفهمها على منهج السلف، والجادة واضحة، والسلف ما قصروا في بيان الحق ووضع القواعد والضوابط، لكن يحتاج إلى تعلم ويحتاج إلى فهم)).

بينما سُئل عن حديث الهرولة العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فأجاب بجواب مطوَّل ومفصَّل كما في [مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ١/ ١٨٣]، وقال فيه: ((وتعلم يا محب: أنه لا أحد أحسن من الله حديثاً ولا أصدق منه قيلاً، وأنَّ كلامه جلَّ وعلا في أعلى غاية الفصاحة والبيان، وقد قال سبحانه عن نفسه: "من أتاني يمشي أتيته هرولة"، فلا تستوحش يا أخي من شيء أثبته الله تعالى لنفسه بعد أن علمتَ ما سبق. واعلم أنك إذا نفيت أنَّ الله

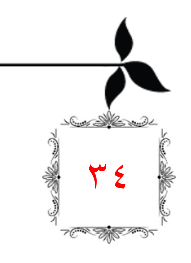
تعالى يأتي هرولة فسيكون مضمون هذا النفي صحة أن يقال: إنَّ الله لا يأتي هرولة، وفي هذا ما فيه.

ومن المعلوم أنَّ السلف يؤمنون بأنَّ الله تعالى يأتي إتياناً حقيقياً للفصل بين عباده يوم القيامة على الوجه اللائق به كما دلَّ على ذلك كتاب الله تعالى، وليس في هذا الحديث القدسي إلا أنَّ إتيانه يكون هرولة لمن أتاه يمشي، فمن أثبت إتيان الله تعالى حقيقة لم يشكل عليه أن يكون شيء من هذا الإتيان بصفة الهرولة على الوجه اللائق به، وأي مانع يمنع من أن نؤمن بأنَّ الله تعالى يأتي هرولة؟! وقد أخبر الله تعالى به عن نفسه، وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وليس في إتيان الله تعالى هرولة على الوجه اللائق به بدون تكييف ولا تمثيل شيء من النقص حتى يقال: إنه ليس ظاهر الكلام، بل هو فعل من أفعاله يفعله كيف يشاء، ولهذا لم يأت في كلام الله تعالى عنه ولا في كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يصرفه عن ذلك كما أتى في الحديث القدسي: "إنَّ الله تعالى يقول يوم القيامة: يا ابن آدم: مرضت فلم تعدني...." الحديث.

وأما قول فضيلتكم: "لم أجد عن الصحابة والتابعين ذكر لإثبات هذه الصفة" أي الهرولة؟ فإنَّ فضيلتكم لا يخفى عليه أنَّ هذه الصفة جاء إثباتها لله تعالى فيما أخبر الله به نفسه عن نفسه "أتيته هرولة"، وفيما نقله عنه أمينه على وحيه ورسوله إلى من أرسله إليهم من خلقه، وفيما رواه الصحابة عن رسول الله



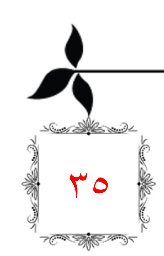


صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيما رواه التابعون عن الصحابة، وفيما رواه أئمة الأمة بعدهم إلى عصرنا هذا، كلهم يقولون عن الله: "أتيته هرولة"، فقد ذُكِرَت في كلام الله في الحديث القدسي وفي كلام رسوله وفي كلام الصحابة وفي كلام التابعين وفي كلام الأئمة بعدهم رواية ودراية نقلاً وقبولاً، ولله الحمد.

ولا يخفى على فضيلتكم القاعدة العامة عند السلف من أنَّ: نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله تعالى بلا كيف؛ كما اشتهر عنهم قولهم: "أمروها كما جاءت بلا كيف"، وهذه القاعدة تجري على كل فرد من أفراد النصوص وإن لم ينصوا عليه بعينه، ولا يمكننا أن نخرج عنها نصاً واحداً إلا بدليل عن السلف أنفسهم، ولو قلنا: إنه لا بد أن ينصوا على كل نص بعينه لم يكن لهذه القاعدة فائدة!، ومن ذلك هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، فإنَّ ظاهره ثبوت إتيان الله تعالى هرولة، وهذا الظاهر ليس ممتنعاً على الله عز وجل؛ لأنه لا يتضمن نقصاً فيكون داخلاً في القاعدة المذكورة، فيثبت لله تعالى حقيقة، ويصان عن الأوهام الباطلة من التمثيل والتكييف.

ولا يخفى على فضيلتكم: أنَّ هذا الحديث ليس فيه شيء من المشاكلة؛ فإنَّ الإشكال عندكم فيما ظهر لي ليس في مجرد الإتيان، ولكن في إثبات الهرولة، والهرولة إنما ذُكرت في الحديث في إتيان الله تعالى فقط، أما في إتيان المخلوق فقال: "من أتاني يمشي"، والفرق بين مطلق المشي والهرولة ظاهر، وحينئذ فلا مشاكلة ...





ثم قال الشيخ رحمه الله: ولقد تأملتُ هذه المسألة، وكلما هممتُ أن أقول بما ذهب إليه بعض الناس في هذا الحديث وجدتني خائفاً أن أقول في كلام الله عز وجل ما لا أعلم، وأنَّ بقائي على ما يدل عليه ظاهر الحديث مع تنزيه الله عز وجل عما لا يليق به من مماثلة الخلق ومع الكف عن تكييف صفاته أسلم في عقيدتي وأبعد لي عن التكلف، ولا يكلِّف الله نفساً إلا وسعها...

ثم حرر الشيخ رحمه الله المنقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: ففي هذا الكلام من تقرير تقرب العبد إلى ربه بحركة روحه وبدنه، وأنَّ قرب العباد منه نفسه وقربه منهم ليس ممتنعاً عند الجماهير من السلف وأتباعهم، ما يخالف ما ذكره في نقضه على الرازي، وعليه فيكون للشيخ رحمه الله تعالى في هذا قولان، ولكن أيهما أقرب أن يكون أرجح عنده؟ قد يقال: إنَّ الثاني أقرب أن يكون أرجح لأن فيه زيادة ولأنه ساقه جازماً به بخلاف الأول فإنه كان فيه ترديد، والله أعلم.

ثم ختم الشيخ رحمه الله كلامه بقوله: وخلاصة القول: أنَّ إبقاء النص على ظاهره أولى وأسلم فيما أراه، ولو ذهب ذاهب إلى تأويله لظهور القرينة عنده في ذلك لوسعه الأمر لاحتماله، والله تعالى رقيب على قول كل قائل وقلبه، فنسأل الله تعالى الهداية والتوفيق لما يحب ويرضى، إنه جواد كريم)).

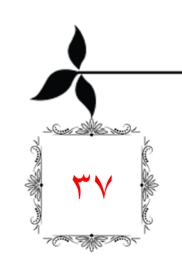
أقول:

فلينظر هذا الحدادي المتعالم إلى هؤلاء العلماء وليتأدب بأدبهم وليسلك طريقتهم، فصفة الهرولة تردد في إثباتها شيخ الإسلام ابن تيمية وله فيها قولان كما تقدم في كلام الشيخ ابن عثيمين، وجزم بنفيها الشيخ صالح الفوزان حفظه الله، وأثبتها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، وكلما همَّ رحمه الله بتأويلها كما ذهب إليه غيره من أهل العلم ينتابه الخوف من ذلك، فماذا يقول هذا الحدادي بعد هذا؟! وهل لا زال يعتقد أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله جانب الصواب في نصيحته بترك الخوض في مثل هذه المسائل؟!

من هم أسلاف الحدادية الجدد؟!

ونقل هذا الحدادي المتعالم قول الشيخ ربيع: ((**ومنهم الطائفة الحدادية القطبية التي انطلقت في حربها لأهل الحديث والسنة بالإرجاء من منهج محمود الحداد القطبي المتستر، ومن منهج محمد قطب، وتلميذه سفر الحوالي**))، فزعم هذا الحدادي أنَّ الشيخ ربيعاً أولى الناس بالحدادية والقطبية والحوالية، ودلَّل على ذلك بثلاثة أمور:

الأول: زعم أنَّ الحداد هو صاحب الشيخ ربيع القديم، وأنَّ كلامهما في مسائل الإيمان والكفر يخرج من عباءة واحدة!.




والثاني: بكلام قديم صدر من الشيخ ربيع في سيد قطب يثني فيه على كلام له أصاب فيه الحق!.

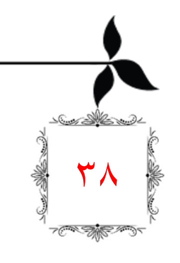
والثالث: بموقف قديم جداً من سفر الحوالي!.

ثم قال هذا الحدادي بعدها: ((فهذا هو ربيع، وهذه هي علاقته بالحدادية القطبية، فكيف يرمينا بدائه؟!)).

أقول:

ألا يستحي هذا الحدادي من نسبة الكذب الظاهر الذي يعرف القاصي والداني والصديق والعدو أنه كذب وبهتان، فمن الذي يوافق هذا الحدادي الفاجر على دعواه أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله أولى الناس بسيد قطب وسفر الحوالي ومحمود الحداد؟! كل المنتمين إلى الساحة الدعوية سواء كانوا من السلفيين أو من غيرهم وسواء كانوا من التكفيرية والحدادية الغلاة أو من المرجئة والمميعة الجفاة يعلمون أنَّ الشيخ ربيعاً هو أكثر العلماء ردوداً على سيد قطب وسفر الحوالي ومحمود الحداد، بل لم يعرف الكثير من السلفيين -سواء كانوا من العلماء أو المشايخ أو طلبة علم على اختلاف مستوياتهم- انحرافات هؤلاء وضلالاتهم إلا في ردود وكتابات الشيخ ربيع، وكتب الشيخ ربيع في المكتبات تشهد على صدق ما أقول، وتشهد على كذب ما يقوله هذا الحدادي الفاجر في الخصومة.





وأما ما استشهد به هذا الحدادي من ثناء الشيخ ربيع على كلمة صدرت من سيد قطب؛ فقد كانت كلمة حق، والشيخ ربيع أثنى عليها من حيث ظاهرها وهو وجوب البدء بالدعوة إلى إصلاح العقيدة والتوحيد قبل كل شيء، وحملها الشيخ ربيع على ما يفهمه السلفيون منها، ثم تبين له أنَّ سيد قطب لا يريد هذا المعنى السلفي منها، فتراجع الشيخ ربيع عن هذا الثناء وحذف هذه الكلمة من كتابه.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [انقضاض الشهب السلفية على أوكار عدنان الخلفية/ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى لعام ١٤٢٠ هـ]: ((فلما تبين لي ضلال سيد قطب ولا سيما في طعنه كليم الله ورسوله العظيم موسى وطعنه في عثمان وإسقاطه لخلافته وطعنه الشديد الكثير فيه وفي مجتمعه من الصحابة وخيار التابعين وضلالات أخر، شمرتُ عن ساعد الجد في نقده، وتحذير الناس منه.

ومن بدئي بهذا النشاط نشط عدنان من بين القطبيين والإخوان جميعاً؛ نشط لحربي ومقاومتي سراً وعلانية، ونشط للدعوة إلى كتب سيد قطب ومنهجه وللذبِّ عنه.

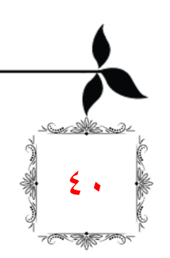
نعم إنه أصاب بقوله: "هذا عين الصواب"، وإنما عيبه أنه لا يفهم التوحيد، ولا يفهم معنى لا إله إلا الله، فيفسره تارة بالحاكمية، وتارة بتفسير المتكلمين: لا خالق، لا مستعلي، لا مسيطر إلا الله.



فلما تبين لي أنه قالها بغير فهم ولا يقصد ما يقصده الأنبياء من كلمة "لا إله إلا الله" حذفت تعليقي عليه، وعلَّقتُ على ما أبقيت من كلامه بثلاثة تعليقات تبين حاله، وألَّفتُ بعد ذلك أربعة كتب في بيان ضلاله)).

وقال: ((وقد قرأ كلامي هذا وسمعه علماء المنهج السلفي؛ ومنهم المتخصصون في العقيدة، ومنهم الشيخ صالح الفوزان، وأقروه ولم يعترضوا عليه، لأنه مبني على كلام لسيد قطب ظاهره حق قوي موافق لمنهج الأنبياء في الدعوة إلى الله، الذين يبدؤون أول ما يبدؤون دعوتهم لأقوامهم إلى التوحيد، وإلى تحقيق كلمة "لا إله إلا الله"، وموافق لما قرره وكرره علماء المنهج السلفي من البدء بالدعوة إلى التوحيد...، ثم قال: إنه لا مؤاخذة عليَّ فيما علقته في ذلك الوقت على كلام سيد قطب الذي يظهر لأي مسلم أنه حق وصواب وموافق لمنهج الأنبياء ومنهج السلف الصالح، ثم لمَّا تبين لي من دراسة عقائد سيد قطب، ومن تفسيره الفاسد لدعوات الأنبياء، التي أخبرنا الله عنها في الكتاب العزيز، ومن تفسيره الفاسد لكلمة "لا إله إلا الله" التي جاء بها الرسل جميعاً، وتبين لي مخالفاته الكثيرة والعميقة، شمّرتُ عن ساعد الجد لبيان ما عنده من الضلالات، فبدأت بحذف هذا التعليق، لأنه مبني على ظاهر كلامه، وقد تبين لي أنه لا يقصد بما يسميه العقيدة الإسلامية الصحيحة عقيدة الأنبياء وعقيدة السلف الصالح، وإنما يقصد ما يراه هو صحيحاً من تعطيل صفات الله، وما يعتقده هو



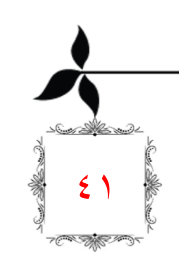


صحيحاً من تفسيره "لا إله إلا الله" بالحاكمية، والاستعلاء، والسيطرة، والخلق، إلى آخر تفسيراته الفاسدة.

حذفتُ هذا التعليق من أجل هذا وغيره من أول فرصة سنحت لي في الطبعة الثانية لكتابي "منهج الأنبياء" عام ١٤١٤ هـ، وعلقتُ على ما بقي من كلامه في الطبعة الثانية بقولي في صلب الكتاب (ص ١٨٤ من سطر ٥-٩): «وهذا الكلام من سيد وغيره مما أصابوا فيه كلام جيد، وهو تراجع عن الانهماك في السياسة، ولكن وللأسف لم يتراجع سيد وغيره عن الأخطاء العقدية والفكرية التي ما زالت تقرأ وتدرس ...، وكل ذلك استدعى منا أن ننبه على تلك الأخطاء الفكرية والعقدية من سيد في بحث خاص يسر الله طبعه»)).

وأما ما ذكره هذا الحدادي من كلام قديم جداً كان الشيخ ربيع حفظه الله يحاول في وقته مناصحة سفر الحوالي وإصلاح ما جرى بينه وبين الشيخ محمد بن هادي حفظه الله من ردود وبيانات لدرأ الفتنة ورأب الصدع بين السلفيين، والشيخ ربيع حفظه الله أصبح معروفاً بطول صبره على من يقع في المخالفات ممن ينتمي إلى السلفية مع مداومة النصح والبيان له بين الحين والآخر، فإذا لم يتبين للشيخ ربيع أي استجابة وقبول من قبل هذا المنصوح ولم يجد منه إلا الإصرار في الغي والضلال والجدل بالباطل يتكلّم فيه الشيخ ويحذِّر منه، وقد كرر الشيخ ربيع حفظه الله هذا المنهج مع كلِّ من تكلَّم فيهم وحذَّر منهم ممن ينتمي إلى السلفية وعلمائها المعروفين، ومن هؤلاء سفر الحوالي، فالشيخ ربيع





حفظه الله كان يصبِّر السلفيين عليه ويكثر النصح إليه، لكنَّ الحوالي لم يتحرَّك إلا بمنهج مخطط له من قبل القطبيين، ولهذا لم يقبل نصائح الشيخ ولم يرجع عن ضلاله، بل صدرت منه ضلالات وطعونات وتأصيلات باطلة لا يمكن السكوت عنها، فردَّ عليه الشيخ ربيع في عدة رسائل ومجالس، وبيَّن أمره للعلماء الكبار، فتكلَّموا فيه وحذَّروا منه، وحينئذ صرَّح الشيخ ربيع بتبديعه.

فهل يُعاب على الشيخ ربيع أنه كان أولاً يصبر على سفر الحوالي رجاء عودته إلى السلفية مع كثرة مناصحة ونقد ومؤاخذات؟!

طيب؛ فماذا يقول هؤلاء الحدادية، وبعض العلماء الكبار لم يتبين لهم حال سفر الحوالي إلا قبل وفاتهم بسنة أو سنتين؟!

بل ما يقولون في بكر أبو زيد وابن جبرين وقد ماتا على الثناء والنصرة لسيد قطب وسفر الحوالي وأمثالهم؟!

ولماذا لا نقرأ لهم أو لشيوخهم المتعالمين المغرورين ردوداً على توجهات سفر الحوالي وأمثاله من السروريين والقطبيين كما نلاحظ كثرة طعوناتهم في العلماء السلفيين؟!

وأما دعوى هذا الحدادي المعتوه أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله له صداقة مع محمود الحداد المصري وأنه على طريقته في مسائل الإيمان والكفر، وأنهما على مذهب الإرجاء، فهذا يدل على أنَّ الحدادية الجدد أشد تكفيراً من الحدادية الأسلاف، والشيخ ربيع حفظه الله لم تكن له صداقة مع محمود الحداد لا قديمة





ولا جديدة، وإنما كان السلفيون في أول الأمر يحسنون الظنَّ به ولم يتبين لهم حاله وضلاله، وكان الحداد يتظاهر بالمظلومية والمسكنة وأنه من طلاب الحديث، لكنَّ الله عزَّ وجلَّ كشف ستره وفضح أمره، وأول من تكلَّم في محمود الحداد وحذَّر منه وردَّ عليه ردوداً قوية كسرت شوكته وأخمدت شره هو الشيخ ربيع حفظه الله، حتى تبيِّن أمره للعلماء الكبار وأفتوا بإخراجه من بلاد الحرمين، فأين هذا من دعوى الحدادي المتعالم المبنية على الفجور في الخصومة والبهتان في الرد؟!

ومن يتأمل في هذه الطعونات التي ابتدأ بها هذا الحدادي المتعالم رده هذا يلاحظ أنها ذات الطعونات والأكاذيب التي أثارها القطبيون والسروريون قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، ثم أخذها منهم الحدادية الغلاة، ثم أخذها منهم المميعة الجفاة، ثم عادت من جديد على ألسنة وأقلام الحدادية الجدد، فهؤلاء كلهم يتواصون بهذا الكذب والبهتان، ويثيرون هذه التشغيبات والتلبيسات لصرف أنظار القراء عن أصل الخلاف معهم، وهؤلاء كلهم يعلمون جيداً أنَّ هذه المسائل المثارة على الشيخ ربيع حفظه الله منها ما تراجع عنها صريحاً قبل سنين، ومنها مسائل خلافية بين العلماء قديماً حديثاً، ومنها ما كان في أول الأمر ثم كان للشيخ ربيع حفظه الله موقف آخر لا يخفى على الجميع، لكنَّ هؤلاء الحدادية أهل جدل وعناد، لا يتحرون في إثارة هذه المسائل تحرير الحق ومعرفة الصواب، وإنما يقصدون التشويش والتشغيب فحسب.

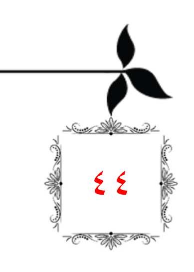


أقول:

والذي يظهر لي أنَّ هذا الحدادي المتعالم يهرف بما لا يعرف، فليعلم هو وأصحابه الغلاة: أنَّ القطبية هم أفراخ الخوارج، وأنَّ السرورية الحوالية هم أفراخ القطبية، وأنَّ الحدادية الغلاة هم أفراخ الحوالية، وإليكم البيان بالتفصيل:

الخوارج الأوائل كانت قضيتهم كما لا يخفى على أحد تدور حول مسألة "الحكم" وتكفير الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله مطلقاً من دون تفصيل، وكفَّروا عثمان رضي الله عنه بسبب بعض الاجتهادات وخرجوا عليه وقتلوه في داره، وكفَّروا علياً ومعاوية وكافة الصحابة لأنهم رضوا بتحكيم الحكمين وإنهاء الفتنة بالصلح بين الفئتين المؤمنتين، ثم تطوَّر فكرهم حتى قالوا بكفر فاعل الكبيرة وتارك العمل، وزعموا أنَّ فاعل الكبيرة مخلَّد في النار ولا تناله الشفاعة ولو كان من أهل التوحيد الذين لا يشركون بالله شيئاً، وأصَّلوا أصلاً باطلاً بنوا عليه فكرهم التكفيري حيث زعموا أنَّ الإيمان شيء واحد، إذا انتفى بعضه انتفى كله، ليس فيه أصل وكمال كما يقول أهل السنة والجماعة، بل كل أجزاء الإيمان كثيره وقليله وكبيره وصغيره هي من أصوله عند الخوارج، والأعمال والطاعات كلها هي من أصول الإيمان، ومن ترك عملاً من الأعمال فقد زال عنه أصل الإيمان بالكلية، ومعلوم أنَّ زوال الأصل هو الكفر والخروج من الملة، فهذا هو مدار الفكر الخارجي الأول.

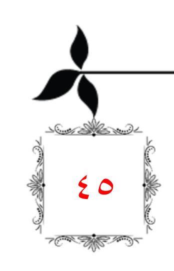




فجاء سيد قطب بعد قرون طوال وأعاد منهج الخوارج جذعاً، وجعل "الحاكمية" هي أخص خصائص الألوهية، وفسَّر "لا إله إلا الله" بلا حكم إلا لله، وفسَّر الربوبية بالحاكمية، وجعل الصراع بين المرسلين وأقوامهم حول الحاكمية، وكفَّر الحكام الذين لا يحكمون بشريعة الإسلام ومن تولاهم أو عمل في ولاياتهم أو توقف في تكفيرهم، وعرَّف التوحيد بأنه الثورة الشاملة على حكَّام الأرض، وكفَّر الشعوب والمجتمعات بدعوى الجاهلية ولأنها رضيت بهؤلاء الحكام ولم يخرجوا عليهم، وكفَّر المساجد وأهل الصلاة وجعلها معابد جاهلية لأنهم لم يفهموا معنى لا إله إلا الله كما فهمه هو، وحكم على أهل الأرض بالردة من قرون عدة بدعوى أنهم يرددون كلمة التوحيد ولا يفهمون معناها ولا يعملون بمقتضاها وهي الحاكمية في نظره!، بل زاد سيد قطب على منهج الخوارج فبنى أحكام الردة والجاهلية على عادات وتقاليد وأمور من المباحات.

ثم جاء بعده أصحابه الذين ساروا على طريقته في التكفير والحكم بالردة على الحكام المعاصرين والحكم بالإرجاء وغلاة الجهمية على العلماء المعاصرين كالأئمة الثلاثة واتهامهم بأنهم علماء السلاطين أو عبيدهم أو عملاؤهم أو بأنهم مداهنون أو منافقون أو مجنَّدون من قبل طواغيت العصر ومنهم من حكم عليهم بالردة ومن أمثال هؤلاء مصطفى شكري وعبد الله عزَّام وعبدالقادر عبدالعزيز وأبو محمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني وأبو بصير عبدالمنعم





مصطفى حليمة وأبو عبيدة عبدالكريم الشاذلي ومحمد بو النيت المراكشي وأيمن الظواهري وأسامة بن لادن وغيرهم، وكل هؤلاء يدندنون حول اتهام العلماء المعاصرين بفرية الإرجاء في رسائلهم، بل منهم من يغمز الأئمة المتقدمين بالتناقض والخطأ والقصور والإرجاء أحياناً.

ثم جاء دور محمد قطب الذي نظَّر لهذا الفكر التكفيري وأدخله في بعض الجامعات السلفية على حين غفلة من أهلها، وزعم أنَّ سبب تسلُّط هؤلاء الحكام وتنحية الشريعة من الحكم والخنوع إلى العلمانية: هو الفكر الصوفي الانهزامي والفكر الإرجائي التبريري، وألَّفَ في تفصيل ذلك كتابه "واقعنا المعاصر"، وأكثر فيه من تسليط الضوء على الفكر الإرجائي، واتهم الأمة في هذا العصر تارة بالجاهلية وتارة بالإرجاء، بدعوى أنها لم تعمل بما تقتضيه كلمة "لا إله إلا الله"، ومقتضاها هو ما فهمه أخوه منها وهي الحاكمية، وزعم أنَّ أخاه سيداً قام بأفضل نوع من أنواع التربية مع أصحابه من الإخوان المسلمين في هذا العصر لكنه لم يكمل لأنَّ الأجل توفاه.

قال محمد قطب في "واقعنا المعاصر": ((إنَّ الذين يقولون: ربينا بما فيه الكفاية، يغفلون عن حقائق كثيرة واقعة في الساحة، ربما كان أفضل لون من التربية قام في الساحة حتى اليوم هو الذي قام به الإمام الشهيد بين "الإخوان العاملين" الذين رباهم على عينه، وأفضل جوانب هذه التربية هو الأخوة المتينة التي رباها في أتباعه، والروح الفدائية الصادقة التي طبعهم بها، والجندية الملتزمة



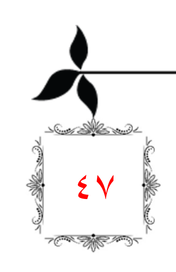


التي زرعها في نفوسهم، ثم تحرير لا إله إلا الله في حسهم من تواكل الصوفية وتواكل الفكر الإرجائي، وتحويلها في سلوكهم إلى حركة واقعية وعمل، ولكنا رأينا كم من الجوانب كان ينقص هذه التربية ذات الطابع الأصيل العميق، وكم أثَّر هذا النقص في خطوات العمل الإسلامي بعد مقتل الإمام الشهيد بصفة خاصة، ولا ندري كم من هذه الجوانب كان الإمام الشهيد قمينا بإضافته أو تصحيحه لو امتد به العمر)).

ثم جاء دور السرورية وزعيمهم محمد سرور زين العابدين ومحمد المسعري وسعد الفقيه وعبدالرحمن عبدالخالق ودور جمعية إحياء التراث وفروعها ودور سفر الحوالي وسلمان العودة ومحمد أبو رحيم، فحاول هؤلاء السروريون أن يجمعوا بين عقيدة سيد قطب في التكفير وشرك الحكم والقصور والنظرة إلى المجتمعات المعاصرة وبين ما أخذوه من المشايخ السلفيين من أهمية توحيد الألوهية والتحذير من شرك العبادة والقبور، ولكنهم في مآلهم رجعوا إلى إحياء الفكر القطبي وتكفير الحكام المعاصرين واتهام العلماء بالإرجاء والمداهنة والعمالة وعبيد السلطان.

وكان من أبرز هؤلاء السروريين دوراً في إثارة تهمة الإرجاء واتهام العلماء بذلك هو سفر الحوالي، وقد أخذ هذا الفكر التكفيري من أستاذه محمد قطب، والذي ثمَّن جهوده قائلاً في رسالته "العلمانية": ((وكان من هؤلاء الرجال: الشيخ الفاضل محمد أمين المصري رحمه الله "الرئيس السابق لقسم الدراسات

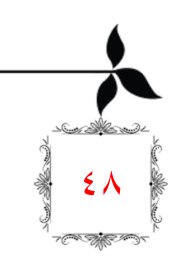




العليا بكيلة الشريعة بمكة المكرمة" الذي بذل جهده لإدخال مادة "المذاهب الفكرية" ضمن برنامج الدراسات العليا لفرع العقيدة، وكان من توفيق الله تعالى أن عهد بتدريس هذه المادة إلى علم من أعلام الفكر الإسلامي المعاصر، هو الأستاذ "محمد قطب" حفظه الله، وكان من توفيقه سبحانه لكاتب هذا البحث أن يلتحق بفرع العقيدة، وأن يختار رسالته لنيل درجة التخصص الأولى "الماجستير" في هذه المادة وعلى يد ذلك الأستاذ... إلى أن قال: وقد عرفتُ منذ اللحظة الأولى أن مهمتي ليست بيسيرة، وأن عليَّ أن أخوض في ميادين بعيدة عن مجال دراستي الشرعية البحتة، جاعلاً كل قراءاتي السابقة في الفكر الغربي بمثابة التمهيد فقط لما يجب علي أن أنهض به، وفعلاً خصصتُ نصف المدة المحددة للرسالة تقريباً في اطلاع دائب وقراءة متواصلة، مسترشداً بالتوجيهات القيمة والآراء السديدة التي كان أُستاذي الفاضل يزودني بها باستمرار، فاطلعتُ على أمهات النظريات والاتجاهات في السياسة والاقتصاد والعلم والاجتماع والأدب والفن)).

وقال في مقدِّمة رسالته "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي": ((هذا ولا يفوتني أن أتقدَّم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الكريم الأستاذ محمد قطب؛ الذي بذل من الوقت الثمين والرأي الصائب ما كان له أثره البالغ في إنجاز هذه الرسالة وتقويمها)).





وما كتبه سفر الحوالي في رسالتيه "العلمانية" و"ظاهرة الإرجاء" إنما كان باختيار مدروس ومخطط له من قبل أستاذه محمد قطب، فرسالة العلمانية الغاية منها تكفير الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله من غير تفصيل، قال الحوالي فيها: ((إنَّ العلمانية تعني بداهة: الحكم بغير ما أنزل الله، فهذا هو معنى قيام الحياة على غير الدين، ومن ثم فهي بالبديهة أيضاً: نظام جاهلي لا مكان لمعتقده في دائرة الإسلام، بل هو كافر بنص القرآن الكريم: "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ"))، ووصف سفر الحوالي الأمة في رسالته "العلمانية" بالجاهلية، واتهم الحوالي الأمة بالكامل أو شبه الكامل بأنها لم تفهم مدلول لا إله إلا الله أيضاً فقال في بداية مقدمة العلمانية: ((ثم أخذ شأن الأمة الإسلامية في الانحطاط وحضارتها في الذبول، وفقدت شيئاً فشيئاً مركزها المرموق ومنزلتها السامية، ولم يكن لذلك من سبب إلا أن نور "لا إله إلا الله" قد خفت، ومقتضياتها قد أهملت، ومدلولاتها قد انحسرت، ولما كانت كلمة "لا إله إلا الله" هي روح هذه الأمة وسر وجودها ومنبع حياتها، فإنها ظلت تفقد من ذاتيتها وأصالتها بمقدار ما تفقد من نور هذه الكلمة العظيمة، حتى آل الأمر في العصور الأخيرة إلى الفقدان الكامل أو شبه الكامل))، وعاد الحوالي بتفسير التوحيد والشرك إلى الحكم من جديد بطريقة اللف والدوران فقال: ((وعلى هذا نستطيع القول: بأنَّ الشرك -ذنب البشرية الأكبر ومدار الصراع بين الأمم



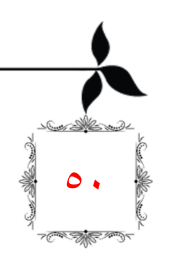
والرسل- هو: عبادة الطاغوت مع الله أو من دونه في أمرين متلازمين: "الإرادة والقصد" و"الطاعة والاتباع".

أما شرك الإرادة والقصد: فهو التوجه إلى غير الله تعالى بشيء من شعائر التعبد؛ كالصلاة والقرابين والنذور والدعاء والاستغاثة تبعاً للسذاجة الجاهلية القائلة: "مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى"، وطاغوت هذا النوع هو الصنم أو الوثن أو الجني أو الطوطم ... إلخ.

وأما شرك الطاعة والاتباع: فهو التمرد على شرع الله تعالى وعدم تحكيمه في شئون الحياة بعضها أو كلها، وهو مفرق الطريق بين الإسلام والجاهلية، كما أنه السمة المشتركة بين الجاهليات كلها على مدار التاريخ، وبه استحقت أن تسمى جاهلية مهما بلغ شأنها في الحضارة والمعرفة: "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ"، "أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ"، وطاغوت هذا النوع هو الزعماء والكهان والكبراء والأنظمة والأوضاع والتقاليد والأعراف والقوانين والدساتير والأهواء ... إلخ.

والواقع أنَّ كلا النوعين من الشرك مردهما إلى أصل واحد: وهو تحكيم غير الله والتلقي عنه، فإنَّ مقتضى تحكيمه وحده ألا تتوجه البشرية إلى غيره بأي نوع من أنواع العبادة والقربات، وألا تتوجه وتسير في حياتها كلها إلا وفق ما شرع لها في كتبه وعلى لسان رسله، قال تعالى: "إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ"، فرد الأمر كله إلى الله





واتخاذه وحده حكماً في كل شيء هو بعينه العبادة التي أمر الله ألا يصرف شيء منها لغيره، وهذا هو ذات الدين القيم الذي لا يرضى الله تعالى سواه، وإن جهله أكثر الناس على مدار التاريخ.

إذا تقرر هذا: فكل ما يجابه هذه الحقيقة أو جزءاً منها فهو طاغوت؛ في أي صورة كان، وفي أي عصر ظهر، ولا يكون الإنسان فرداً أو مجتمعاً شاهداً ألاَّ إله إلا الله حقيقة إلا بالكفر بهذا الطاغوت والبراءة منه وأهله.

من أجل ذلك: كان العربي الذي يقول هذه الكلمة على عهد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينخلع عن الجاهلية انخلاعاً تاماً، وينسلخ من كل أعرافها وأوضاعها وقيمها وموازينها وإيحاءاتها وينضم إلى موكب الإيمان وهو متجرد لله منقاد لأوامره بلا تردد أو استثناء)).

وقد بيَّن سفر الحوالي أنَّ السبب الذي يعود إلى انتشار العلمانية في الأمة الإسلامية هو الفكر الإرجائي، ولهذا اختار موضوع الإرجاء في رسالة الدكتوراه، وقد قال في مقدمة "ظاهرة الإرجاء": ((وقد بدأتُ ذلك برسالة "التخصص الأولى" التي كان موضوعها "العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية"، ثم ثنيتُ بهذه الرسالة لنيل درجة التخصص العليا، فكانت الأولى: تعالج فصل الدين عن الحياة، والأخرى تعالج فصل الإيمان عن العمل، كلتاهما على ضوء هذه العقيدة، ومن هنا كانتا تعبران عن قضية واحدة وإن تباعد موضوعاهما ظاهراً، وقد كانت الأولى بلا ريب طريقاً للأخرى؛ فمن

خلال الدراسة لأسباب العلمانية الطاغية على الحياة الإسلامية المعاصرة رأيتُ رأي العين أنَّ سبب كل انحراف وذل وهزيمة وفرقة في حياتنا لا يزيد عن شيء واحد هو البعد عن منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة والسلوك وسبيل الإصلاح)).

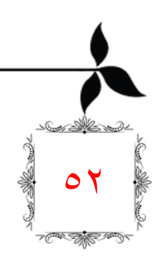
وقد حكم سفر الحوالي على عموم الأمة بالإرجاء فقال في مقدمة رسالته: ((ومن هنا انصب الاهتمام على "ركن العمل" وضرورته للإيمان والدعوة، وكيف تخلت الأمة عنه مكتفية من الإيمان بالاسم والإقرار.

وهنا لا بد من بيان حقيقة مهمة كان لها أثرها البالغ في منهج البحث: وهي أنَّ الإرجاء لم يكن -في الأصل- دعوة واعية مقصودة لترك العمل والتفلت من الطاعات، وإنما كان تفسيراً ضالاً لحقيقة الإيمان أنتجته أسباب تاريخية شرحناها في موضعها.

ولكن الأمة وهي تتراخى عن العمل بالتدريج وتنفلت من الواجبات وتنحدر عن قمة الامتثال رويداً رويداً فكانت تجد في الإرجاء تفسيراً مريحاً يبرر لها تراخيها وتفريطها، وهذه حقيقة نفسية معروفة؛ فكل ما انحسر عنه العمل واقعياً ستره ثوب الإرجاء الواسع نظرياً.

ولهذا لم يكن المرجئة القدماء بحاجة إلى أكثر من كشف شبهاتهم النظرية وردهم بالدليل العلمي الصريح، ولكن الحال تغير بعد انتشار الظاهرة





وسيطرتها؛ إذ أصبحت الأمة في القرون الأخيرة تتبنى الإرجاء عقيدة ومنهجاً، وتعد مخالفه خارجاً مارقاً، وتضبط دينها وأحكام إيمانها بأصوله وقواعده.

فصارت تعتقد أنَّ التصديق القلبي المجرد من قول اللسان وعمل الأركان هو حقيقة الإيمان الذي أنزل به الله الكتب وبعث به الرسل وجعله مناط النجاة من عذابه في الآخرة، وتبني على ذلك لوازم وأحكاماً، أهونها تخطئه السلف في إجماعهم على أنه قول وعمل وعدم تكفير طوائف من المرتدين، وأصبح معنى كون الصلاة والزكاة والصيام والحج أركاناً للإسلام هو اعتقاد وجوبها والإقرار به وإن لم يعمل من ذلك شيئاً، ونحو ذلك مما يستغربه الناظر أول وهلة، ثم يتأمل فإذا هو عندهم حقيقة واقعة.

والأدهى من ذلك أن تقوم بعض اتجاهات الدعوة الإسلامية -التي عملها وغرضها في الأصل إعادة الناس إلى حقيقة الإيمان اعتقاداً وعملاً- على هذا الفكر العقيم، وتتبناه وتدعوا إليه)).

وقد أفصح سفر الحوالي عن نقطة البحث التي يسعى الوصول إليها في رسالته "ظاهرة الإرجاء"، والتي بسببها اتهم الأمة وعلماءها سلفاً وخلفاً بالإرجاء فقال في مقدمة الرسالة: ((والباب الخامس: بيان أنَّ الإيمان حقيقة مركبة من ركني القول والعمل، توصلاً بذلك إلى معرفة بطلان مذهب في حكم تارك العمل مطلقاً، وبيان حكم صاحب الكبيرة على ضوء ذلك، وسبب ضلال الفرق فيه، ثم نقض أهم الشبهات النقلية للمرجئة على أنَّ العمل غير داخل في

الإيمان))، وقال في [الباب الخامس: الإيمان حقيقة مركبة، وترك جنس العمل كفر]: ((وبهذا يتبين لطالب الحق: أنَّ تركَ الأركان الأربعة وسائر عمل الجوارح كفرٌ ظاهراً وباطناً؛ لأنه تركٌ لجنسِ العملِ الذي هو ركنُ الحقيقة المركبة للإيمان؛ التي لا وجود لها إلا به، هذا مما لا يجوز الخلاف فيه، ومن خالف فيه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة شعر أو لم يشعر)).

وقال [٢/ ٤١٩]: ((بل مذهب السلف: أنَّ تارك العمل بالكلية كافر؛ إذ انعقد إجماع الصحابة عليهم رضوان الله على تكفير تارك الصلاة، ولم يخالف في ذلك أحد، حتى ظهرت المرجئة، وتأثر بها بعض أتباع الفقهاء الآخرين دون علم بأنَّ مصدر الشبهة وأساسها هو: الإرجاء)).

وذكر سفر الحوالي في باب [حقيقة الإيمان وارتباط العمل به/ المبحث الأول: ارتباط العمل بحقيقة الدين والدعوة ٢/ ٩٦] عدة أسئلة حول موضوع ارتباط العمل بالإيمان ثم قال: ((وقد وجدتُ أنَّ أفضل من أجاب على هذه الأسئلة من فقهاء الدعوة المعاصرين هو: الأستاذ سيد قطب رحمه الله!، وهأنذا أنقل من كلامه ما يفيد ذلك؛ مع بعض زيادات توضيحية)).

وصرَّح الحوالي مراراً باتهام الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء لأنه لا يكفِّر تارك العمل ولأنه يعتقد أنَّ أعمال الجوارح من كمال الإيمان ولأنه لا يكفِّر الحاكم بغير ما أنزل الله إلا إذا جحد أو استحل، فقال في حاشية "ظاهرة الإرجاء": ((والمؤسِف للغاية: أنَّ بعضَ علماء الحديث المعاصرين الملتزمين




بمنهج السلف الصالح قد تبعوا هؤلاء المرجئة في القول بأنَّ الأعمال شرط كمال فقط!، ونسبوا ذلك إلى أهل السنة والجماعة، كما فعل أولئك الذين ذكرنا بعضهم أعلاه، ولا أدري كيف يوافقون هؤلاء في هذه المسألة العظيمة من مسائل العقيدة التي جاء بيانها في الكتاب والسنة وإجماع السلف كما تقدم، وتظافرت عبارات السلف على ذمِّ من خالف فيها ووصفه بالبدعة والضلال كما أسلفنا، وهم من ذلك ينفرون منه أشد النفور، بل ربما حرصوا على مخالفتهم في أمور أهون من هذه بكثير، بل ليست من مسائل الاعتقاد أصلاً، وإذا كان مثل هذا يغتفر للعالم المجتهد الكبير ويضيع في بحر حسناته وفضائله، فإنه لا يغتفر للذين يقلدونه في ذلك من طلبة العلم، هداني الله وإياهم للصواب، انظر: رسالة حكم تارك الصلاة المنسوبة للشيخ الألباني ص٤٢)).

وقال في الحاشية أيضاً: ((والمؤسِفُ مع هذا: أنَّ الشيخ الألباني حفظه الله أخذ بكلام أهل الإرجاء المحض من غير تفصيل؛ حيث جعل التارك الكلي مؤمناً من أهل الشفاعة، وركَّبَ رسالته كُلَّها على هذا)).

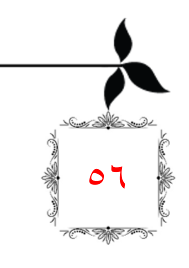
وقال: ((وهذا قِسمٌ آخر غير ما يسميه بعض الفقهاء الكفر العملي ويقصدون به الأصغر فقط، فيجب التنبه لهذا، لأنَّ الخلط بينهما قد يؤدِّي إلى الظنِّ بأنَّ كفر العمل كله لا يخرج من الملة، وهذا هو حقيقة مذهب المرجئة كما رأيت، ومن ذلك ما وقع للشيخ الألباني كما في رسالة "حكم تارك الصلاة" ص٤٢-٤٤)).

ثم عمم سفر الحوالي الحكم بالإرجاء والبدعة ومخالفة الإجماع على كل من خالف في تكفير أحد المباني الأربعة فقال: ((مَنْ خالف في تكفير تارك أحد المباني الأربعة -ولا سيما الصلاة- لا ينبغي الاعتداد بخلافه!، بعد ثبوت الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم في تكفير تارك الصلاة والزكاة، وما أشرنا إليه بالنسبة للصيام والحج، فمع كثرة المخالفين من المتأخرين لم يستطع أحدٌ منهم الإتيان بنقل ثابت صريح عن صحابي أو تابعي يخالف ذلك، وذلك أنَّ أول مَنْ قال به هم المرجئة!، ثم تبعهم من تبعهم!، ومتى عرف المرء ذلك؛ تبين له: أنَّ هذا القول خارج عن أقوال أهل الاجتهاد إلى أهل البدع؛ وإنْ لم يكن كل مَنْ قال به من أهل البدع)).

بل لم يعتبر الحوالي تكفير تارك أحد المباني الأربعة من المسائل الخلافية وغلَّط كلَّ من قال بأنَّ السلف اختلفوا في ذلك؛ فقال: ((وهكذا فإطلاق القول بتكفير تارك الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج صحيح موافق لقاعدة أهل السنة في الإيمان كل الموافقة؛ وهو ليس من جنس تسمية بعض العصاة كفاراً وتسمية بعض المعاصي كفراً، والقول بأنَّ المسألة خلافية هكذا بإطلاق غير صحيح، إلا أن يراد عموم الأمة لا خصوص السلف ومن اتبعهم)).

ولما ضرب الأئمة الثلاثة وغيرهم من كبار العلماء والمشايخ في هذا العصر القطبية والسرورية والحوالية بقوس واحد ونكَّلوا بهم وحذَّروا منهم في بياناتهم ورسائلهم ومجالسهم، خفَت صوتهم مدة من الزمن، وارتاح السلفيون من

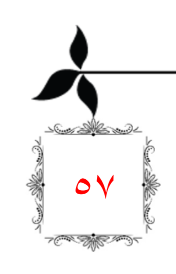




شرهم، لكنَّ هذا الصوت عاد بلسان جديد وهو المدعو محمود الحداد المصري الذي جاء من مصر إلى معقل التوحيد والسنة لإثارة الفتنة بين السلفيين ولقطع الصلة الوثيقة بين العلماء الربانيين وبين الشباب السلفي، ولم يلتق هذا المتعالم بعالم من علماء العصر كالشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ النجمي والشيخ محمد أمان جامي والشيخ الفوزان والشيخ اللحيدان وغيرهم من كبار المشايخ، بل انطوى على نفسه وتظاهر بالسلفية والعلم والتفَّ حوله بعض الأغمار من الشباب، ومن أكثر المسائل التي كان الحداد يثيرها أخطاء الشيخ الألباني رحمه الله في العقيدة وغيرها، وألَّف كتاباً ضخماً في ذلك سماه "الخميس" أي الجيش العرمرم الزاحف!، وزعم في بعض كتبه أنَّ ((عامة المسلمين من زمن على الإرجاء))!، واتهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بتهوين شأن الإرجاء لأنه عد الخلاف مع مرجئة الفقهاء أكثره لفظي.

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في كتابه "طعونات الحداد": ((طعن فيه بأنَّ قوله هذا تهوين من شأن الإرجاء، وما أدراك ما نظرة القطبيين والتكفيريين إلى الإرجاء؟! إنها أخطر البدع عندهم، وعلى رأسهم محمد قطب الذي يهذي به كثيراً لينال من أهل السنة، ويرى أنه لا يقل عن العلمانية إن لم يكن شراً منها، وما رأيتُ أحداً يزيد على محمد قطب في الهذيان بالإرجاء إلا الحداد الماكر، وكم مرة ذكره في هذا الكتاب، وكم مرة ذكره في غيره، ليطعن به الأبرياء منه، وقد وصم عامة الناس بالإرجاء الغالي في أول كتاب "عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة"،

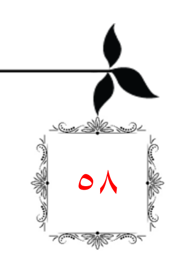




فوصفهم بأنهم ظنوا أنَّ الإسلام يجبُّ ويهدم كل شرك أو بدعة تخالطه، فما يضر المسلم مع الإسلام معصية ولو كانت الشرك أو الضلال أو الفسوق، وهذا الإرجاء الذي فشا فيهم، فالإرجاء أنواع شرها هذا الذي ذكره، بل غلاة المرجئة يقولون: لا ينفع مع الكفر طاعة، ويحمل الحداد حملات شعواء على مرجئة الفقهاء موهماً أنهم قد ارتكبوا شر أنواع الإرجاء، وبعد هذا التهويل بالإرجاء يأتي إلى شيخ الإسلام ابن تيمية فيطعن فيه بأنه يهون من الإرجاء؛ أي هذا الإرجاء الذي يحذر وينذر من خطره الحداد الناصح الأمين!، فأين ابن تيمية المهوِّن من هذه الجريمة الكبيرة التي يرى المنغمسون فيها أنه لا يضر مع الإسلام ذنب ولو كان الشرك أو الفسوق من الحداد الناصح الأمين والنذير العريان؟!)).

وطعن الحداد بالطحاوية وشارحها ابن أبي العز ومن يوصي بهما من العلماء المعاصرين بدعوى أنَّ فيهما بلايا عظيمة وإرجاءً وتجهماً وعلم الكلام وليناً، علماً أنَّ شرح الطحاوية أغلبه مأخوذ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله كما لا يخفى على طالب علم!، وقد تكلَّم الحداد في مشايخ المدينة، ولم يُعلم عنه الكلام في القطبية والسرورية ولا في زعيمهم سيد قطب، بل بلغ به الأمر أن يطعن بعلماء بلاد الحرمين في وقت أزمة الخليج ويصفهم بعلماء السوء وعبيد السلطة، وكان مما يقرره الحداد أيضاً عدم التفريق بين المبتدع الداعي إلى بدعته وبين غير الداعي كما لا يفرِّق بين المبتدع كسيد





قطب وأمثاله وبين من وقع في بدعة من العلماء المشهود لهم بالخير ولهم جهود كبيرة في الانتصار للسنة والرد على البدع ونشر العلم الموروث عن السلف الصالح كالشوكاني وابن حجر وأمثالهم، وكان لا يجيز الترحم على هؤلاء العلماء الذين وقعوا في شيء من البدع ويحذِّر منهم ومن كتبهم.

وكان ممن يدفع بالحداد في إثارة هذه الفتنة ويروِّج فكره ويجادل عنه المدعو عبداللطيف باشميل، لكنه لما رأى هذا: أنَّ علماء بلاد الحرمين تنبهوا لخطر الحداد وفكره على الشباب السلفي، وحذَّروا منه وأُخرج من بلاد الحرمين أصبح باشميل يتبرأ من الحداد ويطعن به ويصفه بالمكر والخبث والانحراف، لكنه لم يتبرأ من طريقته في الغلو في التكفير والتبديع!، بل حمل رايته من بعده، وأظهر الطعونات في الشيخ الألباني رحمه الله في عقيدته وسلفيته وجهوده العلمية وفي مسائل اجتهادية في كتاب سماه "الفتح الرباني في الردِّ على أخطاء دعوة الألباني"، وزعم باشميل أنَّ الشيخ الألباني يختلف عن عقيدة مشايخ بلاد الحرمين من جهة العذر بالجهل وعدم تكفير من وقع في الشرك الأكبر حتى تقام عليه الحجة، وعدم تكفير ساب الله والرسول، وتقرير مسائل الإيمان والعمل: مثل الكفر الاعتقادي والكفر العملي وشرط الاستحلال والجحود، واستغل الباشميل أزمة الخليج وموقف الشيخ الألباني منها في ترويج طعوناته فيه، كما زعم أنَّ مشايخ المدينة مقلِّدة للشيخ الألباني ومتعصبة له يقررون ما يقرره ولا

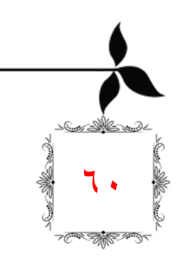



يقبلون نقده وتخطئته، وأنهم منظمة سرية الغاية منها صرف الناس في بلاد الحرمين عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأئمة الدعوة من بعده!

وقد أشاع باشميل الكذب والأباطيل واستعمل أساليب المكر والخديعة في الطعن في الشيخ ربيع حفظه الله والتنفير منه، وقد التفَّ حوله جماعة من الشباب الأغمار، وقد قام بعضهم بحرق كتاب فتح الباري لابن حجر رحمه الله، ومنهم من اتهم الألباني بالتجهم والإرجاء والبدعة؛ بل منهم من صرَّح بكفره، فلما ظهر أمر هؤلاء وانتشر خبرهم عند كبار العلماء حذَّروا منهم ومن غلوهم في التبديع والتكفير، ومن أبرز هؤلاء العلماء الذين ردوا على عبد اللطيف باشميل وحزبه الشيخ ربيع حفظه الله، فخَمَد ذكرهم وانطوت صفحتهم.

ثم جاء بعد هؤلاء فالح الحربي وفوزي البحريني وزمرتهم الآثمة الفاجرة فأحيوا فكر الحوالي والحداد وباشميل جميعاً من جديد، وأثاروا عين المسائل التي دندن حولها أولئك في التكفير أو التبديع، كمسألة تكفير تارك جنس العمل والعذر بالجهل وساب الله والرسول وشرط الكمال والصحة وغيرها، ومسألة عدم التفريق بين المبتدع وبين من وقع في البدعة من العلماء المشهود لهم بالخير والعلم والفضل ومسألة عدم التفريق بين المبتدع وبين الداعي إلى بدعته، وأحدثوا زيادة على ذلك أصولاً فاسدة في الجرح والتجريح لا دليل عليها ولا أثارة من علم، وفتحوا موقعاً لهم باسم "الأثري"، يشرف عليه ويكتب فيه الغلاة من سفهاء الأحلام وصغار الأسنان، وقد رموا المخالفين لهم من





السلفيين الصادقين بالإرجاء والتجهم والتمييع، وطعنوا في عقيدة الشيخ الألباني رحمه الله وغيره من علماء العصر ومشايخ السنة، وغمزوا بكبار العلماء، وأثاروا حرباً ضروساً مبنية على الكذب والتلبيس ضد الشيخ ربيع حفظه الله، وأصبح مدار موقعهم وديدنهم اتهام الشيخ ربيع بالإرجاء، وتنبَّه كثيرٌ من المشايخ لفتنتهم وحذَّروا منهم، فتبدد شرهم واستراح السلفيون من فتنتهم وجدالهم المقيت.

ثم جاء بعد هؤلاء الحدادية الجدد من أمثال عبد الله الجربوع وعادل آل حمدان وعبد الله الغامدي وعبد الحميد الجهني وبدر بن طامي وعبد الله الخالدي وكل من يتهم الشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ربيعاً حفظه الله والمشايخ وطلبة العلم السلفيين بالإرجاء أو موافقة المرجئة، ويطعن في العلماء الذين يخالفونه في مسألة تكفير تارك العمل وتارك الصلاة ومن يحكم بالقوانين الوضعية وعدم العذر بالجهل، ويتهمهم بالإرجاء ومخالفة إجماع السلف، ويشكِّك في عقيدتهم ويحذِّر منهم وينفِّر عنهم، وهؤلاء لهم موقع خاص بهم لا يطرحون فيه في الغالب إلا هذه المسائل، ولا يحذِّرون فيه أو يردون إلا على السلفيين من علماء ومشايخ وطلبة علم، يُسمى هذا الموقع بـ (منتديات الآفاق).

أقول بعد هذا السرد:

هذه هي سلسلة هؤلاء الحدادية الجدد، وأولئك هم أسلافهم، ومن تتبع مقالات الحدادية الجدد في مسائل الإيمان والكفر لا يجدها تختلف عن رسائل

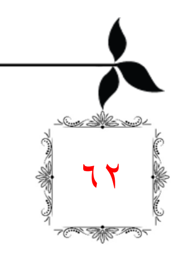




ومقالات الحدادية الأوائل كمحمود الحداد وعبداللطيف باشميل وفالح الحربي وفوزي البحريني، ولا تختلف عن تقريرات سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء" ومحمد أبو رحيم في كتابيه "حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان" و"حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني"، ولا عن كتابات محمد قطب في "واقعنا المعاصر" و"مذاهب فكرية معاصرة" و"جاهلية القرن العشرين"، ولا عن تأصيلات عبد القادر عبد العزيز في "الجامع في طلب العلم الشريف"، وأبي محمد المقدسي عاصم القريوتي في "تبصير العقلاء بتلبيسات أهل التجهم والإرجاء"، وأبي بصير عبد المنعم مصطفى حليمة في "الانتصار لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت"، وعبدالكريم الشاذلي في "الشيخ الألباني بين القول بالإرجاء والانتصار لمن بدل شرع الله من المرتدين"، ومحمد بو النيت المراكشي في "عقيدة أدعياء السلفية في ميزان أهل السنة والجماعة"، وهذه الكتابات لا تختلف عن صرخات سيد قطب في مجمل كتاباته التي تضج بالتكفير.

وهذا كله يؤكِّد ما قاله شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في هؤلاء؛ وأنهم من إفرازات الخوارج القطبية الحوالية الحدادية، وكل هؤلاء اتفقوا على أمرين اثنين: تكفير المسلمين من حكام ومحكومين، والطعن في العلماء المعاصرين، وبعضهم أشد من بعض وأصرح في التكفير، وبعضهم لا زال في أول الطريق، فليفطن لهذا.



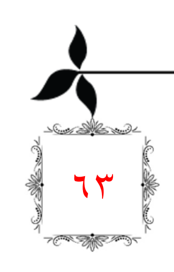


انتصار الحدادي لمحمد قطب في تكفير المرجئة

نقل هذا الحدادي المتعالم قول الشيخ ربيع: ((محمد قطب يرمي المجتمعات الإسلامية السابقين منهم واللاحقين بالإرجاء، ويدَّعي أنَّ الإرجاء شر من العلمانية))، فعلَّق الحدادي قائلاً: ((**قلت: أما أنَّ ابن قطب يرمي المجتمعات الإسلامية بالإرجاء فلا أدري عنه؛ ولعله تهويل من ربيع، وإن كنتُ لا أبرئ ابن قطب. وأما أنَّ الإرجاء شر من العلمانية، فمحتمَلٌ؛ لأنَّ بعض صور الإرجاء كفر أقبح من العلمانية، وهذه الصور موجودةٌ في هذا العصر، منها: ادعاء إسلام من تلفظ بالشهادتين مع تلبسه بعبادة الأوثان، فهذا لا يقل خطورة عن العلمانية التي هي في أغلظ مظاهرها: الشركُ في الحكم والطاعة، أما الإرجاء فخلط بين التوحيد والشرك، بل إنَّ الإرجاء العصري جعل الإسلام هو الشرك (زائد) الجهل!، وهذا لعمري أشد وأقبح من العلمانية**)).

أقول:

إذا كنتَ أيها المتعالم جاهلاً بما يقرره محمد قطب في دندنته حول الإرجاء واتهام الأمة بذلك؛ فعلام توجِّه تهمة التهويل إلى الخبير بهؤلاء وأمثالهم؟! يعني هل يُستبعد من تكفيري خارجي أن يتهم الآخرين بالإرجاء؟!! فما معنى اتهامك للشيخ ربيع بالتهويل؟! حقاً إنَّ الإنسان عدو لما يجهل، والله عزَّ وجلَّ يقول: ((بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ)).

قال محمد قطب في كتابه "واقعنا المعاصر" وهو يقارن بين إرجاء المتقدمين وإرجاء المعاصرين: ((وعلى امتداد الزمن زادت المساحة التي يغطيها الفكر الإرجائي!، فحين كان العمل مثلاً يغطي تسعين في المائة من الساحة؛ كان الفكر الإرجائي يغطي العشرة في المائة التي انحسر عنها العمل!، فلما انحسر العمل خمسين في المائة غطى الفكر الإرجائي الخمسين!، فلما انحسر العمل كلية غطى الفكر الإرجائي الساحة كلها، وجاء في العصر الأخير من يقول: "من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن، ولو لم يعمل عملا واحداً من أعمال الإسلام"!!، وكان هذا في العصر الأخير خاصة من أشد البلايا التي ابتلي بها الإسلام!)).

ألا يكفيك أيها الحدادي المتعالم هذا النقل؟!

إنْ كان لا يكفيك -كما لا تكفيكم الأدلة والبراهين ولا ترفعون بها رأساً!- فارجع إلى كتابه "واقعنا المعاصر"، وستعلم ما جهلته عن هذا الخارجي.

وأما قولك: "وأما أنَّ الإرجاءَ شرٌّ من العلمانية، فمحتمَلٌ؛ لأنَّ بعض صور الإرجاء كفر أقبح من العلمانية..." إلى آخر الكلام.

فهذا دليلٌ قاطعٌ على ما تقدَّم من توافق بين القطبية والحدادية، وأنهم غلاة في التكفير، فمعلوم أنَّ العلمانية هي اللادينية واعتناقها كفرٌ وخروج عن الملة؛ وليست مجرد شرك في الحكم والطاعة كما يحاول هذا الجهول التهوين منها!.

فهل الإرجاءُ كفرٌ وردةٌ كما أنَّ العلمانية كفر وردة؟!





ثم لينظر القارئ إلى هذا الحدادي المتعالم؛ كيف يحكم على من لا يكفِّر من وقع في الشرك من أهل الإسلام ويعذره بالجهل؛ يحكم عليه بالكفر!، بل يعده أقبح من كفر العلمانية؟!!

بل جعل هذا التكفيري الإرجاء العصري -ويقصدون به عدم تكفير تارك العمل!- أشد وأقبح من العلمانية؟!

وهذا يعني أنَّ هؤلاء الحدادية يرون أنَّ من لا يكفِّر تارك العمل (الإرجاء العصري في نظرهم!) هو أشدُّ كفراً من العلمانيين؟!

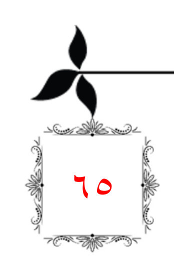
ومعلوم أنَّ مرجئة الفقهاء لا يُكفِّرون تارك العمل لأنهم يعتقدون أنَّ الأعمال ليست من الإيمان ويصرَّحون بذلك بل يثبتون كمال الإيمان لأفجر الناس، ومع هذا لم يكفِّرهم أحدٌ من أهل العلم، فكيف يزعم هذا المتعالم أنَّ من لا يكفِّر تارك العمل -ولكنه يعتقد أنَّه ناقص الإيمان وتحت المشيئة وأنَّ العمل من الإيمان- كافر أقبح من كفر العلمانيين؟!

فماذا يقول هذا المتعالم وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقرر أنَّ إرجاء الفقهاء المنتسبين إلى أهل السنة يدخل في النزاع اللفظي؟!

هل سيقول في شيخ الإسلام كما قال سلفه محمود الحداد أنه يهوِّن من شأن الإرجاء؟!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٧/ ٦٢١]: ((وَمَنْ قَالَ: بِحُصُولِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِدُونِ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ الْوَاجِبَاتِ سَوَاءٌ جَعَلَ فِعْلَ تِلْكَ



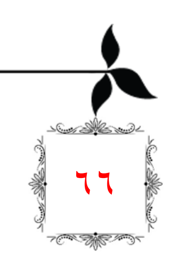


الْوَاجِبَاتِ لَازِمًا لَهُ أَوْ جُزْءًا مِنْهُ -فَهَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ-: كَانَ مُخْطِئًا خَطَأً بَيِّنًا، وَهَذِهِ بِدْعَةُ الْإِرْجَاءِ الَّتِي أَعْظَمَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ الْكَلَامَ فِي أَهْلِهَا، وَقَالُوا فِيهَا مِنْ الْمَقَالَاتِ الْغَلِيظَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَالصَّلَاةُ هِيَ أَعْظَمُهَا وَأَعَمُّهَا وَأَوَّلُهَا وَأَجَلُّهَا)).

والإيمان الواجب هو الذي يستحق صاحبه به الثناء والذكر الحسن والوعد بالجنة والرضوان، وهذا لا يكون بدون فعل شيء من الواجبات قطعاً، لكن هذا ما يقوله مرجئة الفقهاء.

وقال رحمه الله في [المجموع ٧/ ٥٠٧]: ((وَحَدَثَتْ الْمُرْجِئَةُ؛ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَلَا إبْرَاهِيمُ النَّخَعِي وَأَمْثَالُهُ، فَصَارُوا نَقِيضَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالُوا: إنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخَفَّ الْبِدَعِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ، إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ مِثْلَ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا هُمْ مَعَ سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللهَ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ، وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَكَانَ فِي الْأَعْمَالِ هَلْ هِيَ مِنْ الْإِيمَانِ؟ وَفِي الِاسْتِثْنَاءِ؟ وَنَحْوِ ذَلِكَ، عَامَّتُهُ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ)).





وقال رحمه الله في [المجموع ٧/ ٢٩٧]: ((وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّنَازُعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَإِلَّا فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ -كَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ- مُتَّفِقُونَ مَعَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ عَلَى:

- أَنَّ أَصْحَابَ الذُّنُوبِ دَاخِلُونَ تَحْتَ الذَّمِّ وَالْوَعِيدِ؛ وَإِنْ قَالُوا: إنَّ إيمَانَهُمْ كَامِلٌ كَإِيمَانِ جِبْرِيلَ، فَهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ الْإِيمَانَ بِدُونِ الْعَمَلِ الْمَفْرُوضِ وَمَعَ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ.

- وَيَقُولُونَ أَيْضًا: بِأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ كَمَا تَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ.

وَالَّذِينَ يَنْفُونَ عَنْ الْفَاسِقِ اسْمَ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، فَلَيْسَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ نِزَاعٌ فِي أَصْحَابِ الذُّنُوبِ -إذَا كَانُوا مُقِرِّينَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ- أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ، مِنْهُمْ مَنْ أَخْبَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ بِدُخُولِهِ إلَيْهَا، وَلَا يُخَلَّدُ مِنْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يَكُونُونَ مُرْتَدِّينَ مُبَاحِي الدِّمَاءِ.

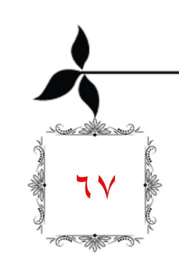
وَلَكِنَّ الْأَقْوَالَ الْمُنْحَرِفَةَ:

- قَوْلُ مَنْ يَقُولُ بِتَخْلِيدِهِمْ فِي النَّارِ كَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ.

- وَقَوْلُ غُلَاةِ الْمُرْجِئَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ يَدْخُلُ النَّارَ؛ بَلْ نَقِفُ فِي هَذَا كُلِّهِ.

- وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ غُلَاةِ الْمُرْجِئَةِ الْجَزْمُ بِالنَّفْيِ الْعَامِّ)).





فلينظر هذا المتعالم إلى قول شيخ الإسلام رحمه الله في مرجئة الفقهاء: ((فَهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ الْإِيمَانَ بِدُونِ الْعَمَلِ الْمَفْرُوضِ وَمَعَ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ))، فشيخ الإسلام رحمه الله عدَّ هذه المقولة داخلة فيما يقرره أهل السنة والجماعة، وهي عين مقولة من يقول اليوم: أنَّ تارك العمل لا يكفر وهو تحت المشيئة!، والتي هي في نظر هؤلاء الحدادية من الإرجاء العصري، بل يرى هذا المتعالم أنَّها أشد وأقبح من كفر العلمانية!!.

ويلزم هذا المتعالم على هذا التقرير: أن يكفِّر أهل السنة والجماعة الذين أشار إليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه المتقدِّم فضلاً عن تكفير مرجئة الفقهاء!!.

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع ٧/ ٥٠٧-٥٠٨]: ((لَكِنَّ حَمَّادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ خَالَفَ سَلَفَهُ وَاتَّبَعَهُ مَنْ اتَّبَعَهُ، وَدَخَلَ فِي هَذَا طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. ثُمَّ إنَّ السَّلَفَ وَالْأَئِمَّةَ اشْتَدَّ إنْكَارُهُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ وَتَبْدِيعُهُمْ وَتَغْلِيظُ الْقَوْلِ فِيهِمْ؛ وَلَمْ أَعْلَمِ أَحَدًا مِنْهُمْ نَطَقَ بِتَكْفِيرِهِمْ، بل هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُكَفَّرُونَ فِي ذَلِكَ؛ وَقَدْ نَصَّ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ: عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ هَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةِ، وَمَنْ نَقَلَ عَنْ أَحْمَد أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ تَكْفِيرًا لِهَؤُلَاءِ أَوْ جَعَلَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ الْمُتَنَازَعِ فِي تَكْفِيرِهِمْ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا عَظِيمًا، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ أَحْمَد وَأَمْثَالِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ إنَّمَا هُوَ تَكْفِيرُ الْجَهْمِيَّة وَالْمُشَبِّهَةِ وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَلَمْ يُكَفِّرْ

أَحْمَد الْخَوَارِجَ، وَلَا الْقَدَرِيَّةَ إذَا أَقَرُّوا بِالْعِلْمِ وَأَنْكَرُوا خَلْقَ الْأَفْعَالِ وَعُمُومَ الْمَشِيئَةِ؛ لَكِنْ حُكِيَ عَنْهُ فِي تَكْفِيرِهِمْ رِوَايَتَانِ. وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَلَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ؛ مَعَ أَنَّ أَحْمَد لَمْ يُكَفِّرْ أَعْيَانَ الْجَهْمِيَّةِ، وَلَا كُلَّ مَنْ قَالَ إنَّهُ جهمي كَفَّرَهُ، وَلَا كُلَّ مَنْ وَافَقَ الْجَهْمِيَّةَ فِي بَعْضِ بِدَعِهِمْ)).

ما هي حقيقة جنس العمل؟!

نقل الحدادي المتعالم قول الشيخ ربيع: ((واخترع تلميذه سفر الحوالي لتقوية هذا المنهج أصلاً خطيراً سماه جنس العمل، فرفع راية ذلك المنهج الخطير وهذا الأصل الباطل لحرب أهل السنة والتوحيد: الطائفة الحدادية القطبية؛ التي جعلت حرب أهل السنة والتوحيد شغلها الشاغل، مع إضافة أصول أخرى إلى ما سلف ذكره)).

فعلَّق الحدادي قائلاً: **((جنس العمل لم يخترعه سفر، وليس هو بأصل خطير، فقد تكلَّم به الأئمة قبل سفر بقرون؛ ذكره الإمام ابن رجب، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكره أئمة الدعوة النجدية وغيرهم، وذكره من المعاصرين ما لا يحصى، وقد بينوا رحمهم الله المراد بجنس العمل بياناً شافياً، لكن بيانهم لم يعجب ربيعاً، وحمل عليه حملة شعواء، لا لشيء إلا لأنه يرفض إدخال عمل الجوارح في مسمى الإيمان، ويرى أنَّ تارك جميع أعمال الجوارح (=جنس العمل) مسلم ناج من الخلود في النار، بل زاد على هذا وأخرج أعمال الجوارح**

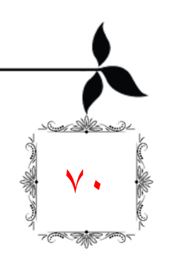


وعمل اللسان وحتى أعمال القلوب من مسمى الكفر؛ فساب الله تعالى والذي يذبح لغير الله أو ينذر له، والذي يعتقد في المقبورين النفع والضر، ونحو هذه البلايا، كلها لا تدخل في الكفر الأكبر، ولا يخرج المتلبس بها من الملة، حتى تقام عليه الحجة، ومعنى قيامها أن يتحقق فهمه لها وتزول عنه الشبهة، ولا يقيمها إلا صنف خاص جداً من الناس!، فلأجل هذا يحارب ربيع مصطلح جنس العمل)).

أقول:

إنَّ التفريق بين جنس العمل وآحاد العمل بدعوى أنَّ تارك جنس العمل كافر وتارك آحاد العمل أو أفراده قد يكفر وقد لا يكفر، وأنَّ تكفير تارك جنس العمل مجمع عليه، واتهام المخالف في ذلك بالإرجاء؛ هذا الأصل الفاسد اخترعه سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء" الذي ألَّفه في عام ١٤٠٦هـ، ومما قاله الحوالي فيه: ((أن ترك جنس العمل شيء وترك بعض آحاده شيء آخر))، وقال: ((هناك فرق واضح بين مَنْ ترك بعض الأعمال ومَنْ ترك جنس العمل بالكلية))، وقال: ((وبهذا يتبين لطالب الحق: أنَّ ترك الأركان الأربعة وسائر عمل الجوارح كفر ظاهراً وباطناً؛ لأنه تركٌ لجنس العمل الذي هو ركن الحقيقة المركبة للإيمان، التي لا وجود لها إلا به، هذا مما لا يجوز الخلاف فيه، ومن خالف فيه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة شعر أو لم يشعر)).





فإذا زعم هذا الحدادي المتعالم أنَّ عالماً سنياً قال بهذا الأصل قبل سفر الحوالي فليذكر ذلك موثَّقاً، ودون ذلك خرط القتاد.

وإذا أصرَّ هذا المتعالم على هذه الدعوى وعلى الإنكار على ما قرره الشيخ ربيع حفظه الله من كون مسألة جنس العمل مسألة مخترعة، فليقل لنا بكل جرأة وصراحة: ما رأيه في إنكار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لهذا التأصيل؟!

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما في [الأسئلة القطرية]: تارك جنس العمل كافر وتارك آحاد العمل ليس بكافر؛ ما رأيكم في ذلك؟

فكان جوابه رحمه الله: ((مَنْ قال هذه القاعدة؟! مَنْ قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له!، نقول: مَنْ كفَّره الله ورسوله فهو كافر، ومَنْ لم يكفِّره الله ورسوله فليس بكافر هذا الصواب، أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل: فهذا كله طنطنة؛ لا فائدة منها)).

فهل جهل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هذا التأصيل الذي يدندن به الحوالية والحدادية، وعلمه هذا الحدادي المتعالم وأمثاله؟!

فأين موقفهم من كلمة الشيخ ابن عثيمين هذه؟!

بل ما هو موقف هذا الحدادي من كلام الشيخ صالح الفوزان حفظه الله لما سُئل السؤال الآتي: أحسن الله إليكم؛ هذا سائل يقول: هل يصح قولنا: "جنس العمل هو لفظ مبتدع، لم يرد عن السلف، وهو لفظ موهم محتمل الأفضل تركه؟"؟ بارك الله فيكم ونفع بكم.

فكان جوابه الشيخ الفوزان: ((ما عرفنا هذا في كلام علمائنا وعلماء السلف!، ما عرفنا التفريق بين جنس العمل وبين العمل!، تقول: العمل، ما تقول: جنس العمل!، تقول: العمل، العمل من الإيمان، العملُ من الإيمان، الإيمانُ قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح، ولم يقولوا: جنس العمل للجوارح!؛ هذه لفظة ما لها أصل!، هذه لفظة لا أصل لها!!، ولعلها جاءت من المرجئة!!، لعلها جاءت من قِبل المرجئة!، نعم)).

فماذا يقول هذا الحدادي بهذا الكلام؟!

ومن هم المرجئة الآن؟!

وأما دعوى أنَّ هذا التأصيل ذُكر في كلام الأئمة بقرون؛ فهو كذب صريح وتلبيس قبيح اعتاد على مثله هؤلاء الغلاة، ولهذا يُطلِق هذا الحدادي الكلام على عواهنه من غير توثيق عن الأئمة في النقل، وهو بهذا يحاول أن يتلاعب بالألفاظ زيادة في التلبيس والخديعة.

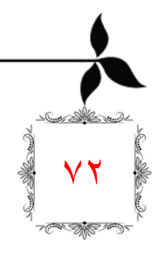
فهل يقصد "جنس العمل" في كلامهم مثلاً في عبارة "الجزاء من جنس العمل"؟!

أو مثلاً كلامهم في كون "لا" في كلمة التوحيد هي نافية للجنس؟!

أم يقصد الكلمات التي ورد فيها لفظ "الجنس"؟!!!

أم ماذا يقصد؟!





وأما ما زعمه عن العلامة ابن رجب رحمه الله؛ فلعله يقصد قوله في "جامع العلوم والحكم": ((فيكونُ حينئذٍ المرادُ بالإيمانِ: جنسَ تصديقِ القلبِ، وبالإسلامِ جنسَ العمل)).

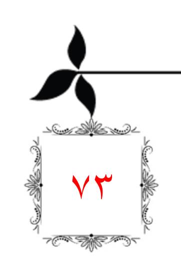
وهذا المتعالم لعدم فهمه لكلام العلماء يُفسِّر كلامهم بما لا يخطر على بالهم!، فالعمل في كلام ابن رجب رحمه الله هنا هو الأعمال الظاهرة ويدخل فيها الشهادتان؛ فبهما يثبت إسلام العبد كما لا يخفى على أحد، ويدخل فيها المباني الأربعة الأخرى وباقي الشرائع الظاهرة.

فإنْ أبى هذا الجهول إلا تفسير جنس العمل في كلام العلامة ابن رجب رحمه الله بعمل الجوارح دون الشهادتين، فليقل لنا أين موضع الشهادتين في كلام ابن رجب إذن؟!

فالعلامة ابن رجب ذكر تصديق القلب والعمل، فإذا لا تدخل الشهادتان في العمل؛ فهل تدخل في تصديق القلب؟! أم هي خارجة عن الإسلام والإيمان أصلاً؟!!

فإن كان هذا الحدادي المتعالم يدخل الشهادتين في جنس العمل المتنازع فيه اليوم، فمما لا يشك فيه سنيٌّ أنَّ ترك جنس العمل في هذه الصورة كفرٌ مخرجٌ من الملة.





قال شيخ الإسلام رحمه الله في [الصارم المسلول ٦/ ١٢]: ((أنَّ الذي عليه الجماعة: أَنَّ مَنْ لم يتكلَّم بالإيمان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة، وأنَّ القول من القادر عليه شرط في صحة الإيمان)).

وقال في [الإيمان الأوسط ص٩٨]: ((وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ مَنْ آمَنَ قَلْبُهُ إيمَانًا جَازِمًا امْتَنَعَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَعَدَمُ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ مُسْتَلْزَمٌ انْتِفَاءَ الْإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ التَّامِّ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ خَطَأُ جَهْمٍ وَمَنْ اتَّبَعَهُ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ مُجَرَّدَ إيمَانٍ بِدُونِ الْإِيمَانِ الظَّاهِرِ يَنْفَعُ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ، إذْ لَا يَحْصُلُ الْإِيمَانُ التَّامُّ فِي الْقَلْبِ إلَّا وَيَحْصُلُ فِي الظَّاهِرِ مُوجِبُهُ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ مِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يُحِبَّ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ حُبًّا جَازِمًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مُوَاصَلَتِهِ وَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ حَرَكَةٌ ظَاهِرَةٌ إلَى ذَلِكَ)).

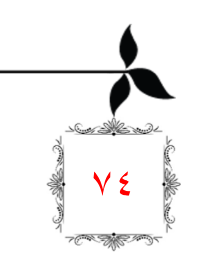
وإنْ كان هذا الحدادي المتعالم يعتقد أنَّ الشهادتين لا تدخل في جنس العمل المتنازع فيه، فكيف يستدل بكلام ابن رجب إذن؟!

أليس هذا من قبيل التلبيس؟!

ومما يدل دلالة قاطعة بدخول الشهادتين في الإسلام، حديث جبريل وحديث "بني الإسلام على خمس"، وهما حديثان مشهوران.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٧/ ١٤]: ((فَلَمَّا ذَكَرَ الْإِيمَانَ مَعَ الْإِسْلَامِ؛ جَعَلَ الْإِسْلَامَ هُوَ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ: الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْحَجُّ، وَجَعَلَ الْإِيمَانَ مَا فِي الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ بِاَللَّهِ





وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ))، وقال في [المجموع ٧/ ٢٥٩]: ((لَكِنَّ التَّحْقِيقَ ابْتِدَاءً هُوَ مَا بَيَّنَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ؟ فَفَسَّرَ الْإِسْلَامَ بِالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، وَالْإِيمَانَ بِالْإِيمَانِ بِالْأُصُولِ الْخَمْسَةِ)).

بل قال العلامة ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم بعد كلامه المتقدِّم الذي استدل به هذا الحدادي: ((ثم إنَّ الشهادتين مِنْ خصالِ الإسلامِ بغير نزاعٍ؛ وليسَ المرادُ الإتيان بلفظها دونَ التَّصديق بها، فعُلِمَ أنَّ التّصديقَ بها داخلٌ في الإسلامِ، قد فسّرَ الإسلامَ المذكورَ في قوله تعالى: "إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ" بالتَّوحيد والتَّصديق طائفةٌ مِنَ السَّلف)).

وقال ابن رجب أيضاً في شرح حديث "بُنِي الإسلامُ عَلى خَمْسٍ" في المصدر نفسه: ((والمقصودُ تمثيل الإسلام ببنيان، ودعائم البنيان هذه الخمس، فلا يثبت البنيانُ بدونها، وبقيةُ خصالِ الإسلام كتتمة البنيان، فإذا فقد منها شيء نقص البنيانُ وهو قائم لا ينتقض بنقص ذلك، بخلاف نقضِ هذه الدعائم الخمس: فإنَّ الإسلام يزولُ بفقدها جميعِها بغير إشكالٍ، وكذلك يزولُ بفقدِ الشهادتين)) ثم ذكر الخلاف في تكفير تارك الصلاة وغيرها من الأركان.

وقال رحمه الله في كتابه في فتح الباري: ((وإذا كانت هذه دعائم البنيان وأركانه، فبقية خصال الإسلام كبقية البنيان، فإذا فقد شيء من بقية الخصال الداخلة في مسمى الإسلام الواجب: نقص البنيان ولم يسقط بفقده، وأما هذه

الخمس: فإذا زالت كلها سقط البنيان ولم يثبت بعد زوالها، وكذلك إن زال منها الركن الأعظم وهو الشهادتان، وزوالهما يكون بالإتيان بما يضادهما ولا يجتمع معهما، وأما زوال الأربع البواقي: فاختلف العلماء هل يزول الاسم بزوالها أو بزوال واحد منها؟ أم لا يزول بذلك؟ أم يفرق بين الصلاة وغيرها؛ فيزول بترك الصلاة دون غيرها؟ أم يختص زوال الإسلام بترك الصلاة والزكاة خاصة؟ وفي ذلك اختلاف مشهور، وهذه الأقوال كلها محكية عن الإمام أحمد...، ثم قال: فأما بقية خصال الإسلام والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة؛ وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع)).

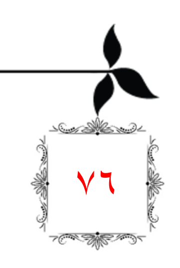
إذن هناك قول من أقوال أهل السنة أنه لا يكفِّر بزوال المباني الأربعة دون الشهادتين، وما دونها من خصال الإسلام والإيمان لا يكفر تاركها عند أهل السنة خلافاً للخوارج والمعتزلة، وهذا يعني ضرورة لا سبيل منها أنَّ الذي لا يكفِّر تارك المباني الأربعة لا يكفِّر تارك عمل الجوارح، فأين هؤلاء الحدادية من هذا؟!

وإذا لم يرفع هذا الحدادي المتعالم رأساً بكل ما تقدَّم ولم يقتنع به لشدة جداله واتباعه للهوى، فليقل لنا بجواب واضح: ما هو قوله فيما قرره العلامة ابن رجب رحمه الله في أحاديث الشفاعة وحديث الغرماء؟!

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في كتابه [فتح الباري ١/ ٨٨]:

((وهذا يستدل به على أنَّ الإيمان يفوق معنى كلمة التوحيد. والإيمان القلبي -





وهو التصديق- لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم، بل يبقى على صاحبه؛ لأنَّ الغرماء لو اقتسموا ذلك لخلد بعض أهل التوحيد، وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين، فدل على بقائهما على جميع مَنْ دخل النار منهم، وأنَّ الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح)).

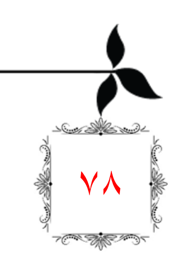
وقال في كتابه [التخويف من النار ص٢٥٩]: ((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح؛ وإنْ كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار إنه "لم يعمل خيراً قط غير التوحيد" خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً، ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول: يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله" خرجاه في الصحيحين، وعند مسلم: "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك"، وهذا يدل على أنَّ الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد؛ الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم، والله أعلم)).

وأما ما ذكره هذا الحدادي المتعالم من قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في جنس العمل؛ فهو لا يخرج عن استدلال سفر الحوالي في "ظاهرة الإرجاء"!، وهو استدلال باطل.

فقول شيخ الإسلام رحمه الله: ((وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إيمَانَ الْقَلْبِ التَّامِّ بِدُونِ شَيْءٍ مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ))، ذكره رحمه الله في موضع رده على أهل التجهم والإرجاء الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، ومن خلال هذا يزعمون حصول الإيمان التام والإرادة الجازمة مع فعل ما ينافي إيمان القلب!!، أو يعتقدون حصول الإيمان الواجب -الذي يستحق به الثناء والوعد الحسن في الدنيا والآخرة- بدون شيء من الأعمال الظاهرة كالشهادتين أو غيرها من الأعمال مع القدرة عليهما!، وهذا مما لا ينازع فيها أحدٌ -على عقيدة أهل السنة- أنه باطل وإرجاء، وكذلك ذكره رحمه الله في موضع بيان من دخلت عليه شبهة الإرجاء ممن هو من أهل السنة لكنه لا يكفِّر تارك الصلاة حتى عند عرضه على السيف وامتناعه عن الفعل!؛ مع كون هذا الحال مما يدل دلالة قاطعة على انتفاء إيمان القلب، وإليكم أيها المنصفون نصَّ كلام شيخ الإسلام، وتأمَّلوا فيه لتعرفوا حقيقة ما يقوم به هؤلاء الحدادية من بتر وتلبيس وتحريف:

قال شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع ٧/ ٦١٥-٦١٦]: ((وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَادَةِ أَنَّ رَجُلًا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ مُقِرًّا بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ مُلْتَزِمًا لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جَاءَ بِهِ يَأْمُرُهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنِعُ حَتَّى يُقْتَلَ وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ قَطُّ، لَا يَكُونُ إلَّا كَافِرًا، وَلَوْ قَالَ: أَنَا مُقِرٌّ بِوُجُوبِهَا غَيْرَ أَنِّي لَا أَفْعَلُهَا!، كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ كَذِبًا مِنْهُ؛ كَمَا لَوْ





أَخَذَ يُلْقِي الْمُصْحَفَ فِي الْحَشِّ وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مَا فِيهِ كَلَامَ اللهَّ!، أَوْ جَعَلَ يَقْتُلُ نَبِيًّا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهَّ!، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي إيمَانَ الْقَلْبِ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِقَلْبِي مَعَ هَذِهِ الْحَالِ كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَظْهَرَهُ مِنْ الْقَوْلِ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي تَدَبُّرُهُ.

فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ زَالَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: أَنَّهُ إذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ وَامْتَنَعَ عَنْ الْفِعْلِ لَا يُقْتَلُ أَوْ يُقْتَلُ مَعَ إسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّة، وَالَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنْ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا كَانَ الْمُمْتَنِعُونَ مِنْ قَتْلِ هَذَا مِنْ الْفُقَهَاءِ بَنَوْهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ؛ وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إيمَانَ الْقَلْبِ التَّامِّ بِدُونِ شَيْءٍ مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ؛ سَوَاءٌ جَعَلَ الظَّاهِرَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ أَوْ جُزْءًا مِنْ الْإِيمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ)).

فإذا عرفنا هذا:

فهل يصح الاستدلال بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية المتقدم على دعوى تكفير تارك جنس العمل وأنه إجماع وأنَّ المخالف لهذا من أهل الإرجاء؛ رداً على من يعتقد أنَّ العمل جزء من مسمى الإيمان، وأنَّ تارك العمل مستحق للعقوبة والوعيد بالدنيا والآخرة من غير تكفير، وأنَّ من فعل ما ينافي الإيمان ويناقضه كالحالات التي ذكرها شيخ الإسلام وغيرها من نواقض الإيمان كافر؟!





هل استدل شيخ الإسلام رحمه الله بكلامه المتقدِّم على هؤلاء أم على أولئك من المرجئة والجهمية ومن دخلت عليه شبهة الإرجاء؟!

أم هو التلبيس والتشغيب؟!

وقد يقول قائل: لكن قول شيخ الإسلام ابن تيمية ((أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ)) يدل على كفر تارك جنس العمل؟!

وجوابه:

أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله لم يناقش مسألة تكفير تارك جنس العمل في كلامه هذا، وإنما نقاشه في مسألة التلازم بين الظاهر والباطن أو بين إيمان القلب والعمل الظاهر، وكلامه المشار إليه في السؤال يحتمل أكثر من معنى:

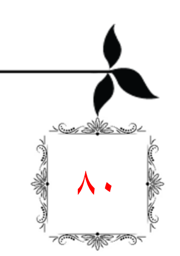
الاحتمال الأول: هل الأعمال في كلامه يراد بها الشهادتان والمباني الأربعة وما دونها من أعمال الجوارح؟ أم يراد بها أعمال الجوارح حصراً دون الشهادتين؟!

الاحتمال الثاني: هل إيمان القلب في كلامه رحمه الله يُراد به أصل الإيمان؟ أم الإيمان التام؟ أم الإيمان الواجب؟

الاحتمال الثالث: انتفاء اللازم يدل على عدم الملزوم أو على ضعفه.

فإذا أثبت القطبية والحوالية والحدادية أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله أراد -في كلامه المتقدم- بالأعمال: أعمال الجوارح من غير الشهادتين، وأراد بإيمان القلب: أصل الإيمان، وأراد بالتلازم هنا: انتفاء اللازم وفساده وعدمه بانتفاء الملزوم،





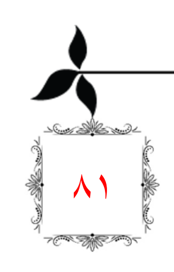
فحينئذ يصح الاستدلال على أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله يرى تكفير تارك جنس العمل من خلال هذا النص، وأنى لهؤلاء أن يثبتوا مثل هذا؟!

بل شيخ الإسلام رحمه الله قد يريد في كلامه بالأعمال الظاهرة الشهادتين وما دونها من أعمال الجوارح، وقد يريد بها أعمال الجوارح دون الشهادتين: فإذا ردَّ على المرجئة الجهمية -الذين يخرجون قول اللسان من الإيمان- كان مراده الأول، وإذا ردَّ على مرجئة الفقهاء -الذين يخرجون عمل الجوارح دون قول اللسان من الإيمان- كان مراده الثاني، وقد يريد بها الشهادتين وأعمال الجوارح إذا كان رده على عموم المرجئة دون تعيين.

وكذلك إيمان القلب في كلام شيخ الإسلام رحمه الله قد يُراد به الإيمان التام أو الإيمان الواجب: إذا كان رداً على أهل الإرجاء الذين يزعمون تمام الإيمان أو الإيمان الواجب -المستحق صاحبه الوعد والثناء- بدون فعل شيء من الأعمال الظاهرة، وقد يريد به أصل الإيمان الذي يزول الإيمان بالكلية عند زواله: إذا كان رحمه الله يرد على أهل الإرجاء والجهمية ممن لا يرى أنَّ الأفعال التي أشار إلى بعضها شيخ الإسلام في كلامه المتقدم أنها تنافي الإيمان، أو إذا كان مراده الرد على من يخالفه من أهل السنة في تكفير تارك الصلاة إذا عرض على القتل وامتنع عن الصلاة.

وما تقدم من تحرير عبارات شيخ الإسلام رحمه الله عندي عليها أدلة كثيرة من كلامه الواضح في ذلك، ولكنَّ المقام ليس مقام تفصيل في مثل هذا هنا، ومن





أراد التحقق فليراجع كتاب "الإيمان" لشيخ الإسلام رحمه الله بتأمل ودراسة وتحقيق وسيعلم ذلك بيقين.

وأما التلازم فمن تأمل كلام شيخ الإسلام رحمه الله يراه أحياناً يصرَّح بانتفاء الملزوم، وأحياناً بضعفه، وأحياناً على الأمرين.

قال رحمه الله [المجموع ٧/ ٢٩٤]: ((وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ)).

وقال [المجموع ٧/ ٢٣٤]: ((فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ اللَّازِمُ دَلَّ عَلَى ضَعْفِ الْمَلْزُومِ)).

وقال [المجموع ٧/ ٦٤٤]: ((فَأَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ: وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ؛ وَهُوَ إقْرَارٌ بِالتَّصْدِيقِ وَالْحُبِّ وَالِانْقِيَادِ، وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إيمَانِ الْقَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ، وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ وَشَاهِدٌ لَهُ، وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ وَبَعْضٌ لَهُ، لَكِنَّ مَا فِي الْقَلْبِ هُوَ الْأَصْلُ لِمَا عَلَى الْجَوَارِحِ)).

فإذا تبين هذا:

فمن أين للحدادية أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أراد في قوله: ((أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ)) انتفاء إيمان القلب بالكلية مع عدم جنس الأعمال؟!!

ثم إنَّ قاعدة التلازم في أحيان معينة قد تعمل في القوة والزيادة ولا تعمل في الضعف والنقص حتى لا يبقى من الإيمان شيء، فلينتبه لهذا الأصل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [المجموع ٧/ ٥٢٢-٥٢٦]: ((الْأَصْلُ الثَّانِي: أَنَّ شُعَبَ الْإِيمَانِ قَدْ تَتَلَازَمُ عِنْدَ الْقُوَّةِ وَلَا تَتَلَازَمُ عِنْدَ الضَّعْفِ، فَإِذَا قَوِيَ مَا فِي الْقَلْبِ مِنْ التَّصْدِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمَحَبَّةِ للهِ وَرَسُولِهِ أَوْجَبَ بُغْضَ أَعْدَاءِ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: "وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ"، وَقَالَ: "لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ".

وَقَدْ تَحْصُلُ لِلرَّجُلِ مُوَادَّتُهُمْ لِرَحِمٍ أَوْ حَاجَةٍ فَتَكُونُ ذَنْبًا يَنْقُصُ بِهِ إيمَانُهُ وَلَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا كَمَا حَصَلَ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بلتعة لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِبَعْضِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِ: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ"، وَكَمَا حَصَلَ لِسَعْدِ بْنِ عبادة لَمَّا انْتَصَرَ لِابْنِ أُبَي فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ: كَذَبْت؛ وَاَللهِ لَا تَقْتُلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنْ احْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ... ثم قال رحمه الله:

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ: أَنَّ الشَّارِعَ يَنْفِي اسْمَ الْإِيمَانِ عَنْ الشَّخْصِ لِانْتِفَاءِ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَعْضُ أَجْزَائِهِ...، ثم قال: وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ

مُسْلِمًا -لَا مُؤْمِنًا، وَلَا مُنَافِقًا مُطْلَقًا- بَلْ يَكُونُ مَعَهُ أَصْلُ الْإِيمَانِ دُونَ حَقِيقَتِهِ الْوَاجِبَةِ...، وإلى أن قال رحمه الله: وَالْإِرَادَةُ الْجَازِمَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ تَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمُرَادِ وَوُجُودَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُ؛ فَالْعَبْدُ إذَا كَانَ مُرِيدًا لِلصَّلَاةِ إرَادَةً جَازِمَةً مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقُدْرَةِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ الْإِرَادَةِ، وَبِهَذَا يَزُولُ الِاشْتِبَاهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ)).

فأين هؤلاء الحدادية من هذا الأصل في قاعدة التلازم؟!

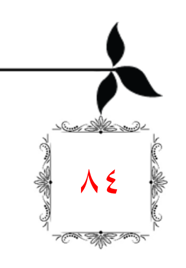
وأخيراً:

لم يحدد لنا هذا الحدادي المتعالم ما هو المراد بجنس العمل في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؟!

والمتكلِّمون في حكم تارك جنس العمل اليوم اختلف مرادهم في تحديد معنى تارك جنس العمل:

١- فمنهم من قال: هو أن لا يعمل أيَّ عمل صالح على أي وجه كان، سُئل الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في جلسة خاصة عن معنى جنس العمل؟ فأجاب: ((جنس العمل: يعني عمل صالح، أي عمل صالح، أي عمل صالح ينوي به التقرب إلى الله جلَّ وعلا ممتثلاً فيه أمر الله جلَّ وعلا، هذا متفق عليه، من قال: بأنَّ تارك الصلاة يكفر كسلاً؛ قال العمل الصالح هذا: هو الصلاة، ومن قال تارك الصلاة لا يكفر من السلف؛ قال لابد من جنس العمل،





السلف اختلفوا في تارك الصلاة، من قال تارك الصلاة يكفر؛ قال: الصلاة هي جنس العمل؛ لابد أن يأتي بالصلاة، ومن قال: لا تارك الصلاة لا يكفر تهاوناً أو كسلاً؛ قالوا: لابد من جنس العمل؛ لابد أن يعمل عملاً صالح من أي وجه، يعني جنس العمل لابد منه)).

فقال السائل: هل يقصد به عمل القلب؟

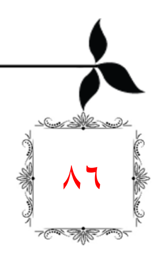
فقال الشيخ صالح: ((لا، عمل القلب متفق عليه، المقصود عمل الجوارح؛ يعني لابد من عمل الجوارح، هو هذا أي عمل صالح يمتثل فيه أمر الله جل وعلا)).

٢- ومنهم من قال: تارك جنس العمل هو أن لا يعمل عملاً واجباً ظاهراً مما اختص بإيجابه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، قال محمد الوهيبي في [نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف ص٣٥٠]: ((إذاً ليس المقصود أنَّ المرء لا يعمل شيئاً من أعمال البر والخير الظاهرة، إنما المقصود أن يكون هذا العمل عن إيمان وتصديق ونية، وأن يكون من الواجبات التي اختص بإيجابها محمد صلى الله عليه وسلم، فإذا التزم الشرطين: فقد حصل له جنس العمل الذي به يصح إسلامه، وهذا تنبيه مهم في المسألة، والله أعلم)).

٣- ومنهم من قال: هو أن لا يمتثل أمراً ولا يجتنب نهياً طاعة لله؛ قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في [شرح لمعة الاعتقاد]: ((كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا "العمل داخل في مسمَّى الإيمان وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به" نعني به جنس العمل، وليس أفراد العمل، لأنَّ المؤمن قد يترك أعمالا كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً، لكنه لا يُسمَّى مؤمناً ولا يصحُّ منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين وقال أقول ذلك واعتقده بقلبي وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمناً؟ فالجواب: أنَّ هذا ليس بمؤمن؛ لأنّه تركٌ مسقطٌ لأصل الإيمان؛ يعني ترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان؛ يعني ترك جنس العمل مسقط للإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصحُّ إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل الصالح، يعني جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي)).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله [شرح العقيدة الواسطية]: ((وعمل الجوارح يعني امتثال الأوامر واجتناب النواهي الراجعة إلى أعمال الجوارح يعني غير اللسان، والمقصود بعمل الجوارح هنا عند أهل السنة والجماعة: جنس الأعمال لا كل عمل، ولكن جنس الأعمال هي التي تدخل في ركن الإيمان.





فلو تُصُوِّر أنَّ أحداً لم يعمل عملاً ألبتة، يعني لم يمتثل أمراً ولم يجتنب نهياً، ما عمل شيئاً ألبتة: فهذا لم يأت بهذا الركن من أركان الإيمان الذي هو العمل، لأنَّ العمل لا بد فيه: قلب ولسان وجوارح جميعاً.

لكن لو تُصُوِّر أنه أتى ببعض الطاعات وترك بعضاً، امتثل أمراً، أمرين، ثلاثة، عشرة، أو امتثل التحريم يعني النهي عن فعل، فعلين، ثلاثة، فهذا يدخل في الإيمان، وقد أتى بهذا الركن عند أهل السنة والجماعة.

في مسألة الصلاة خلاف، هل هذا العمل هو الصلاة أم غير الصلاة؟ هذا فيه خلاف بين أهل السنة والجماعة، هل العمل المشترط هو الصلاة أم غير الصلاة؟

والبحث هنا يكون: هل ترك الصلاة تهاوناً وكسلاً يخرج به من الإيمان أم لا؟

منهم من قال: يخرج به من الإيمان يكفر، ومنهم من قال لا.

من قال: إنه لا يخرج من الإيمان بترك الصلاة فإنه يقول لو ترك جنس العمل لخرج من الإيمان؛ يعني لو كان لم يعمل خيراً قط؛ لم يصل ولم يزك ولم يحج ولم يصم ولم يصِل رحمه طاعة لله ولم يبر بوالديه طاعة لله ولم يترك الزنا طاعة لله، يعني فُرِض أنه لم يوجد شيء ألبتة: فهذا خارج من اسم الايمان، لم يأت بهذا الركن بالاتفاق، ثم في الصلاة الخلاف المعروف عندكم. فإذن صارت أركان الإيمان بصيغة أخرى قول وعمل واعتقاد)).

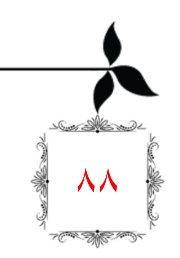
٤- ومنهم من قال: هو تارك الصلاة على وجه التعيين؛ قال أحمد الحازمي في [شرح مختصر التحرير شريط رقم ٢٠]:

((فحينئذٍ إذا قيل: الجنس، هل هو معيَّن أم لا؟ من كُفِّر بترك الصلاة عيِّنه ولا إشكال، ولا نحتاج أن نقول -نضعِّف القول بالجنس-: ما المراد به؟ لو استاك لثبت عنده الإيمان، نقول: هذا تلاعب؛ لأنه إذا ثبت بأن تارك الصلاة يعتبر كافراً مرتداً عن الإسلام فحينئذٍ تعيَّن الجنس، ويلزمك هذا، يلزمك بأن تقول بأنَّ الجنس معيَّن، لماذا؟ للإجماع القائم)).

٥- ومنهم من قال: هو تارك المباني الأربعة الصلاة والزكاة والصيام والحج؛ قال يوسف الغفيص في شرحه على الطحاوية: ((والتحقيق أنَّ بين جنس العمل وبين آحاده فرقاً، فأما جنس العمل: فأركانه الأربعة -الصلاة والزكاة والصيام والحج-، فمن عدم جنس العمل بأصوله الأربعة التي هي أصول الفرائض؛ فهذا لا يكون إلا كافراً)).

وقال أيضاً: ((ولا شك أنَّ مسألة الإيمان قد حصل فيها خفض ورفع عند كثير من المتأخرين، فصار بعضهم وإن سموا العمل إيماناً لكنهم لا يجعلونه أصلاً في الإيمان، فلا يكفرون تارك جنس العمل، فمن ترك الصلاة والصيام والزكاة والحج مجتمعة لا يجعلونه كافراً!، وفوق ذلك يقع من بعضهم أنهم يجعلون هذا مذهباً لسائر السلف، ولا شك أنَّ هذا من الغلط، إذ كيف يقال: إنَّ





هذا مذهب لسائر السلف مع شهرة النزاع بين السلف في هذه المباني الأربعة كل على حدة؟! وهذا النزاع المأثور إنما هو في ترك الواحد منها، وأما من جمع تركها فلم ينقل عن أحد من السلف أنه لم ير كفره)).

٦- ومنهم من يقصد به: ترك عمل اللسان والجوارح.

٧- ومنهم من يقصد به: ترك عمل القلب والجوارح.

٨- ومنهم من يقصد به: تارك العمل بالكلية عمل الجوارح والعمل بالتوحيد.

٩- ومنهم من يقصد به: تارك عمل الجوارح من المباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة.

وكل هؤلاء يستدلون بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية المتقدِّم؛ وأنَّ جنس العمل من لوازم إيمان القلب، فأي هذه التفاسير أراده شيخ الإسلام؟!

إنَّ من تتبع كلام شيخ الإسلام رحمه الله في مسألة ارتباط الظاهر بالباطن يتوصل إلى أنَّ الظاهر في كلامه يريد به الواجب الذي اختص بإيجابه النبي صلى الله عليه وسلم من القول الظاهر والعمل الظاهر بأدنى درجاته، ولا يقصد به عملاً معيناً، وهذا من حيث الأصل المتفق عليه بين أهل السنة خلافاً للمرجئة والجهمية، وأما من جهة الخلاف في تارك الصلاة: فالصلاة هي أعظم أعمال الجوارح، ولهذا يرى شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ تاركها كافر كما سيأتي تفصيله.

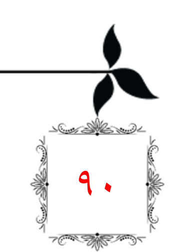




قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٧/ ٦٢١]: ((وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاَللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا وَلَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صِيَامًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ -لَا لِأَجْلِ أَنَّ اللهَّ أَوْجَبَهَا مِثْلَ: أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يُصَدِّقَ الْحَدِيثَ أَوْ يَعْدِلَ فِي قسمِهِ وَحُكْمِهِ مِنْ غَيْرِ إيمَانٍ بِاَللهَّ وَرَسُولِهِ: لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنْ الْكُفْرِ؛ فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ، يَرَوْنَ وُجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ-، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاَللهَّ وَرَسُولِهِ مَعَ عَدَمِ شَيْءٍ مِنْ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِيجَابِهَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَنْ قَالَ: بِحُصُولِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِدُونِ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ الْوَاجِبَاتِ -سَوَاءٌ جَعَلَ فِعْلَ تِلْكَ الْوَاجِبَاتِ لَازِمًا لَهُ أَوْ جُزْءًا مِنْهُ؛ فَهَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ- كَانَ مُخْطِئًا خَطأً بَيِّنًا، وَهَذِهِ بِدْعَةُ الْإِرْجَاءِ الَّتِي أَعْظَمَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ الْكَلَامَ فِي أَهْلِهَا وَقَالُوا فِيهَا مِنْ الْمَقَالَاتِ الْغَلِيظَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَالصَّلَاةُ هِيَ أَعْظَمُهَا وَأَعَمُّهَا وَأَوَّلُهَا وَأَجَلُّهَا)).

وقال في [المجموع ٧/ ٥٥٦]: ((وَأَيْضًا فَإِخْرَاجُهُمْ الْعَمَلَ يُشْعِرُ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ أَيْضًا؛ وَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا، فَإِنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ وَأَبْغَضَهُ وَعَادَاهُ بِقَلْبِهِ وَبَدَنِهِ فَهُوَ كَافِرٌ قَطْعًا بِالضَّرُورَةِ، وَإِنْ أَدْخَلُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ فِي الْإِيمَانِ أَخْطَئُوا أَيْضًا: لِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةِ بَدَنٍ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا ذِكْرُ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِاَللهَّ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ هَلْ يَتَصَوَّرُ إذَا رَأَى الرَّسُولَ وَأَعْدَاءَهُ يُقَاتِلُونَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْظُرَ إلَيْهِمْ وَيَحُضَّ عَلَى نَصْرِ





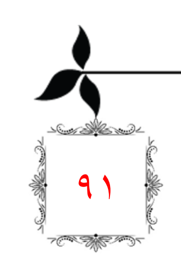
الرَّسُولِ بِمَا لَا يَضُرُّهُ؛ هَلْ يُمْكِنُ مِثْلُ هَذَا فِي الْعَادَةِ إلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ حَرَكَةٌ مَا إلَى نَصْرِ الرَّسُولِ؟ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ)).

وقال [المجموع ٧/ ٥٢٧]: ((وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الْجَازِمَةُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ فِعْلُ الْمَقْدُورِ وَلَوْ بِنَظْرَةِ أَوْ حَرَكَةِ رَأْسٍ أَوْ لَفْظَةٍ أَوْ خُطْوَةٍ أَوْ تَحْرِيكِ بَدَنٍ)).

وقال [المجموع ٧/ ٥٨٢]: ((وَإِذَا نَقَصَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ الْوَاجِبَةُ كَانَ ذَلِكَ لِنَقْصِ مَا فِي الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ فَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ أَنْ تُعْدَمَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ الْوَاجِبَةُ؛ بَلْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ هَذَا كَامِلًا وُجُودُ هَذَا كَامِلًا، كَمَا يَلْزَمُ مِنْ نَقْصِ هَذَا نَقْصُ هَذَا؛ إذْ تَقْدِيرُ إيمَانٍ تَامٍّ فِي الْقَلْبِ بِلَا ظَاهِرٍ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ كَتَقْدِيرِ مُوجَبٍ تَامٍّ بِلَا مُوجِبِهِ وَعِلَّةٍ تَامَّةٍ بِلَا مَعْلُولِهَا وَهَذَا مُمْتَنِعٌ)).

وقال [المجموع ١٤/ ١٢٠]: ((فَالَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ النَّاسِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ مُوجَبِ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَارِحِ فَمَنْ قَالَ: إنَّهُ يُصَدِّقُ الرَّسُولَ وَيُحِبُّهُ وَيُعَظِّمُهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ قَطُّ بِالْإِسْلَامِ وَلَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ بِلَا خَوْفٍ فَهَذَا لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ كَافِرٌ. وَزَعَمَ جَهْمٌ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّهُ يَكُونُ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ وَتَصْدِيقِهِ يَكُونُ إيمَانًا يُوجِبُ الثَّوَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلَا قَوْلٍ وَلَا عَمَلٍ ظَاهِرٍ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ شَرْعًا وَعَقْلًا كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ)).





أقول:

وبهذا نعرف أنَّ جنس العمل في كلام شيخ الإسلام رحمه الله يدخل فيه القول الظاهر والعمل الظاهر، فمن كان عنده قول ظاهر فقد حصل عنده جنس العمل، وهذا يعني أنَّ الموحِّد لا يكفر ولو ترك العمل الظاهر -من المباني الأربعة فما دونها من الأعمال الصالحة-، لأنَّ الأعمال الظاهرة من كمال الإيمان.

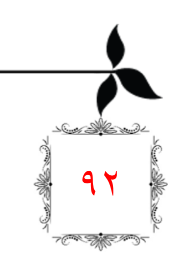
وأما مسألة تارك الصلاة: فمدار تكفيره الأحاديث والآثار الخاصة، وكذلك لما في الصلاة من خصائص انفردت بها عن سائر الأعمال، وشيخ الإسلام رحمه الله يحكم على تارك الصلاة الذي لم يصل قط بأنه كافر في الباطن، ولا يثبت عنده كفره في الظاهر إلا إذا امتنع عن أدائها وآثر القتل.

قال رحمه الله في [المجموع ٧/ ٦٣٧]: ((ثم هو -يقصد: لفظ الإيمان- في الكتاب بمعنيين: أصل، وفرع واجب، فالأصل: الذي في القلب، وراءه العمل؛ فلهذا يفرق بينهما بقوله: "آمنوا وعملوا الصالحات"، والذي يجمعهما كما في قوله: "إنما المؤمنون"، "ولا يستأذنك الذين لا يؤمنون" وحديث الحيا ووفد عبد القيس.

وهو مركب من أصل: لا يتم بدونه، ومن واجب: ينقص بفواته نقصاً يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب: يفوت بفواته علو الدرجة.

فالناس فيه: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق؛ كالحجِّ وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات. فمن سواء أجزائه: ما إذا ذهب نقص





عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال؛ وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه: وهو ترك الاعتقاد والقول؛ الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمًّى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق.

وأصله: القلب، وكماله: العمل الظاهر، بخلاف الإسلام؛ فإنَّ أصله: الظاهر، وكماله: القلب)).

وقال رحمه الله في [المجموع ١٠/ ٣٥٥-٣٥٦]: ((والدِّين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان، ... وأما الصلاة فهي أول فرض؛ وهي من أصول الدِّين والإيمان مقرونة بالشهادتين، فلا تذهب إلا في الآخر؛ كما قال: "بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء؛ فأخبر أنَّ عوده كبدئه)).

وقال في [المجموع ١١/ ١٣٨]: ((كَمَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إنَّ مَنْ تَرَكَ فُرُوعَ الْإِيمَانِ لَا يَكُونُ كَافِرًا حَتَّى يَتْرُكَ أَصْلَ الْإِيمَانِ؛ وَهُوَ الِاعْتِقَادُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ فُرُوعِ الْحَقِيقَةِ -الَّتِي هِيَ ذَاتُ شُعَبٍ وَأَجْزَاءٍ- زَوَالُ اسْمِهَا؛ كَالْإِنْسَانِ إذَا قُطِعَتْ يَدُهُ أَوْ الشَّجَرَةِ إذَا قُطِعَ بَعْضُ فُرُوعِهَا)).

وقال في [اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٥٣]: ((فقد يعاقب: إما بأن يسلب ما عنده من ذوق طعم الإيمان ووجود حلاوته: فينزل عن درجته، وإما بأن يسلب عمل الإيمان: فيصير فاسقاً، وإما بأن يسلب أصل الإيمان: فيكون كافراً منافقاً أو غير منافق)).





وقال في شرح العمدة في مبحث الصلاة [٤/ ٨٦-٨٧]: ((وبكل حال؛ فالصلاة لها شأن انفردت به على سائر الأعمال، وتبيين ذلك من وجوه نذكر بعضها مما انتزعه الإمام أحمد وغيره؛ أحدها: إنَّ الله سمَّى الصلاة إيماناً بقوله: "وما كان الله ليضيع إيمانكم" يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس ...)) وذكر عدة وجوه في ذلك، ثم قال في آخرها: ((وخصائص الصلاة كثيرة جداً؛ فكيف تقاس بغيرها؟!)).

وقال في [المجموع ٢٢/٤٨-٤٩] مبيناً موضع الأحاديث والآثار والإجماع في كفر تارك الصلاة: ((ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يُقتل: لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلَّت عليه النصوص الصحيحة؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة" رواه مسلم، وقوله: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"، وقول عبدالله بن شقيق: "كان أصحاب محمد لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة")).

وأكَّد ذلك في [شرح العمدة ٤/ ٩٢-٩٣] فقال: ((فأما إذا لم يُدع ولم يمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أنَّ أحداً من تاركي الصلاة تُرك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك مع كثرة تاركي الصلاة في كل





عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب.

فإن قيل: فالأدلة الدالة على التكفير عامة عموماً مقصوداً؛ وإن حملتموها على هذه الصورة كما قيل قَلَّت فائدتها وإدراك مقصودها الأعظم؛ وليس في شيء منها هذه القيود؟!

قلنا: الكفر على قسمين:

قسم تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك؛ فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره: إما بقول يوجب الكفر، أو عمل مثل السجود للصنم وإلى غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وشبه ذلك. فهذا النوع لا نرتبه على تارك الصلاة حتى يتحقق امتناعه الذي هو الترك، لجواز أن يكون قد نوى القضاء فيما بعد أو له عذر وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة والانحياز عن أمة محمد واللحاق بأهل الكفر ونحو ذلك، فهذا قد يجوز على كثير ممن يدَّعي الإسلام وهم المنافقون الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: "يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً -إلى قوله- ألم نكن معكم قالوا بلى ولكنكم فتنتم أنفسكم" الآية.

فمن لم يصل ولم يرَ أن يصلي قط ومات على ذلك من غير توبة: فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث؛ وإن لم يظهر في الدنيا حكم كفره، ومن قال

من أصحابنا لا يحكم بكفره إلا بعد الدعاء والامتناع؛ فينبغي أن يحمل قوله على الكفر الظاهر، فأما كفر المنافقين فلا يشترط له ذلك)).

فأين هذا الحدادي المتعالم من هذا التحرير كله؟!

أم أنه مجرد كلمة (جنس العمل) في سياق معين من كلام شيخ الإسلام رحمه الله ينبني عليها أحكام التكفير والتضليل ودعوى الإجماع والإرجاء؟!

ولو أنَّ هؤلاء اتفقوا على تفسير هذه الكلمة لهان الخطب، ولكنهم اختلفوا فيها اختلافاً شديداً، وهذا يدل على أنها من المجملات التي لا ينبغي إطلاق القول فيها فضلاً عن إثارة الفتنة وتفريق السلفيين بسببها، والله تعالى يقول: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [درء التعارض ١/ ١٢٠-١٢١]: ((الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك؛ إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظاً ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل؛ فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وهذا منشأ ضلال من ضلَّ من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإنَّ البدعة لو كانت باطلاً محضاً لظهرت وبانت وما قبلت، ولو كانت حقاً محضاً لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة؛ فإنَّ السنة لا تناقض حقاً محضاً لا باطل





فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل)) إلى أن قال رحمه الله: ((والمقصود هنا قوله: يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن بمعان أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال)).

قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فوزي البحريني: ((فالتزام عبارات السلف فيه ردٌّ لضلال المرجئة، وهو ردٌّ كاف شاف، وفيه أمان وضمان للسلفيين من الاختلاف والقيل والقال، وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل. ومن أصول أهل السنة: وجوب سد الذرائع، ووجوب درء المفاسد، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح.

فإطلاق جنس العمل فيه مفاسد لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس ولما يثيره من الاختلاف والفرقة فيجب اجتنابه.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله زاجراً عن إطلاق الألفاظ المجملة:

فعليك بالتفصيل والتبيين فالـ ... إطلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ ... أذهان والآراء كل زمان)).



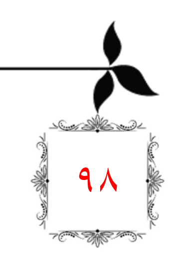
ومن غرائب هؤلاء الحدادية أنهم تمسَّكوا بعبارة "أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إِيمَانِ الْقَلْبِ" وجحدوا عبارة "والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان"؛ مع إنَّ كلا العبارتين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله!!، وهذا يدل على أنهم أهل هوى لا يأخذون من كلام العالم إلا ما يوافق أهواءهم بعد أن يحمِّلوه ما لا يحتمل ويضعوه في غير محله، وأما أهل السنة فقد تقدَّم بيانهم.

وأما استدلال هذا الحدادي المتعالم على أصل كفر تارك جنس العمل بقول شيخ الإسلام رحمه الله: ((فقول السلف: "الإيمان قول وعمل"؛ ليبينوا اشتماله على الجنس؛ ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال))، فهو من غرائب هؤلاء الملبسين!.

فبأي دلالة يُفهم من هذا الكلام تكفير تارك جنس العمل؟!!

وصنيع هذا الحدادي يؤكِّد ما تقدم من كونهم يستدلون على هذا الأصل الفاسد بأي كلام ورد فيه لفظ "الجنس"!، وكأنَّ الخلاف معهم في إثبات أو نفي كلمة "جنس" في كلام العلماء السابقين!!، وقد تقدم أنَّ الخلاف مع الحدادية في تأصيل عام لا في كلمة مفردة، خلافنا معهم في دعوى: أنَّ الإجماع قائم على تكفير تارك جنس أعمال الجوارح دون الشهادتين، وأنَّ المخالف في هذه الدعوى هو من أهل الإرجاء.





فأين هذه الدعوى من هذا الاستدلال؟!

وإذا كان أهل العلم يقولون في بعض مواضع الخلاف: هذه الدعوى أوسع من الدليل، فنحن نقول لهذا الحدادي: هذه الدعوى ليس لها علاقة بالدليل في كثير ولا قليل!.

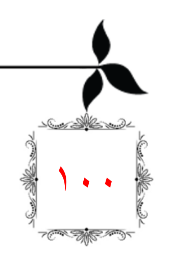
قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فوزي البحريني: ((وما كفاكم هذا الإمعان في الفتن حتى تعلَّقتم بلفظ "جنس"، ولم تكتفوا بأقوال السلف في هذا الميدان: فمنهم من يكفر تارك الصلاة، ومنهم من يكفر تارك الصلاة ومانع الزكاة، ومنهم من لا يكفر إلا تارك الأركان، ومنهم من لا يكفر تارك الأركان، ومنهم من يكفِّر تارك العمل بالكلية، فضاقت عليكم هذه الأقوال كلها، وتعلَّقتم بلفظ "جنس" الذي لا وجود له في الكتاب والسنة، وحتى من أئمة اللغة من يراه دخيلاً على اللغة، تعلقتم به لأجل الشغب والفتن والطعن في أهل السنة، وتعلَّقتم به مثل تعلق أهل الأهواء، فتقولون قال به فلان وقال به فلان، وفلان وفلان بريئون من ظلمكم وباطلكم، فهم ما أرجفوا به ولا حاربوا من أجله، ومرادهم من إطلاقه غير مرادكم، فإذا قال بعضهم: جنس الناس وجنس الدراهم وجنس الدنانير وجنس الحبوب وجنس العمل، ومرادهم بعض هذا الجنس، قلتم فلان ذكر لفظة جنس العمل!، وجعلتم من ذلك سيفاً مصلتاً على أهل السنة، فهذه بعض فتنكم وشغبكم على أهل السنة)).

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله الذي استدل به هذا الحدادي هو في سياق بيان عبارات السلف في تعريف الإيمان، وأنه لا خلاف بين هذه الألفاظ من جهة المعنى والمدلول، وأنَّ من قال: الإيمان قول وعمل أراد دخول القول الظاهر والباطن والعمل الظاهر والباطن، ومن قال: الإيمان قول وعمل ونية وسنة، إنما أضاف إخلاص النية وموافقة السنة لبيان أنَّ الأقوال والأعمال لا تقبل إلا بهذين الشرطين، فأراد صفة الأقوال والأعمال المقبولة المشروعة، والأولون لم ينفوا هذين الشرطين ولم يعرجوا عليهما لأنهم قصدوا الكلام عن جنس الأقوال والأعمال وأنها من الأيمان رداً على المرجئة القائلين: أنَّ الإيمان قول بلا عمل، ولم يقصدوا كل قول وعمل ولو لم يكن مشروعاً ومقبولاً، وبهذا تكون هذه العبارات بحسب مقصد القائلين بها من غير اختلاف معنوي بينها.

فأين هذا كله من دعوى هذا الحدادي المتعالم؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [المجموع ٧/ ٥٠٥-٥٠٦]: ((وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَأَئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إلَى أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ؛ كَمَا قَالَ عُمَيْرُ بْنُ حَبِيبٍ الخطمي وَغَيْرُهُ مِنْ الصَّحَابَةِ: "الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ" فَقِيلَ لَهُ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ؟ فَقَالَ: "إذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ وَحَمِدْنَاهُ وَسَبَّحْنَاهُ فَتِلْكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَنَسِينَا وَضَيَّعْنَا فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ"، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَأْثُورَةُ عَنْ جُمْهُورِهِمْ.





وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَرُبَّمَا قَالَ آخَرُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ، وَرُبَّمَا قَالَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْجِنَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ أَيْ بِالْجَوَارِحِ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النُّسْخَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى أَبِي الصَّلْتِ الهروي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مُوسَى الرِّضَا وَذَلِكَ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتفاق أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَدِيثِهِ.

وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ اخْتِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْمُطْلَقَ وَالْعَمَلَ الْمُطْلَقَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ يَتَنَاوَلُ قَوْلَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَعَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ، فَقَوْلُ اللِّسَانِ بِدُونِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ هُوَ قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ، وَهَذَا لَا يُسَمَّى قَوْلًا إِلَّا بِالتَّقْيِيدِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ"، وَكَذَلِكَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ بِدُونِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُنَافِقِينَ الَّتِي لَا يَتَقَبَّلُهَا اللهُ.

فَقَوْلُ السَّلَفِ يَتَضَمَّنُ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ الْبَاطِنَ وَالظَّاهِرَ؛ لَكِنْ لَمَّا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ لَا يَفْهَمُ دُخُولَ النِّيَّةِ فِي ذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَنِيَّةٌ، ثُمَّ بَيَّنَ آخَرُونَ: أَنَّ مُطْلَقَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالنِّيَّةِ لَا يَكُونُ مَقْبُولًا إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ، وَهَذَا حَقٌّ أَيْضًا، فَإِنَّ أُولَئِكَ قَالُوا: قَوْلٌ وَعَمَلٌ لِيُبَيِّنُوا اشْتِمَالَهُ عَلَى الْجِنْسِ؛ وَلَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُمْ ذِكْرَ صِفَاتِ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: اعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، جَعَلَ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ اسْمًا لِمَا يَظْهَرُ؛ فَاحْتَاجَ أَنْ يَضُمَّ إِلَى ذَلِكَ اعْتِقَادَ الْقَلْبِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُدْخِلَ فِي قَوْلِهِ: اعْتِقَادَ الْقَلْبِ أَعْمَالَ الْقَلْبِ





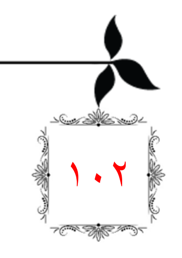
الْمُقَارِنَةِ لِتَصْدِيقِهِ مِثْلُ حَبِّ اللهِ وَخَشْيَةِ اللهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ دُخُولَ أَعْمَالِ الْقَلْبِ فِي الْإِيمَانِ أَوْلَى مِنْ دُخُولِ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ باتفاق الطَّوَائِفِ كُلِّهَا)).

وأما ما نسبه هذا الحدادي المتعالم عن أئمة الدعوة من غير ذكر كلامهم ولا مصدره بأنهم يكفرون تارك جنس العمل؛ فهذا يذكرنا بقول القائل: "حدثني أبي بحديثٍ لا أحفظ متنه ونسيت سنده"!، فما هو كلام أئمة الدعوة في مسألة جنس العمل؟! وأين مصدره؟!

إنْ كان يقصد هذا الحدادي المتعالم أنَّ أئمة الدعوة يقررون أنَّ التوحيد لابد أن يكون باعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح، وأنَّ تارك عمل التوحيد بجوارحه كافر بالإجماع، فهذا مما لا ينازع فيه أحد من أهل السنة، لكنَّ محل الخلاف معكم أيها الحدادي ليس في تارك العمل بالتوحيد، فهذا تارك للشهادتين أصلاً، وإنما الخلاف معكم في نجاة الموحدين الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم من الخلود في النار، أي تركوا المباني الأربعة وما دونهما من الأعمال الصالحة، وأما تارك العمل بالتوحيد فهذا لا يعد من الموحدين، لأنَّ التوحيد يكون بالاعتقاد والقول والعمل.

فأين هذا من ذاك؟!!





وما نقله عن الإمام ابن باز رحمه الله من كون جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند أهل السنة جميعاً، فهذا حقٌ لا يختلف عليه اثنان لكن بالتفسير الذي ذكره الشيخ ابن باز رحمه الله نفسه لما سئل عن معنى جنس العمل؟ فقال: ((من صلاة وصوم، وغير [ذلك من] عمل القلب من خوف ورجاء)) كما في [مجلة المشكاة المجلد الثاني/ ج٢ ص ٢٧٩-٢٨٠، نقلاً عن عصام السناني في كتابه "أقوال ذوي العرفان في أنَّ أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان"].

ونقل عصام السناني أيضاً: سُئل الشيخ ابن باز رحمه الله؛ من شهد أن لا إله إلا الله واعتقد بقلبه ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلماً؟

فكان جواب الشيخ رحمه الله: ((لا، ما يكون مسلماً حتى يوحِّدَ اللهَ بعمله، يوحِّد اللهَ بخوفه، ورجاءه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن: أنَّ الله أوجب كذا، وحرم كذا، ما يتصوّر أنَّ الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يتصور أن يقع من أحد، نعم؛ لأنَّ الإيمان يحفِّزه إلى العمل؛ الإيمان الصادق، نعم)) [التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد الشريط الثاني أول الوجه الثاني].

أقول:

فمن نظر إلى هذين النقلين عن الشيخ ابن باز رحمه الله عَلِمَ أنَّ معنى (العمل) أو (جنس العمل) الذي يشترطه السلف الصالح لصحة الإيمان -عند

الشيخ ابن باز رحمه الله- لا يكون خاصاً بعمل الجوارح!، بل يدخل فيه عمل القلب وعمل الجوارح، فمن يرى كفر تارك الصلاة يشترط لصحة الإيمان الصلاة وهي من عمل الجوارح، ومن لا يرى كفر تارك الصلاة يشترط عمل القلب؛ من الإيمان بوجوب الواجبات وحرمة المحرمات والخوف والرجاء والمحبة وغير ذلك.

إذن جنس العمل في كلام الشيخ ابن باز رحمه الله يدخل فيه عمل القلب وعمل الجوارح، ولا ريب أنَّ الإيمان لا يصح إلا بهذا العمل عند أهل السنة جميعاً، وقد خالفهم المرجئة في ذلك فلا يرون عمل القلب والجوارح شرطاً في صحة الإيمان، لأنَّ العمل عندهم خارج عن الإيمان.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في [الصلاة وحكم تاركها ص٧٠-٧١]:

((وها هنا أصل آخر: وهو أنَّ حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح؛ فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء؛ فإنَّ تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق: فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده؛ كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا





يعتقدون صدق الرسول بل ويقرون به سراً وجهراً ويقولون ليس بكاذب ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به)).

وأما ما نقله هذا الحدادي المتعالم عن العلامة الشيخ ابن غديان رحمه الله لما سُئل عمن قال: أنَّ جنس العمل كلمة محدثة لا أصل لها في تعريف الإيمان في الكتاب والسنة ومذهب السلف؛ وإنما أحدثها التكفيريون؟ فكان جوابه: هذا الكلام غير صحيح لأنَّ هذا مذهب المرجئة.

فأين الدليل على صحة جواب الشيخ رحمه الله؛ بخاصة أنه يعارض ما تقدم ذكره من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فضلاً عن كلام الشيخ صالح الفوزان حفظه الله وكلام الشيخ ربيع حفظه الله؟!

أم إنَّ كلام الشيخ ابن غديان حجة ملزمة –من غير بينة ولا برهان– على غيره من العلماء ممن هم أكبر منه علماً ومكانة أو مثله؟!

ثم ما علاقة كون لفظة جنس العمل محدثة ليس لها أصل في الكتاب والسنة بالإرجاء؟!!

نرجو من هذا الحدادي المتعالم تفسير الكلام الذي يقوم بنقله ولا يكون كالببغاء يردد ما يسمع فقط!.



دعوى الحدادي أنَّ الشيخ ربيعاً يخرج العمل من الإيمان

وأما قول هذا الحدادي المتعالم: ((لكن بيانهم لم يعجب ربيعاً، وحمل عليه حملة شعواء، لا لشيء إلا لأنه يرفض إدخال عمل الجوارح في مسمى الإيمان، ويرى أنَّ تارك جميع أعمال الجوارح (=جنس العمل) مسلم ناج من الخلود في النار، بل زاد على هذا وأخرج أعمال الجوارح وعمل اللسان وحتى أعمال القلوب من مسمى الكفر؛ فساب الله تعالى والذي يذبح لغير الله أو ينذر له، والذي يعتقد في المقبورين النفع والضر، ونحو هذه البلايا، كلها لا تدخل في الكفر الأكبر، ولا يخرج المتلبس بها من الملة، حتى تقام عليه الحجة، ومعنى قيامها أن يتحقق فهمه لها وتزول عنه الشبهة، ولا يقيمها إلا صنف خاص جداً من الناس!، فلأجل هذا يحارب ربيع مصطلح جنس العمل)).

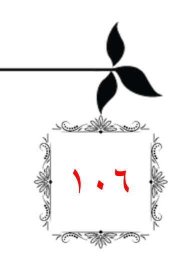
أقول:

هذا من الكذب الصريح والتشغيب القبيح!

ففي أي كتاب أو مقال أو شريط رفض الشيخ ربيع حفظه الله إدخال عمل الجوارح في مسمى الإيمان؟!!

وفي أي كتاب أو مقال أو شريط أخرج الشيخ ربيع عمل الجوارح واللسان والقلب من مسمى الكفر؛ فلا يكفِّر ساب الله! ولا الذي يذبح وينذر لغير الله! ولا الذي يعتقد النفع والضر في أهل القبور؟!!





وفي أي مصدر قال الشيخ ربيع: أنَّ سب الله والذبح لغير الله واعتقاد النفع والضر بالأموات لا تدخل في الكفر الأكبر؟!!

ألا يستحي هذا الحدادي من الكذب بهذه الصورة المخزية الفاضحة؟!

هذه الكذبات الظاهرة تكفي في إسقاط عدالة هذا الفاجر الأثيم.

ولو كان عنده أدنى أدنى كلمة تؤيد ما نسبه إلى الشيخ ربيع حفظه الله لما توقف لحظة في ذكرها أو نقلها هنا، ولكنها الحرب على السنة وأهلها بكل وسائل الافتراء والخديعة، والله حسيبهم.

وأما مسألة قيام الحجة والعذر بالجهل لمن تلبس بشيء من الشرك من أهل الإسلام؛ فهذه مسألة خلافية، والأدلة فيها ظاهرة على وجوب قيام الحجة على الجاهل قبل التسرع في تكفيره، والمسألة بسط الكلام فيها وتفصيل القول أئمة الدين والدعوة بما لا مزيد بعدهم، والشيخ ربيع حفظه الله لم يخرج عن أقوال أهل العلم فيها ألبتة، وإليكم أيها القراء المنصفون بعض النقول التي تدل على كذب هذا الحدادي:

قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فوزي البحريني: ((إنني من أول حياتي العلمية دراسة وتدريساً وكتابات أقول وأقرر وأدين الله من أعماق نفسي: بأنَّ الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأزيد أحياناً أنه ينقص وينقص إلى أن لا



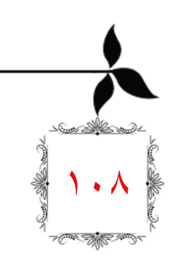


يبقى منه إلا مثقال ذرة، وأحياناً أقول: وينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء)).

وقال حفظه الله أيضاً: ((وهو والحدادية ينسبون إليَّ أني أقول: إنَّ العمل شرط كمال، أي: أني أخرجه من حقيقة الإيمان، وهذا من أعظم الافتراءات والبهت، فأنا أدين الله بأنَّ العمل من الإيمان، وأنا أول وآخر من يزجر عن القول بأنَّ العمل شرط كمال أو صحة في الإيمان، وأحث على التزام ما قرره أهل السنة من: أنَّ الإيمان قول وعمل واعتقاد، ونحوه من العبارات المعروفة والمتواترة عن أهل السنة، وهم يعلمون ذلك عني ويجحدونه، كما جحد البحريني هنا ما صرحت به بأنَّ العمل فرع من الإيمان أي جزء منه، وكمال للإيمان أي جزء مكمِّل له)).

وقال حفظه الله: ((فأنا لم أقل العمل شرط كمال في يوم من الأيام ولا في لحظة من اللحظات؛ لا في دروسي ولا في أشرطتي ولا في مؤلفاتي ولا في مقالاتي، بل أنا أول من حذَّر منه، وأطلب من المتكلِّمين في قضايا الإيمان وغيره أن يلتزموا بما قرره السلف وخاصة في تعريف الإيمان بأنه قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، وأُحذِّر من القول بشرط الكمال وشرط الصحة ومن استخدام جنس العمل لما فيهما من الفتن، ولما في جنس العمل من الاشتباه، حتى لم أذكره في مقالي الذي يناقشه هذا الأفَّاك؛ فلماذا يلصقه بي؟!)).





وقال حفظه الله: ((إنَّ هذا لمن أكذب الكذب، فقد صرحتُ مراراً بتكفير تارك العمل، ولكنَّ الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولاً هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج.

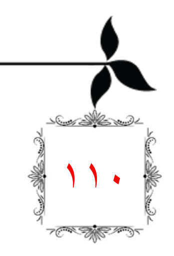
أنا قلتُ مراراً: إنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق، لكني نهيتُ عن التعلق بلفظ "جنس" لما فيه من الإجمال والاشتباه المؤدِّي إلى الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام رضي الله عنهم ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينتُ غرابته على اللغة العربية واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه.

بينتُ ذلك بياناً شافياً لمن يريد الحق، ويتنزه عن الفتن والشغب، ولكنَّ الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به؛ شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة. فلفظ "جنس" مثل لفظ "الجوهر" و"العرَض" و"الجبر" و"الحيز" ونحوها من الألفاظ الباطلة التي أوقعت أهل الكلام على اختلاف أصنافهم في الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال. وهكذا لفظ "جنس" وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع وعداوة أهل السنة وتضليلهم)).

وقال حفظه الله: ((ومن مصائبهم أنهم يحاربون ويبدِّعون من يكفِّر تارك العمل بالكلية، ويعلن ذلك مراراً، لكنه يزجر عن استخدام لفظ "جنس"، وممن زجر عنه زجراً شديداً العلامة ابن عثيمين، وبيَّن أنَّ من أهداف من يستعملونه سفك الدماء واستحلال الأموال)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على علوي المالكي: ((وهذه شبهة الخرافيين المعاندين المغالطين المحاربين للتوحيد وأهله، فنقول: إذا كان المسلم هذا كما وصفتَ ثم سبَّ الله أو سبَّ الرسول أو القرآن أو استهزأ بالله أو رسوله أو كتابه؛ أيبقى عندك على الإسلام؟! وهل هذه الأمور تعتبر من المعلومات من الدين بالضرورة والوقوع في شيء منها كفر ذاتي ينافي التوحيد والإيمان من أساسهما أو لا؟!، وهل دعاء غير الله والاستغاثة بغيره في الشدائد والرغبة إلى غير الله والخوف من غير الله ورجاء غير الله والتوكل على غير الله؛ هل هذه الأمور الشركية تعتبر عندك من الشرك بالله أو من التوحيد؟! وهل الواقع فيها أو في بعضها يبقى عندك مسلماً موحداً بعد إقامة الحجة عليه؟! وهل من عاش مثلك في بلاد التوحيد ودرس مناهج ومقررات التوحيد ومارس شيئاً من تلك الشركيات، أو أنكر أنها من الشرك يبقى مسلماً موحداً بل حنبلياً سلفياً؟! هذا الرجل غارق في الضلال وفي بغض التوحيد وأهله، وحامل لواء الدفاع عن كل أصناف أهل الضلال بما فيهم غلاة الصوفية والروافض الذين يجعلون مع الله





شركاء في توحيد الربوبية وفي توحيد الألوهية ويعطلون صفات الله الذاتية والفعلية)).

ولما ذكر الشيخ ربيع حفظه الله أنَّ الحدادية لا يرفعون رأساً بأحاديث الشفاعة وفضل التوحيد، ولا يستسلمون لها ولا ينقادون؛ خلافاً لما كان عليه أئمة السلف، عقَّب هذا الحدادي المتعالم فقال: ((**بل إنَّ أمر ربيع اشتد وزاد، فجعل يستدرك على النصوص، ويرد الإجماعات الثابتة القطعية، ويستدرك على الأئمة، وأصبحت عبارات: أخطأ الشافعي، غلط إسحاق بن راهويه، أخطأ عبد الله بن شقيق، أخطأ الأئمة، لو اطلع الأئمة على بحثي لأذعنوا لي... إلخ، أسهل عليه من شربة ماء بارد، وهو يريد من السلفيين أن يتركوا أقوال الأئمة لأجل ردوده وبحوثه المنقطعة النظير!، ومن رفض من السلفيين حَكم عليه بالخارجية القطبية الحدادية!، فالله المستعان على هذه النماذج التي لا تجيد إلا التعالم والغطرسة.**

أما أحاديث الشفاعة التي يتمسك بها ربيع ويضرب بها نصوص الكتاب والسنة الدالة دلالة قطعية على دخول العمل في مسمى الإيمان، فقد أجاب عنها الأئمة، ولم يحتج بها إمام واحد من زمن السلف إلى الآن على مراد ربيع، لكنه لم يرفع بذلك رأساً، وما زاد إلا عتواً ومضياً في منهجه الإرجائي!)).



أقول:

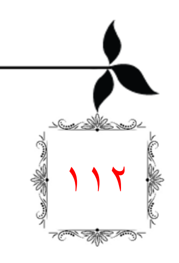
وهذا من التشغيب والتهويل والإرجاف الذي سلكه هؤلاء الحدادية لصد الناس عن معرفة الحق بعد أن عجزوا عن مقارعة الحجة بالحجة، بل هو من الكذب الصريح ومن قلب الحقائق بخلاف الواقع ومن رمي الأبرياء بما هم -الحدادية- فيه من علل وضلال.

فالعلامة الشيخ ربيع حفظه الله من أكثر الناس تعظيماً وتمسكاً بالنصوص وأقوال الأئمة، ومن أكثرهم استسلاماً وانقياداً للحجة والبرهان.

ومقال الشيخ ربيع "أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية" الذي ردَّ عليه هذا الحدادي المتعالم محاولاً التشويش والتشغيب مما يدل على كذبه في دعواه أنَّ الشيخ ربيعاً يرد النصوص وأقوال الأئمة!. فالشيخ ربيع حفظه الله ملأ مقاله هذا بأحاديث الشفاعة وأحاديث فضل التوحيد بروايات متعددة، وجمع فيه حفظه الله عدة نقول عن أئمة السلف وأئمة الدعوة تؤكِّد استسلامهم لهذه الأحاديث وانقيادهم لما تقتضيه من دلالات على نجاة الموحدين الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم من النجاة من الخلود في النار، وقد اعترف هذا الحدادي بأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله متمسكاً بهذه النصوص.

لكنَّ هؤلاء الحدادية لا يرفعون رأساً لهذه النصوص ولا يبالون بهذه النقول السلفية، ومما يدل على ذلك بوضوح أنَّ هذا الحدادي الجهول زعم في آخر كلامه المتقدِّم أنْ لا أحد من الأئمة احتج بهذه الأحاديث على ظاهرها،





وأنهم اتفقوا كلهم على تأويلها، وهذا من أبطل الباطل ومن الافتراء على أئمة السلف.

وقد احتجَّ هذا الحدادي بردِّ أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد بما قاله بعض أهل العلم المعاصرين بأنَّ هذه الأحاديث من المتشابه!، أو بقول مَنْ تأوَّلها على من نطق بكلمة التوحيد ولم يتمكَّن من العمل ومات على ذلك!!، وعدَّ ذلك من الأجوبة التي يجب على الشيخ ربيع والسلفيين أن يرفعوا لها رأساً، وإن لم يستسلموا لهذه الأجوبة فهم ماضون بإصرار إلى المنهج الإرجائي.

علماً أنَّ هذه الأجوبة مجانبة للصواب، ولا يُمكن أن تتوافق مع ظاهر النصوص، ولا مع طريقة السلف في الاستدلال بها في الرد على مذهب الخوارج والمرجئة معاً.

فأحاديث الشفاعة تبين أنَّ الذين لم يعملوا خيراً قط هم من أهل الكبائر الذين يعذَّبون في النار مدة لا يعلمها إلا الله، ثم يخرجون منها برحمة أرحم الراحمين، وهؤلاء هم أدنى أهل التوحيد مصيراً وأضعفهم إيماناً، وأما الذين نطقوا الشهادتين ولم يتمكنوا من العمل وماتوا على ذلك فهؤلاء معذورون، وهم من أعظم الناس إيماناً وأرفعهم مرتبة؛ لأنَّ الإسلام يجبُّ ما قبله، وهذا عمل يسير وأجر كبير؛ فكيف تحمل أحاديث الشفاعة على هذه الصورة؟!!

وإذا كانت أحاديث الشفاعة من النصوص المتشابهة!؛ فهذا يعني أنَّ أئمة السلف كانوا يستدلون بالمتشابه من النصوص في الرد على الخوارج والمرجئة!!،

لأنَّ الخوارج زعموا أنَّ أهل الكبائر مخلَّدون في النار، والمرجئة زعمت أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه وأنَّ أهل الكبائر من أكمل الناس إيماناً، والسلف الصالح استدلوا بأحاديث الشفاعة في الرد على الطائفتين كما لا يخفى على المطلع في كتبهم ومصنفاتهم في الإيمان والسنة والاعتقاد والشريعة.

فمن الذين يُخطِّئ الأئمة ويرد إجماعهم تقليداً لبعض أجوبة المعاصرين؟!

ومن الذي يستدرك على النصوص وعلى أئمة السلف؛ ويزعم أنَّ أحاديث الشفاعة من المتشابه!، ويستدل في ردها بقوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ"؟!!

وصدق من قال: رمتني بدائها وانسلت!.

ثم حاول هذا الحدادي أن يستر كذبه بنوع من اللفِّ والدَّوران فقال:

((وأنبِّه ههنا إلى كلمة قد يشغِّب بها ربيع؛ وهي قولنا: إنَّ ربيعاً لا يدخل العمل في مسمى الإيمان، فلعله ينتفي من هذا ويقول: إنني أقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكنَّ الإيمان يثبت مع ترك جميع أعمال الجوارح.

قلنا: هذا هو الجهل والتناقض، فالقول بثبوت الإيمان مع عدم عمل الجوارح يعني خروجه من حقيقة الإيمان وماهيته، وبعبارة أخرى: إذا كان وجود عمل الجوارح كعدمه في صحة الإيمان كان خارجاً من مسمى الإيمان)).





أقول:

إنَّ هؤلاء الحدادية يعلمون علم اليقين أنهم يكذبون على الشيخ ربيع حفظه الله بدعوى أنه يخرج العمل من مسمى الإيمان، وهم يرون أنَّ كذبهم هذا مكشوف ولا يقنع الجاهل البليد فضلاً عن العالم الفطين، ولهذا يحاولون الحيدة عن توثيق هذه الدعوى الكاذبة بمثل هذه الأساليب الملتوية في التلبيس والتمويه.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فوزي البحريني: ((متى أيها الأفَّاك أخرجتُ الأعمال الصالحة من الإيمان؟

أثبت ذلك من أول حياتي إلى يومي هذا من كتبي أو أشرطتي؟! أيها الأفَّاك ربيع يحارب من يخرج العمل من الإيمان)).

وقد تقدَّم من كلام شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله ما يبطل هذه المزاعم المتهافتة، فالشيخ ربيع حفظه يصرح مراراً ويقرر تكراراً في عدة كتب ورسائل ومجالس أنَّ الإيمان قول وعمل، وأنَّ العمل جزء من الإيمان، بل هو حفظه الله يُنكر مقولة العمل شرط كمال؛ لأنَّ فيها إيهاماً بإخراج العمل عن مسمى الإيمان، ومعلوم أنَّ الشرط هو خارج الشيء.

ومع هذا التصريح والتكرار يأتي هذا الحدادي وأمثاله من الغلاة المتعالمين المغرورين فيزعمون أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يدخل العمل في مسمى الإيمان، وكما صنع شيخ هذا الحدادي ومقدِّم كتابه هذا المدعو (أبو عاصم

عبدالله الغامدي)؛ لما رفع سؤالاً إلى سماحة المفتي واللجنة الدائمة حول مقالات الشيخ ربيع حفظه الله في مسائل الإيمان والعمل؛ وزعم أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يرد بها على الذين يقولون أنَّ العمل يدخل في مسمى الإيمان، فقاتل الله الكذب وأهله.

ولينظر القارئ البصير إلى فكرة الخوارج في كلام هذا الحدادي المتعالم:

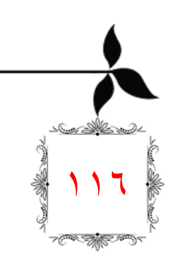
يقرر هذا الحدادي أنَّ من يرى عدم تكفير تارك العمل أو من يرى وجود عمل الجوارح كعدمه في صحة الإيمان يلزمه القول بأنَّ العمل ليس من مسمى الإيمان!

طيب؛ ماذا يقول هذا الحدادي في عالم لا يكفِّر بترك أعمال الجوارح كلها سوى الصلاة؛ هل نتهم هذا العالم بأنه لا يدخل أعمال الجوارح في مسمى الإيمان إلا الصلاة؟!!

وماذا يقول هذا الحدادي في عالم لا يكفِّر بترك الصلاة ولا بغيرها من المباني الأربعة؛ هل يُقال بأنَّ هذا العالم يعتقد خروج المباني الأربعة من مسمى الإيمان؟!!

وماذا يقول هذا الحدادي في إجماع السلف الصالح الذين لا يكفِّرون بترك الأعمال مما هي دون المباني الأربعة؛ هل يُقال بأنهم يخرجون هذه الأعمال من مسمى الإيمان؛ لأنَّ وجودها كعدمها في صحة الإيمان؟!!





قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على فوزي البحريني: ((وإذا كان النهي عن جنس العمل إخراجاً للعمل من الإيمان؟! فالذي لا يكفِّر تارك الصلاة مخرج هذا العمل العظيم من الإيمان، والذي لا يكفِّر تارك الزكاة والصيام والحج يكون مخرجاً لهذه الأعمال العظيمة من الإيمان، فهؤلاء أولى أن يرموا بالإرجاء؛ لأنهم يخرجون -على منهج الحدادية- هذه الأعمال الكريمة ومباني الإسلام العظيمة من الإيمان، ونعوذ بالله من منهجهم وتأصيلاتهم الباطلة التي تنعكس بالشرور والتبديع والبلايا على أهل السنة والجماعة وأئمتهم الكبار.

والذي يروي أحاديث الشفاعة -ومنها أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وعنده أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان- يكون مرجئاً مخرجاً للعمل من الإيمان؛ لأنه لا يكفِّر من ترك الأعمال كلها إلا هذ المقدار الضئيل من الإيمان والعمل؟!)).

وماذا يقول هذا الحدادي المتعالم بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو يُبيِّن نقاط الاتفاق بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء: ((فَهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ الْإِيمَانَ بِدُونِ الْعَمَلِ الْمَفْرُوضِ وَمَعَ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ))؟!

فهذا القول مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة مع مرجئة الفقهاء، فهل يقال: أنَّ أهل السنة وافقوا المرجئة في هذا؟!

أم يقال: أنَّ قول شيخ الإسلام رحمه الله "بِدُونِ الْعَمَلِ الْمَفْرُوضِ وَمَعَ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ" يريد به آحاد العمل لا في تارك جنس العمل؟!

أو يقال: أنَّ قوله رحمه الله "يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ" لا يلزم منه عدم تكفيره؟!

والجواب عن هذه:

بهذا التأويل يكون تكفير تارك جنس العمل من أقوال المرجئة أيضاً!، لأنَّ الاتفاق حاصل بهذا أو بذاك!.

فعلام الإنكار على المرجئة أصلاً؟!

ومن الذي وافق المرجئة إذن؟!

فأين تذهبون؟!

وأما ما ذكره هذا الحدادي المتعالم من بيان المشايخ (**عبيد الجابري وصالح السحيمي وملفي الصاعدي**)، فهذا هو موقفهم الأول من دعاوى فالح الحربي، حيث كانوا يحسنون الظنَّ به، ثم تبيِّن لهم انحرافه عن جادة أهل السنة في عدة أصول ومسائل، وتكلَّموا في فالح وحذَّروا من فتنته، وهؤلاء المشايخ الأفاضل من أكثر المشايخ حباً وتقديراً وثناء ودفاعاً عن الشيخ ربيع حفظه الله، وهذا لا يخفى على السلفي المتتبع لكلام هؤلاء المشايخ، فهل هذا الحدادي المتعالم يتأسَّى

بهؤلاء المشايخ في موقفهم من الشيخ ربيع في التقدير والثناء؟! أم أنه يأخذ من كلامهم ما يوافق هواه ويعرض عن الآخر؟!

وأما دعواهم في هذا البيان أنَّ "من لم يكفر تارك جنس العمل لم يكن العمل عنده من حقيقة الإيمان، وهذا وجه موافقته للمرجئة؛ إذ لو كان العمل عنده من الإيمان لكفره".

فيقال أولاً: ما مراد هؤلاء المشايخ بجنس العمل؟!

هل يقصدون به تارك عمل القلب والجوارح؟!

أم يقصدون تارك عمل الجوارح من المباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة؟!

وقد تقدَّم أنَّ لفظ "جنس العمل" يُطلق عند القائلين به ويُراد بها معان متنوعة، فهو من الألفاظ المجملة!.

فإن كان مراد المشايخ الأول؛ وهذا ما كان عليه سلفنا الصالح الذين يطلقون العمل ويريدون به العمل الظاهر والباطن، فلا ريب أنَّ من لا يكفِّر تارك عمل القلب والجوارح هو من المرجئة، لأنَّ أصل الإيمان القلبي يتكون من قول القلب وعمله كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواضع كثيرة من المجموع، وتارك أصل الإيمان القلبي في آحاد العمل يكفر فضلاً عن تارك أصل الإيمان بالكلية، فلو أنَّ رجلاً في بلد العلم والإيمان لا يؤمن بإيجاب الواجبات الظاهرة المتواترة مثل الصلاة أو لا يؤمن بتحريم المحرمات الظاهرة

المتواترة مثل الزنى فهذا يكفر، فكيف بمن لا يؤمن بالكلية بكل الواجبات والمحرمات؟!

وأما إن كان مراد المشايخ هو الثاني؛ فهذه مجرد دعوى تم الجواب عنها في الوقفة السابقة، وكلام أهل العلم المجرد عن الدليل ليس بحجة ملزمة على كلام غيرهم المستند للدليل، فأحاديث الشفاعة وفضل التوحيد -التي استدل بها الشيخ ربيع حفظه الله- ظاهرة في عدم خلود من لم يعمل خيراً قط بجوارحهم في النار، وهذا يعني عندهم أدنى حد في الإيمان؛ وهو الأصل القلبي وقول اللسان، ومعلوم أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن.

فهؤلاء الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم عندهم إيمان ضعيف، فكيف تصح دعوى تكفيرهم أولاً؟ ثم يُبنى عليها دعوى أبعد منها بكثير فيقال: أنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح عنده العمل ليس من الإيمان!؛ ثم تبنى على ذلك هذه النتيجة الخاطئة بأنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح قد وافق المرجئة!!.

فهل المعركة بين أهل السنة والمرجئة في عمل الجوارح أم في عمل القلب؟!

تقدَّم كلام ابن القيم رحمه الله: ((وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق: فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة؛ فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده))، ولا مزيد عليه.

قال الحدادي المتعالم: ((قال ربيع: "قال أحد غلاة الحدادية الذين لم يُسلِّموا ولم يقتنعوا بأحاديث الشفاعة إلا بالشفاعة في المصلين فقط، وما عدا هذا الصنف فلم يرفعوا رأساً بالشفاعات فيهم".

قلت: قصرُ الشفاعة على المصلِّين ليس قولَ غلاة الحدادية، وإنما هو قول أئمة السنة وجماهير العلماء، بل أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم.

وربيع -كعادته- يتقصد الطعن في الأئمة بهذه الطريقة الماكرة.

المصلون هم المسلمون، والمسلمون هم المصلون، وبين المرء والكفر والشرك ترك الصلاة كما هو صريح قول المعصوم صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في معرض رده على من يحتج بأحاديث الشفاعة على إسلام تارك الصلاة: "وذلك مثل أحاديث الشفاعة التي فيها أنَّ الله يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط؛ فهل قال الرسول عليه الصلاة والسلام في أحاديث الشفاعة أنهم يخرجون من النار من لم يصل؟ لا، بل قال: من لم يعمل خيراً قط، فيقال: يستثنى من ذلك الصلاة؛ لأنَّ النصوص دلت على أنَّ تركها كفر، والكافر لا يخرج من النار"، فهل ابن عثيمين من غلاة الحدادية إذِ استثنى الصلاة؟)).

والجواب عنه:

أنَّ دعواه استثناء المصلين من أحاديث الشفاعة بأنه إجماع الصحابة وقول جماهير أئمة السلف؛ لا دليل على هذه الدعوى!.



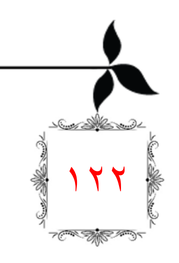
بل الذي دلَّ عليه كلام الصحابة والأئمة أنهم يستسلمون لظاهر هذه الأحاديث ولا يتحرجون، وينقادون لموجبها ولا يستكبرون، ومن أمثلة ذلك:

١- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه لما سمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: ((فَإِنَّ حَقَّ اللهَّ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللهَّ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا))، فقال معاذ: ((قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهَّ؛ أَفَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ))، فَقَالَ: ((لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا)) متفق عليه.

فهذا الحديث سمعه معاذ رضي الله عنه فاستسلم له وآمن به من غير اعتراض أو تردد، ولم يقل: هذا حديث عام مخصوص بأحاديث تارك الصلاة وغيرها أو من المتشابه من النصوص أو أنه يعارض كون الإيمان قولاً وعملاً أو يخالف كون الإيمان لا يكون إلا بعمل! إلى آخر هذه المعارضات التي ردَّت بها هذه النصوص الصريحة في نجاة أهل التوحيد من الخلود في النار.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه لما أمره صلى الله عليه وسلم قائلاً: ((اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ؛ فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهَّ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ))، فذهب أبو هريرة ممتثلاً هذا الأمر من غير اعتراض ولا تردد، فكان أول من لقي عمر رضي الله عنه، فردَّ أبا هريرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً: ((لاَ تَفْعَلْ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ))، فوافقه صلى الله عليه وسلم على ذلك، والحديث أخرجه مسلم، ولم يكن موقف عمر هذا اعتراضاً ولا تردداً، وإنما كان كموقف النبي صلى الله عليه





وسلم مع معاذ في الحديث الأول؛ أي خشية أن يترك الناس العمل اتكالاً على هذا الحديث.

٣- حديث أبي ذر رضي الله عنه لما سمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: ((مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ)) فقال أبو ذر رضي الله عنه: ((قُلْتُ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ))، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: ((وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ))، عادها عليه ثلاث مرات، فقال له صلى الله عليه وسلم في الرابعة: ((وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؛ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ))، فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: ((وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ)) متفق عليه.

فأبو ذر رضي الله عنه ظنَّ أنَّ عموم هذا الحديث يخصص بالأحاديث الواردة في الكبائر، وهذا موافق تماماً لموقف بعض أهل العلم -ممن يكفِّر بترك الصلاة أو بغيرها من المباني الأربعة- من أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد، فيظنون أنَّ هذه الأحاديث عامة، وأنَّ أحاديث تكفير تارك الصلاة مثلاً خاصة، فيعمل بعموم تلك الأحاديث باستثناء ترك الصلاة!.

لكن لما رأى أبو ذر رضي الله عنه -بهذا التكرار في السؤال والتأكيد في الجواب- أنَّ هذه الأحاديث عامة تشمل تلك الكبائر التي ذكرها، قال مستسلماً منقاداً: ((وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ)).

٤- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الشفاعة المعروف، لما أخبر أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم حدَّثه بما سيكون يوم القيامة من مناشدة المؤمنين لله





عزَّ وجلَّ في إخوانهم قائلاً: ((حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً للهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ للهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ؛ فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِه، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا)).

ويظهر أنَّ أبا سعيد الخدري رضي الله عنه خشي أن يتحرج البعض من قبول هذا الحديث منه، فكَانَ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: "إِنَّ اللهَّ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا".

ثم واصل رضي الله عنه ما جاء في هذا الحديث فقال: ((فَيَقُولُ اللهُّ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلاَئِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا،

فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ نَهَرُ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلاَ تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ أَوْ إِلَى الشَّجَرِ مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أُصَيْفِرُ وَأُخَيْضِرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ؛ هَؤُلاَءِ عُتَقَاءُ اللهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلاَ خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ، فَيَقُولُونَ رَبَّنَا أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَيَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا أَيُّ شَيءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟! فَيَقُولُ رِضَايَ فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا)) رواه مسلم.

فأبو سعيد الخدري رضي الله عنه سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعترض عليه أو يتردد في قبوله، بل حدَّث به غيره، وأكَّده -لمن قد يقع في نفسه حرج منه- بنصِّ القرآن، ومع هذا كله يأتي غلاة الحدادية بعد هذه القرون الطوال فيردون هذا الحديث ولا يستسلمون له ولا ينقادون، ويعدُّونه من المتشابه من النصوص أو من الأحاديث التي لم يلتفت الأئمة إلى ظاهرها أو من أحاديث الإرجاء التي يجب الإعراض عنها إلى آخر هذه الترهات!.

فهذه مجرد أمثلة على استسلام الصحابة لهذه الأحاديث؛ بل إنَّ كل روايات أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد التي رواها الصحابة رضي الله عنهم تؤكِّد أنهم استسلموا لها وانقادوا لمقتضاها من غير تردد ولا اعتراض، ولهذا





رووا هذه الأحاديث لمن عاصروهم من التابعين ولم يعرضوا عنها ولا تحرجوا فيها.

ولو كانت هذه الأحاديث -التي يصفها الحدادية اليوم أحاديث الإرجاء!- من المتشابه لما جاز للصحابة وأئمة التابعين من بعدهم أن يرووها من غير بيان المحكم!، ولو كانت من العام المخصوص لما جاز روايتها من غير بيان وتفصيل!، ولو كانت من النصوص التي لا يعمل بظاهرها لما جاز أن يذكروها من غير تأويل وتفسير!، أم هي نسبة السلف إلى التفويض بثوب جديد؟! أو دعوى معرفة تأويلها بما لم يعرف مثله السلف الصالح؟!

وأما دعوى أنَّ أئمة السلف كانوا يقصرون أحاديث الشفاعة على المصلين؛ فسأذكر بعضاً من أقوالهم مما يدل على بطلان هذه الدعوى، وإثبات أنهم كانوا يفهموا مراد هذه الأحاديث على ظاهرها من غير تأويل ولا استثناء:

١- قال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمه الله في كتابه تعظيم قدر الصلاة -بعد أن ذكر ثلاث طوائف من أهل الحديث اختلفوا في مسألة الفرق بين الإسلام والإيمان، وإطلاق اسم الإيمان على أهل الكبائر-:

((قالوا: ومما يدلك على تحقيق قولنا؛ أنَّ مَنْ فرق بين الإيمان والإسلام قد جامعنا أنَّ من أتى الكبائر التي استوجب النار بركوبها لن يزول عنه اسم الإسلام، وشر من الكبائر وأعظمهم ركوباً لها من أدخله الله النار، فهم يروون




الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبتونه أنَّ الله يقول: "أَخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان،... ومثقال برة،... ومثقال شعيرة"، فقد أخبر الله تبارك وتعالى: أنَّ في قلوبهم إيماناً أُخرجوا به من النار؛ وهم أشر أهل التوحيد الذين لا يزول في قولنا وفي قول من خالفنا عنهم اسم الإسلام.

ولا جائز أن يكون من في قلبه إيمان يستوجب به الخروج من النار ودخول الجنة ليس بمؤمن بالله؛ إذ لا جائز أن يفعل الإيمان الذي يثاب عليه بقلبه من ليس بمؤمن كما لا جائز أن يفعل الكفر بقلبه من ليس بكافر)).

فهذه الطوائف الثلاثة السنية كلهم يمرون على أحاديث الشفاعة والتي فيها أنَّ الخروج من النار يكون بما في القلب من أجزاء الإيمان، ويثبتون ذلك من غير تأويل لها.

فكيف يسوغ لأحد أن يمر على هذه الأحاديث ويتوقف فيها أو يتأولها بما يخرج عن ظاهرها المتبادر إلى الذهن؛ الذي مرَّ عليه علماؤنا الأوائل ولم يتأولوه ولا توقفوا في قبوله؟!

٢- الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتابه "التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجل":

قال في [التوحيد ٢/ ٦٩٣]: ((باب: ذكر خبر روي عن النبي في إخراج شاهد أن لا إله إلا الله من النار؛ أَفْرَقُ أن يسمع به بعض الجهال فيتوهم: أنَّ





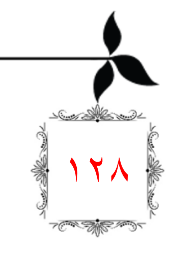
قائله بلسانه من غير تصديق قلب يخرج من النار جهلاً وقلة معرفة بدين الله وأحكامه، وجهله بأخبار النبي مختصرها ومتقصاها، وإنا لتوهم بعض الجهال أنَّ شاهد لا إله إلا الله من غير أن يشهد أنَّ لله رسلاً وكتباً وجنة وناراً وبعثاً وحساباً يدخل الجنة أشد فرقاً؛ إذ أكثر أهل زماننا لا يفهمون هذه الصناعة ولا يميزون بين الخبر المتقصي وغيره، وربما خفي عليهم الخبر المتقصي، فيحتجون بالخبر المختصر، يترأسون قبل التعلم، قد حرموا الصبر على طلب العلم، ولا يصبروا حتى يستحقوا الرئاسة فيبلغوا منازل العلماء)).

وقال [التوحيد ٢/ ٦٩٦]: ((باب: "ذكر البيان أنَّ النبي يشفع للشاهد لله بالتوحيد؛ الموحِّد لله بلسانه إذا كان مخلصاً ومصدِّقاً بذلك بقلبه، لا لمن تكون شهادته بذلك منفردة عن تصديق القلب")).

وقال رحمه الله تعالى: ((باب: ذكر خبر دال على صحة ما تأولتُ: إنما يخرج من النار شاهد أن لا إله إلا الله إذا كان مصدِّقاً بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كنَّى عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند بعض أهل الجهل والعناد وادَّعى أنَّ ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين)).

ثم ذكر حديث: ((أخرجوا من النار مَنْ قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن ذرَّة)) في [المصدر نفسه ٢/ ٦٩٩].





وقال: ((باب: ذكر الأخبار المصرحة عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال إنما يخرج من النار مَنْ كان في قلبه في الدنيا إيمان، دون مَنْ لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح: أنَّ الناس يتفاضلون في إيمان القلب ضد قول من زعم من غالية المرجئة أنَّ الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أنَّ الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان؛ فإنهم زعموا: أنهم متساوون في إيمان القلب: الذي هو التصديق، وإيمان اللسان: الذي هو الإقرار، مع البيان أنَّ للنبي شفاعات يوم القيامة على ما قد بينتُ قبل، لا أنَّ له شفاعة واحدة فقط)) [المصدر نفسه ٢/ ٧٠٢ – ٧٠٣].

وبيَّن الإمام ابن خزيمة رحمه الله أنَّ الموحِّد الذي لم يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً هو من أهل الشفاعة الذي يدخلون النار ثم لا يخلَّدون فيها؛ فقال في [التوحيد ٢/ ٧٦٥]: ((باب: ذكر البيان أنَّ النار إنما تأخذ من أجساد الموحِّدين وتصيب منهم على قدر ذنوبهم وخطاياهم وحوباتهم التي كانوا ارتكبوها في الدنيا، مع الدليل على ضد قول من زعم ممن لم يتحرَّ العلم ولا فهم أخبار النبي صلى الله عليه وسلم: أنَّ النار لا تصيب أهل التوحيد ولا تمسهم؛ وإنما يصيبهم حرها وأذاها وغمها وشدتها، مع الدليل على أنه قد يدخل النار بارتكاب المعاصي في الدنيا إذا لم يتفضل الله ولم يتكرم بغفرانها من كان في الدنيا





يعمل الأعمال الصالحة من الصيام والزكاة والحج والغزو؛ وكيف يأمن –يا ذوي الحجا– النار من يوحِّد الله ولا يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً؟!)).

فهذه الأبواب أراد بها الإمام ابن خزيمة رحمه الله الرد على المرجئة وغلاتهم ممن يطلق اسم الإيمان والنجاة من الدخول في النار بإقرار اللسان وتصديق القلب وإن لم يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً!، وممن يزعم أنَّ الإيمان هو إقرار اللسان وإن كان قلبه خالياً من الخير والإيمان ويستدل بلفظة "لم يعمل خيراً قط"!!، وبيِّن رحمه الله أنَّ نفي الخير في هذه اللفظة ليس عاماً ولا يمكن الاستدلال بظاهر هذه اللفظة دون النظر في سياق الحديث ومروياته، فلا يشمل النفي في هذه اللفظة نفي الخير الذي في القلب، فأصل الخير في القلب لا يزول عن أهل الإيمان والتوحيد بالكلية، وإنما المقصود بالنفي نفي كمال الخير وهي الأعمال الصالحة، لأنَّ أهل التوحيد يخرجون من النار بتصديق القلب وشهادة اللسان كما قال أولاً، ولهذا قال رحمه الله بعد ذلك: ((هذه اللفظة: "لم يعملوا خيراً قط" من الجنس الذي تقوله العرب بنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال، لا على ما أُوجب عليه وأُمر به، وقد بينتُ هذا المعنى في مواضع من كتبي)).





٣- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

قال في [المجموع ١٢/ ٤٧٤-٤٧٥]: ((ولهذا قال علماء السنة في وصفهم اعتقاد أهل السنة والجماعة: إنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب.

فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقاً به وانقياداً له؛ فهذا أصل الإيمان الذي مَنْ لم يأتِ به فليس بمؤمن؛ ولهذا تواتر في الأحاديث: "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"، "... مثقال حبة من إيمان"، وفي رواية الصحيح أيضاً: "... مثقال حبة من خير"، "مثقال ذرة من خير"، وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: "الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون شعبة- أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان"، فعلم أنَّ الإيمان يقبل التبعيض والتجزئة، وأنَّ قليله يخرج الله به من النار مَنْ دخلها؛ ليس هو كما يقوله الخارجون عن مقالة أهل السنة: إنه لا يقبل التبعيض والتجزئة؛ بل هو شيء واحد إما أن يحصل كله أو لا يحصل منه شيء)).

قلتُ:

والانقياد الذي أشار إليه شيخ الإسلام في كلامه المتقدِّم هو انقياد القلب وهو الالتزام بالفعل وإنْ لم يفعل المأمور بجوارحه؛ وقد صرَّح بذلك في [الصارم المسلول ١/ ٥١٩] فقال: ((وكلام الله خبر وأمر؛ فالخبر يستوجب

تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد والاستسلام وهو عمل في القلب؛ جماعه: الخضوع والانقياد للأمر وإنْ لم يفعل المأمور به، فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد: فقد حصل أصل الإيمان في القلب؛ وهو الطمأنينة والإقرار، فإنَّ اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد)).

وأكَّد رحمه الله أنَّ الانقياد هو انقياد القلب فقال في [المجموع ٧/ ٦٣٩]: ((والكفر هو عدم الإيمان سواء كان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض؛ فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد: فهو كافر)).

وقال الحافظ ابن المحب الصامت المقدسي في كتابه [إثبات أحاديث الصفات ص ٤٥٥/ ا باب الشفاعة وهو مخطوط في (المكتبة الظاهرية)/ نقلاً عن رسالة "الدليل على عدم كفر تارك جنس العمل" لمحمد السالم]: ((حديث: "شفعت الملائكة وشفع النبيون ولم يبق إلا أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد عادوا حمماً"، قال شيخنا: ليس في الحديث نفي إيمانهم!، وإنما فيه نفي عملهم الخير، وفي الحديث الآخر: "فيخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"؛ وقد يحصل في قلب العبد مثقال ذرة من إيمان وإنْ كان لم يعمل خيراً!، ونفي العمل أيضاً لا يقتضي نفي القول!، بل يقال: فيمن شهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ومات ولم يعمل بجوارحه قط إنه لم يعمل خيراً، فإنَّ العمل قد لا يدخل فيه القول لقوله: "إليه




يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه"، وإذا لم يدخل في النفي: إيمان القلب واللسان؛ لم يكن في ذلك ما يناقض القرآن)).

قلتُ:

قول ابن المحب الصامت "قال شيخنا" يريد به شيخه ابن تيمية رحمه الله؛ قال محمد السالم في مقاله "الدليل على عدم كفر تارك جنس العمل": ((موضوع الكتاب رواية وجمع الأحاديث والآثار وطرقها واختلاف ألفاظها في باب الصفات، فهو من كتب المسانيد، ونادراً ما يأتي بتعليق لشيوخه المعاصرين على هذه الأحاديث من ردِّ شبهة أو استنباط بديع، وإذا أتى بتعليق لأحد من معاصريه فلا يأتي إلا بتعليق لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله...)).

وقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعليقاً على لفظة "لم يعملوا خيراً قط": ((وإذا لم يدخل في النفي: إيمان القلب واللسان؛ لم يكن في ذلك ما يناقض القرآن))، فيه إشارة إلى أنَّ عمل الجوارح بالكلية يدخل في النفي في لفظة ((لم يعملوا خيراً قط))، وهذا مما لا يناقض ما جاء به القرآن والسنة؛ لا كما يزعم البعض!.

٤- العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى:

قال في [حادي الأرواح ص٢٦٩]: ((قد ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري في حديث الشفاعة؛ "فيقول عز وجل شفعت الملائكة وشفع

النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا حمماً فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل؛ فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه"، فهؤلاء أحرقتهم النار جميعهم فلم يبقَ في بدن أحدهم موضعٌ لم تمسه النار، بحيث صاروا حمماً؛ وهو الفحم المحترق بالنار.

وظاهر السياق: أنه لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير!؛ فإنَّ لفظ الحديث هكذا: "فيقول ارجعوا فمَنْ وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه فيخرجون خلقاً كثيراً، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها خيراً، فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض الله قبضة من نار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط".

فهذا السياق يدل على إنَّ هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير، ومع هذا فأخرجتهم الرحمة.

ومن هذا: رحمته سبحانه وتعالى للذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار، ويذروه في البر والبحر، زعماً منه بأنه يفوت الله سبحانه وتعالى، فهذا قد شك في المعاد والقدرة ولم يعمل خيراً قط؛ ومع هذا فقال له: "ما حملك على ما صنعت"؟ قال: "خشيتك وأنت تعلم" فما تلافاه أن رحمه الله، فلله سبحانه وتعالى في خلقه حِكم لا تبلغه عقول البشر.





وقد ثبت في حديث أنس رضي الله عنه أنَّ رسول الله قال: "يقول الله عز وجل أخرجوا من النار من ذكرني يوماً أو خافني في مقام"، قالوا: ومن ذا الذي في مدة عمره كلها من أولها إلى آخرها لم يذكر به يوماً واحداً ولا خافه ساعة واحدة؟!.

ولا ريب أنَّ رحمته سبحانه وتعالى إذا أخرجت من النار من ذكره وقتاً أو خافه في مقام ما، فغير بدع أن تنفى النار؛ ولكن هؤلاء خرجوا منها وهي نار)).

قلتُ:

قول العلامة ابن القيم رحمه الله: ((وظاهر السياق: أنه لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير))، وتأكيده مرة ثانية بقوله: ((فهذا السياق: يدل على أنَّ هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير))، واضح جداً أنَّ لفظة: ((لم يعملوا خيراً قط)) على ظاهرها، ويؤكِّد ذلك سياق الحديث.

وإذا لم يكن في قلوب هؤلاء مثقال ذرة من خير؛ فهل عندهم شيء يسير من عمل الجوارح؟!

نترك الجواب لهذا الحدادي المتعالم.

وليتنبَّه القارئ البصير إلى كلام ابن القيم رحمه الله: ((فهؤلاء أحرقتهم النار جميعهم فلم يبق في بدن أحدهم موضع لم تمسه النار؛ بحيث صاروا حمماً وهو الفحم المحترق بالنار))، وهذه صفة الذين لم يعملوا خيراً قط، وهي تدل

على أنَّ السواد عمَّ جميع بدنهم حتى آثار السجود، وهذا يدل على عدم استثناء المصلين في الخروج.

فماذا يقول الآن هذا الحدادي؟!

ودعوى هذا المتعالم الجهول أنَّ كلام ابن القيم رحمه الله في تعليقه على هذه الأحاديث إنما أراد إخراج الكفار لا عصاة أهل التوحيد!؛ فهو من أكبر الأدلة على شدة جهله أو تلبيسه، لأنَّ ابن القيم رحمه الله قرر أنَّ الكفار لا يخرجون من النار أبداً وإنما تفنى النار بعد مدة لا يعلمها إلا الله، فقال في أول بحثه في فناء النار في حادي الأرواح: ((نعم الذي دلَّ عليه القران: أنَّ الكفار خالدين في النار أبداً، وأنهم غير خارجين منها، وأنه لا يفتَّر عنهم عذابها، وأنهم لا يموتون فيها، وأنَّ عذابهم فيها مقيم، وأنه غرام لازم لهم، وهذا كله مما لا نزاع فيه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وليس هذا مورد النزاع، وإنما النزاع في أمر آخر: وهو أنه هل النار أبدية أو مما كتب الله عليه الفناء؟، وأما كون الكفار لا يخرجون منها ولا يفتر عنهم من عذابها ولا يقضى عليهم فيموتوا ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط؛ فلم يختلف في ذلك الصحابة ولا التابعون ولا أهل السنة، وإنما خالف في ذلك من قد حكينا أقوالهم من اليهود والاتحادية وبعض أهل البدع، وهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ما دامت باقية، ولا يخرجون منها مع بقائها ألبتة كما يخرج أهل التوحيد منها مع بقائها، فالفرق بين من يخرج من الحبس وهو حبس على حاله وبين من يبطل





جنسه بخراب الحبس وانتقاضه))، وسيأتي المزيد في تفصيل نقض دعوى هذا المتعالم في موضعها إن شاء الله.

وأما مراد ابن القيم رحمه الله بقوله "وظاهر السياق: أنه لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير" أي زيادة عن أصل الإيمان، قال الإمام المروزي رحمه الله في تعظيم قدر الصلاة: ((قالوا: ولو كان أحدٌ من المسلمين الموحدين يستحق أن لا يكون في قلبه إيمان ولا إسلام من الموحدين لكان أحق الناس بذلك أهل النار الذين دخلوها؛ فلما وجدنا النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنَّ الله يقول: "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان" ثبت أنَّ شر المسلمين في قلبه إيمان))، وقال: ((فأصل الإيمان: الإقرار والتصديق، وفرعه: إكمال العمل بالقلب والبدن))، وقال: ((ثم حَدَّ الإيمان في قلوب أهل النار من المؤمنين: فأخبر عن الله عز وجل أنه يقول: "أخرجوا من في قلبه مثقال دينار من إيمان... مثقال نصف دينار... مثقال شعيرة... مثقال ذرة... مثقال خردلة"، فمن زعم أنَّ ما كان في قلوبهم من الإيمان مستوياً في الوزن؛ فقد عارض قول النبي صلى الله عليه وسلم بالرد، ومن قال الذي في قلبه مثقال ذرة ليس بمؤمن ولا مسلم فقد رد على الله وعلى رسوله؛ إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة"، فقد حرم الله الجنة على الكافرين، وقد جزأ النبي صلى الله عليه وسلم ما في قلوبهم من الإيمان بالقلة والكثرة، ثم أخبر أنَّ أقلهم إيماناً قد أُدخل الجنة، فثبت له بذلك اسم الإيمان، فإذا كان أقلهم إيماناً يستحق

الاسم والآخرون أكثر منه إيماناً، دلَّ ذلك أنَّ له أصلاً وفرعاً، يستحق اسمه من يأتي بأصله، ويتفاضلون في الزيادة بعد أصله، فتركوا أن يضربوا النخلة مثلاً للإيمان كما ضربه الله عز وجل، ويجعلوا الإيمان شعباً كما جعله الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتى بالأعمال، كما أنَّ النخلة فروعها وشعبها أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعباً وفرعاً، فقد كان يحق عليهم أن ينزلوا المؤمن بهذه المنزلة، فيشهدوا له بالإيمان إذ أتى بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملاً من الأعمال التي سماها النبي صلى الله عليه وسلم شعباً للإيمان، وكان كلما ضيع منها شعبة علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يزيلوا عنه اسم الإيمان حتى يزول الأصل)).

ومما يؤكِّد أنَّ العلامة ابن القيم رحمه الله أراد بكلامه المتقدِّم أدنى أهل الإيمان درجة ولم يقصد نفي أصل الإيمان في قلوب هؤلاء الخارجين من النار؛ ما قاله صريحاً في [الجواب الكافي ص٢٣]: ((وأما قوله في النار: "أُعِدَّت للكافرين"، فقد قال في الجنة: "أُعِدَّت للمتقين"، ولا ينافي إعداد النار للكافرين أن تدخلها الفساق والظلمة، ولا ينافي إعداد الجنة للمتقين أن يدخلها مَن في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان ولم يعمل خيراً قط)).





قلتُ:

وعلى هذا المنوال؛ فلا ينافي كون الجنة لا يدخلها إلا مؤمن -والإيمان قول وعمل- أن يدخلها مَن في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان ولم يعمل خيراً قط بجوارحه، فتأمله فإنه مهم.

٥- العلامة ابن رجب رحمه الله:

قال في كتابه [التخويف من النار ص٢٥٩]: ((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح؛ وإنْ كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار إنه "لم يعمل خيراً قط غير التوحيد" خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً، ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول: يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله" خرجاه في الصحيحين، وعند مسلم: "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك"، وهذا يدل على أنَّ الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد؛ الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم، والله أعلم)).

قلتُ: فقوله رحمه الله تعالى في صفة عتقاء الله: ((هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم))، صريح لا يحتمل أيَّ تأويل.

٦- الحافظ ابن كثير رحمه الله:

قال في تفسير قوله تعالى في سورة هود: "﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ. خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾": ((وقد اختلف المفسرون في المراد من هذا الاستثناء على أقوال كثيرة، حكاها الشيخ أبو الفرج بن الجوزي في كتابه "زاد المسير"، وغيره من علماء التفسير، ونقل كثيرًا منها الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله في كتابه، واختار هو ما نقله عن خالد بن مَعْدَان والضحاك وقتادة وأبي سِنَان ورواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس والحسن أيضًا: أنَّ الاستثناء عائد على العُصاة من أهل التوحيد، ممن يخرجهم الله من النار بشفاعة الشافعين؛ من الملائكة والنبيين والمؤمنين، حين يشفعون في أصحاب الكبائر.

ثم تأتي رحمة أرحم الراحمين، فتخرج من النار مَنْ لم يعمل خيراً قط وقال يوماً من الدهر: لا إله إلا الله؛ كما وردت بذلك الأخبار الصحيحة المستفيضة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمضمون ذلك من حديث أنس وجابر وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة.

ولا يبقى بعد ذلك في النار إلا مَنْ وجب عليه الخلود فيها ولا محيد له عنها، وهذا الذي عليه كثيرٌ من العلماء قديماً وحديثاً في تفسير هذه الآية الكريمة)).





قلتُ: فقوله رحمه الله: ((فتخرج من النار مَنْ لم يعمل خيراً قط وقال يوماً من الدهر: لا إله إلا الله)) هو عين ما قاله الحافظ ابن رجب في كلامه المتقدِّم.

٧- العلامة ابن الوزير الصنعاني رحمه الله:

قال في كتابه [العواصم والقواصم ص١٠٢]: ((وقد دلَّ حديث الشفاعة أنَّ الخارجين من النار بالشفاعة ثلاث طوائف، وأنَّ الله يخرج بعدهم من النار برحمته لا بالشفاعة طائفة رابعة لم يعملوا خيراً قط ولا في قلوبهم خيرٌ قط؛ ممن قال لا إله إلا الله، يسميهم أهل الجنة: عتقاء الله من النار)).

قلتُ: قوله رحمه الله في صفة عتقاء الله: ((لم يعملوا خيراً قط ولا في قلوبهم خيرٌ قط ممن قال: لا إله إلا الله))، صريح لا يحتمل التأويل أبداً.

٨- قال العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله:

قال في [رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ص١٣٢-١٣٣]: ((وهذا الحديث فيه الإخبار بأنَّ الملائكة قالت: "لم نذر فيها خيراً" أي: أحداً فيه خير؛ والمراد ما علموه بإعلام الله، ويجوز أن يقال: لم يعلمهم بكل مَنْ في قلبه خير وأنه بقي مَنْ أخرجهم بقبضته؛ ويدل له أنَّ لفظ الحديث: "أنه أخرج بالقبضة مَنْ لم يعملوا خيرا قط"، فنفى العمل ولم ينفِ الاعتقاد، وفي حديث





الشفاعة: تصريحٌ بإخراج قوم لم يعملوا خيراً قط، ويفيد مفهومه: أنَّ في قلوبهم خيراً.

ثم سياق الحديث يدل على أنه أريد بهم أهل التوحيد؛ لأنه تعالى ذكر الشفاعة للملائكة والأنبياء والمؤمنين، ومعلوم أنَّ هؤلاء يشفعون بعصاة أهل التوحيد)).

قلتُ:

فانظروا -يا رعاكم الله تعالى- إلى قوله: ((سياق الحديث يدل على أنه أُريد بهم أهل التوحيد))، لتعلموا خطأ مَنْ يتعقَّب على فهم أئمة وعلماء السلف فيقول: لو كان المراد بلفظة ((لم يعملوا خيراً قط)) ظاهرها وعمومها، لدخل في النفي عمل القلب بالكلية!، فهذا تعقّب فاسد، يخالف سياق حديث الشفاعة فضلاً عن مخالفة فهم السلف للحديث.

٩- العلامة الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني رحمه الله:

قال رحمه الله في مقدمة رسالته "حكم تارك الصلاة" بعد تخريج روايات حديث الشفاعة: ((فيه فوائد جمة عظيمة: منها شفاعة المؤمنين الصالحين في إخوانهم المصلين الذين أدخلوا النار بذنوبهم، ثم في غيرهم ممن هم دونهم على اختلاف قوة إيمانهم، ثم يتفضل الله تبارك وتعالى على من بقي في النار من المؤمنين فيخرجهم من النار بغير عمل عملوه ولا خير قدموه.

ولقد توهم بعضهم: أنَّ المراد بالخير المنفي تجويز إخراج غير الموحدين من النار!؛ قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٢٩): "وردّ ذلك: بأنَّ المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين كما تدل عليه بقية الأحاديث"، قلت: منها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس الطويل في الشفاعة أيضاً: "فيقال: يا محمد؛ ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع. فأقول: يا رب؛ ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله. فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله" متفق عليه، وهو مخرج في "ظلال الجنة" (٢/ ٢٩٦/ رقم: ٨٢٨)، وفي طريق أخرى عن أنس رضي الله عنه: ".. وفرغ الله من حساب الناس، وأدخل من بقي من أمتي النار، فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله عز وجل لا تشركون بالله شيئاً؟ فيقول الجبار عز وجل: فبعزتي لأعتقنهم من النار، فيرسل إليهم فيخرجون وقد امتحشوا، فيدخلون في نهر الحياة، فينبتون.." الحديث، أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في "الظلال" تحت الحديث (٨٤٤)، وله فيه شواهد (٨٤٢-٨٤٣)، وفي "الفتح" (١١/ ٤٥٥) شواهد أخرى.

وفي الحديث ردٌّ على استنباط ابن أبي جمرة من قوله صلى الله عليه وسلم فيه: "لم تغش الوجه"، ونحوه الحديث الآتي بعده: "إلا دارات الوجوه"، أنَّ من كان مسلماً ولكنه كان لا يصلي لا يخرج!؛ إذ لا علامة له!، ولذلك تعقبه الحافظ بقوله (١١/ ٤٥٧): "لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة؛ لعموم قوله: "لم

يعملوا خيراً قط"؛ وهو مذكور في حديث أبي سعيد الآتي في (التوحيد)"، يعني هذا.

وقد فات الحافظ رحمه الله أنَّ في الحديث نَفْسِهِ تعقباً على ابن أبي جمرة من وجه آخر؛ وهو أنَّ المؤمنين كما شفعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى؛ فأخرجوهم من النار بالعلامة، فلما شُفِّعوا في المرات الأخرى، وأَخرجوا بشراً كثيراً؛ لم يكن فيهم مصلُّون بداهة، وإنما فيهم من الخير كل حسب إيمانه، وهذا ظاهر جداً لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.

وعلى ذلك؛ فالحديث دليل قاطع على أنَّ تارك الصلاة -إذا مات مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله- لا يخلَّد في النار مع المشركين، ففيه دليل قوي جداً أنه داخل تحت مشيئة الله تعالى في قوله: "إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"))**.**

وفي الشريط رقم (٢٩٧) من سلسلة الهدى والنور؛ جرى نقاش بين الشيخ الألباني رحمه الله تعالى مع بعض طلبة العلم ممن يؤول الأحاديث التي تدل على عدم كفر تارك الصلاة؛ جاء فيه:

((**قال الشيخ الألباني:** شو ورد في السنة؟

السائل: مثل حديث البطاقة

الشيخ الألباني: وشو الاحتمال الذي يرد عليه؟

السائل: مثل حديث البطاقة يا شيخ.





الشيخ الألباني: طيب ما باله؟

السائل: إنه لم يفعل خيراً إلا هذه الكلمة

الشيخ الألباني: طيب؛ شو يرد عليه؟

السائل: يرِدُ عليه؛ أنَّ هذا الرجل لم يمكَّن من فعل الخيرات كقاتل التسع والتسعين نفساً!.

قال أحد الحاضرين في المجلس معقباً: ومُكِّن من فعل السيئات مائة سجل؟!

فقال الشيخ الألباني مؤيداً للمعقِّب: هكذا يعني!!

ثم قال الشيخ سائلاً ومستنكراً: والأحاديث المتواترة في الشفاعة يوم القيامة "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خير"، وفي رواية "من إيمان"؛ لم يتمكَّن من أعمال الإيمان؟! وفي الأحاديث الصحيحة أي الأعمال أفضل؟ أعمال أفضل؛ وذكر منها الصلاة والحج وما شابه ذلك، لم يتمكَّن من الأعمال الصالحة كلها، ولذلك ما بقي في قلبه إلا ذرة من إيمان وذرة من خير؟

هيك يعني معنى الحديث؟!

وهكذا يسوقه علماء السلف الذين تلقينا العقيدة منهم؟!

لما يسوقوا الشفاعة وأحاديث الشفاعة يعنون الذين ما استطاعوا أن يعملوا عمل الخير؟! هكذا؟!!

لقد وقعتم فيما أنكرتم على مَنْ خالفكم من أهل الأهواء!

إنكم تلفون وتدورون على الأحاديث الصحيحة وتتأولونها مع فكرة قائمة في أذهانكم!، لن تستطيعوا حتى اليوم أن تثبتوها بالأدلة من الكتاب والسنة إلا بالتأويل!

وعلى كل حال؛ فالأدلة التي أنت ذكرتها هي حجة عليك، لأنك تتأولها بما يشبه تعطيل المؤولة لنصوص الكتاب والسنة فيما يتعلق بالصفات الإلهية، فنحن الآن لا فرق بيننا (أي بين من يتأوَّل أحاديث الشفاعة) وبين أهل الكلام من حيث التعطيل!؛ الفرق شكلي!، أولئك يعطلون النصوص المتعلقة في الصفات الإلهية، وهؤلاء يعطلون النصوص المتعلقة بالأحكام الشرعية!، والتعطيل واحد)).

١٠- العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله:

قال حفظه الله في مقاله [متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة]: ((فدلَّ هذا الحديث أنَّ الشفاعة ستكون لأصناف من هذه الأمة:

الصنف الأول: المصلون الصائمون القائمون بالحج، فهؤلاء مع قيامهم بهذه الأركان دخلوا النار بذنوب أوبقتهم، فمن لا يقوم بها أشد عذاباً منهم وأشد.





الصنف الثاني: من في قلبه مثقال دينار من خير، فهؤلاء خرجوا من النار بما في قلوبهم من الإيمان وأعمال القلوب، ومنها إخلاصهم في التوحيد.

والصنف الثالث: من في قلبه مثقال ذرة من خير، وهذا الخير هو الإيمان مع الإخلاص فيه.

الصنف الرابع: صنف لم يعملوا خيراً قط، يخرجهم الله من النار بما في قلوبهم من الإيمان والإخلاص وبمحض رحمة الله!، ويسميهم أهل الجنة عتقاء الله، ويقولون أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه.

وهذا النفي إنما هو "لأعمال الجوارح" لا لأعمال القلوب، ومنها إخلاص التوحيد، صرَّح بهذا كله رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يقول إلا الحق، ولا ينطق عن الهوى)).

أقول بعد هذه النقول:

فهذه عشرة كاملة من كلام أهل العلم في عصور وأمصار مختلفة، بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من كلام الإمام المروزي عن أهل الحديث وكلام الحافظ ابن كثير عن علماء أهل السنة؛ فكلُّ ذلك يؤكِّد بما لا ريب فيه أنَّ أحاديث الشفاعة على ظاهرها من غير تأويل بما ينقض ظاهرها؛ كقول البعض: أنها في من نطق بكلمة التوحيد ومات ولم يتمكَّن من العمل!، أو أنَّ معنى لم

يعملوا خيراً قط أي لم يعملوا بجوارحهم إلا شيئاً يسيراً!، وهذه تأويلات باطلة تخالف سياق النص من أصله.

كما يدل كلام العلماء المتقدمين أنها أحاديث محكمة وليست من المتشابه كما زعم البعض!، وأنها أحاديث عامة لا يستثنى منها أهل الصلاة!، وأنها أحاديث رواها أهل السنة وأثبتوها واستسلموا لموجبها لا كما يزعم الحدادية اليوم أنها أحاديث أهل الإرجاء!، وأنَّ ظاهرها لم يعمل به إلا المرجئة!، وأنَّ الواجب الإعراض عنها وعدم الالتفات إليها!، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فأين دعوى هذا الحدادي المتعالم الذي زعم أنَّ المصلين لا تشملهم الشفاعة وأنَّ هذا إجماع الصحابة وقول جماهير السلف؟!!

وأمثال هذا الحدادي يُطلقون الكلام على عواهنه من غير توثيق ولا تحقيق لأجل التلبيس والتمويه، وأما السلفيون فيوثقون كلامهم ويحققون القول بما لا يتردد في قبوله والاستسلام له منصف متجرد للحق، ولله الحمد والفضل.

أقول:

وبعد هذه المقدِّمات التي حاول فيها هذا الحدادي المتعالم التشغيب والتهويش على كلام الشيخ ربيع حفظه الله -في مقدمة مقاله- من خلال كذبه وتلبيسه، انتقل بعدها إلى التشغيب على كلام الشيخ حفظه الله في تعليقاته على الأحاديث وكلام الأئمة، وعدَّ هذا الجهول تعليقات الشيخ حفظه الله على أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد جناية!، كما زعم هذا المتعالم أنَّ كلام الأئمة





اشتبه على الشيخ ربيع حفظه الله!، وسنلاحظ في الوقفات القادمة من هو الجاني والمفتري؟! ومن الذي اشتبه عليه الكلام واختلط؟!؛ بل وحاول التلبيس والتحريف بشتى الأساليب؟!

١- دعوى أنَّ كلام الإمام محمد بن نصر المروزي رحمه الله اشتبه على الشيخ ربيع حفظه الله.

ذكر هذا الحدادي المتعالم ما تعقَّب به الشيخ ربيع حفظه الله أحد غلاة الحدادية (وهو أبو عاصم عبد الله الغامدي شيخ الزاكوري المتعالم) لما قصر الشفاعات كلها على المصلين، فخالف ظاهر حديث الشفاعة وسياقه!، وخالف ما تقدَّم من كلام الصحابة والأئمة والعلماء!، واستدل الغامدي بكلام للإمام المروزي رحمه الله في "تعظيم قدر الصلاة" قال فيه: ((أفلا ترى أنَّ تارك الصلاة ليس من أهل ملة الإسلام الذين يرجى لـهم الخروج من النار ودخول الجنة بشفاعة الشافعين كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة الذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد جميعاً رضي اللـه عنهما أنهم يخرجون من النار يعرفون بآثار السجود؟ فقد بيَّنَ لك أنَّ المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصلون)).

فعلَّق الشيخ ربيع حفظه الله على كلام الإمام المروزي رحمه الله: ((وهذه زلة منه غفر الله له، وأحاديث أبي سعيد وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم في الصحيحين تدفع قوله هذا)).

وفي هامش المقال قال الشيخ ربيع: ((أعتقد أنَّ هذا الرجل لو نبِّه إلى الشفاعات الأخرى التي نصَّت عليها هذه الأحاديث لغيَّر رأيه ولأخذ بما نصَّت عليه من الشفاعات الأخرى، ولغيَّر رأيه هذا الذي تعلَّقت به الفرقة الحدادية)).

فماذا صنع الحدادي المتعالم (الزاكوري)؟!

شنَّع بجهل فاضح وشغَّب بتخليط واضح فقال: ((قلتُ: هذا كلام عظيم من إمام عظيم رحمه الله، والعجب أنْ ينسبه ربيع للحدادية الغلاة، فإما أن ابن نصر رحمه الله حدادي غال!، وإما أنه التجني والنبز بالألقاب المنفرة كذباً وعجزاً)).

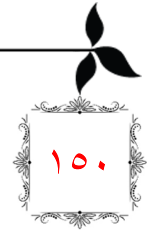
وقال: ((ما أجرأ المدخلي على تخطئة الأئمة بدون بينة ولا برهان؟! وهذا هو عين التعالم والغطرسة كما ذكرنا آنفاً.

وقد أصبحت تخطئة الأئمة سمةً غالبة على ربيع في كتاباته، ولا يجد غضاضة في ذلك، كيف لا وأتباعه يدندنون حول عصمته: تارة في المنهج، وتارة في أصول الدين العظام، إذ هو "إمام أهل السنة شاء من شاء وأبى من أبى" كما صرح أحدهم.

والويل كل الويل لمن يجرؤ على تخطئة ربيع في شيء؛ ولو التزم فيها تمام الأدب، فإنه يكون حدادياً مبتدعاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وليت ربيعاً إذْ خطَّأ المروزي أتى ببينة مقبولة، وإنما هو التغليط المجاني وبدعوى عريضة فجة؛ وهي مخالفة أحاديث أبي سعيد وأنس وأبي هريرة رضي





الله عنهم، وما درى المسكين أنه ليس ثمة تعارض بينها وبين أدلة تكفير تارك الصلاة.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل هناك تعارض بين أدلة تكفير تارك الصلاة، وحديث "لم يعملوا خيرا قط"؟

فأجاب: "لا تعارض بينهما، فهذا عام يخصص بأدلة تكفير تارك الصلاة" [لقاء مسجل مع وزارة الأوقاف القطرية عبر الهاتف].

وأما قوله: "إنَّ المروزي لو نبه إلى الشفاعات...." إلخ، فلعله يريد (تنبه)، وإلا فهذا اتهام لهذا الإمام بأنه أغفل الشفاعات الأخرى قصداً وهو يفهم أنها في غير المصلين؛ وهذا كله باطل، فابن نصر رحمه الله لم يفهم من الشفاعات الأخرى شملها لغير المصلين، فليدَع ربيع عنه (لو) وأخواتها؛ فإنها لا تساوي في ميزان العلم شيئاً، وليتِّهم رأيه، وليحسن الظن بالأئمة وبفهومهم للحديث النبوي)).

أقول:

هؤلاء الحدادية يستدلون ويعظِّمون من كلام الأئمة والعلماء ما يوافق أهواءهم ويعرضون ويتهمون كلامهم الآخر في الكتاب نفسه أو المجلس نفسه بأنه كلام المرجئة، وفي كلام الحدادي هذا مثالان:

الأول: الإمام المروزي رحمه الله





كلامه في عدم شمول أحاديث الشفاعة لتاركي الصلاة؛ وصفه هذا الحدادي بـ ((هذا كلام عظيم من إمام عظيم رحمه الله))، لكنه هو وأصحابه يتهمون من يقرر أنَّ الإيمان أصلٌ وفرع أو أصل وكمال وأنَّ فرعه وكماله العمل بالإرجاء كما لا يخفى على المتتبع لمقالاتهم في مواقعهم، وقد تقدَّم من كلام الإمام المروزي رحمه الله في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" نفسه بأنه يقرر هذا التقسيم والتأصيل:

فقد قال الإمام المروزي رحمه الله: ((ولكنا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان: الكفر في كل معنى، فأصل الإيمان: الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق -الذي هو أصل الإيمان- الكفر بالله وبما قال وترك التصديق به وله، وضد الإيمان -الذي هو عمل وليس هو إقرار- كفر ليس بكفر بالله ينقل عن الملة؛ ولكن كفر يضيِّع العمل، كما كان العمل إيماناً وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله.

فكما كان من ترك الايمان الذي هو إقرار بالله كافراً يستتاب ومن ترك الإيمان الذي هو عمل مثل الزكاة والحج والصوم أو ترك الورع عن شرب الخمر والزنا فقد زال عنه بعض الإيمان ولا يجب أن يستتاب عندنا ولا عند من خالفنا من أهل السنة وأهل البدع ممن قال إنَّ الإيمان تصديق وعمل إلا الخوارج وحدها؛ فكذلك لا يجب بقولنا كافر من جهة تضييع العمل أن يستتاب ولا يزول عنه الحدود.





وكما لم يكن بزوال الإيمان الذي هو عمل استتابته ولا إزالة الحدود عنه إذ لم يزل أصل الإيمان عنه؛ فكذلك لا يجب علينا استتابته وإزالة الحدود والأحكام عنه بإثباتنا له اسم الكفر من قبل العمل إذ لم يأت بأصل الكفر الذي هو جحد بالله أو بما قال.

قالوا: ولما كان العلم بالله إيماناً والجهل به كفراً، وكان العمل بالفرائض إيماناً، والجهل بها قبل نزولها ليس بكفر، وبعد نزولها من لم يعملها ليس بكفر؛ لأنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقروا الله في أول ما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم إليهم ولم يعملوا الفرائض التي افترضت عليهم بعد ذلك؛ فلم يكن جهلهم ذلك كفراً، ثم أنزل الله عليهم هذه الفرائض فكان إقرارهم بها والقيام بها إيماناً، وإنما يكفر من جحدها لتكذيبه خبر الله، ولو لم يأت خبر من الله ما كان بجهلها كافراً، وبعد مجيء الخبر من لم يسمع بالخبر من المسلمين لم يكن بجهلها كافراً، والجهل بالله في كل حال كفر قبل الخبر وبعد الخبر.

قالوا: فمن ثم قلنا إن ترك التصديق بالله كفر به، وإن ترك الفرائض مع تصديق الله أنه أوجبها كفر ليس بكفر بالله إنما هو كفر من جهة ترك الحق؛ كما يقول القائل: "كفرتني حقي ونعمتي" يريد ضيعت حقي وضيعت شكر نعمتي.





قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن روى عنهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين إذ جعلوا للكفر فروعاً دون أصله لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما أثبتوا للإيمان من جهة العمل فرعاً للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام)).

وقال: ((ثم حَدَّ الإيمان في قلوب أهل النار من المؤمنين: فأخبر عن الله عز وجل أنه يقول: "أخرجوا من في قلبه مثقال دينار من إيمان... مثقال نصف دينار... مثقال شعيرة... مثقال ذرة... مثقال خردلة"، فمن زعم أنَّ ما كان في قلوبهم من الإيمان مستوياً في الوزن؛ فقد عارض قول النبي صلى الله عليه وسلم بالرد، ومن قال الذي في قلبه مثقال ذرة ليس بمؤمن ولا مسلم فقد رد على الله وعلى رسوله؛ إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة"، فقد حرم الله الجنة على الكافرين، وقد جزأ النبي صلى الله عليه وسلم ما في قلوبهم من الإيمان بالقلة والكثرة، ثم أخبر أنَّ أقلهم إيماناً قد أُدخل الجنة، فثبت له بذلك اسم الإيمان، فإذا كان أقلهم إيماناً يستحق الاسم والآخرون أكثر منه إيماناً، دلَّ ذلك أنَّ له أصلاً وفرعاً، يستحق اسمه من يأتي بأصله، ويتفاضلون في الزيادة بعد أصله، فتركوا أن يضربوا النخلة مثلاً للإيمان كما ضربه الله عز وجل، ويجعلوا الإيمان شعباً كما جعله الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتى بالأعمال، كما أنَّ النخلة فروعها وشعبها أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعباً وفرعاً،





فقد كان يحق عليهم أن ينزلوا المؤمن بهذه المنزلة، فيشهدوا له بالإيمان إذ أتى بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملاً من الأعمال التي سماها النبي صلى الله عليه وسلم شعباً للإيمان، وكان كلما ضيع منها شعبة علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يزيلوا عنه اسم الإيمان حتى يزول الأصل)).

فماذا يقول هذا الحدادي بكلام المروزي هذا؟!

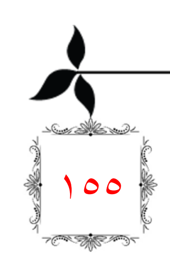
المثال الثاني: العلامة ابن عثيمين رحمه الله

استدل هذا الحدادي المتعالم على أنَّ أحاديث الشفاعة عامة مخصصة بأحاديث ترك الصلاة كفر واستدل بكلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في اللقاء الذي نظمته وزارة الأوقاف في قطر، مع أنَّ كلام العالم يحتج له لا يحتج به، لكن ما هو قول هذا الحدادي في كلام الشيخ رحمه الله في اللقاء نفسه:

س/ تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر؛ ما رأيكم في ذلك؟

فكان جواب الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ((مَنْ قال هذه القاعدة؟! مَنْ قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له، نقول: مَنْ كفَّره الله ورسوله فهو كافر، ومَنْ لم يكفِّره الله ورسوله فليس بكافر هذا الصواب. أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة؛ لا فائدة منها)).





س/ هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته؟ أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب؟

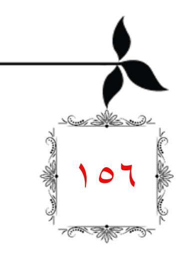
كان جواب الشيخ: ((تختلف، فتارك الصلاة مثلاً كافر، إذ فعل الصلاة من لوازم الإيمان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم والسلف الصالح، لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمناً والكافر من جعله الله ورسوله كافراً)).

وقال: ((هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لماذا صاحب هذا الكتاب ما أصَّل أصول أهل السنة والجماعة كما أصَّلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية، أما أن لا يكون لهم هم إلا التكفير؛ جنس العمل، نوع العمل، آحاد العمل... وما أشبه ذلك، لماذا؟!)).

س/ الشق الأول من السؤال: شخص قال "لا إله إلا الله" مخلصاً من قلبه مصدقاً بقلبه مستسلماً منقاداً لكنه لم يعمل بجوارحه خيراً قط؛ مع إمكان العمل هل هو داخل في المشيئة أم كافر؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: ((أقول والحمد لله رب العالمين: إذا كان لا يصلي فهو كافر؛ ولو قال لا إله إلا الله، لو كان صادقاً بقول لا إله إلا الله مخلصاً بها والله لن يترك الصلاة، لأنَّ الصلاة صلة بين الإنسان وبين الله عز وجل، فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة كما حكاه غير





واحد على أنَّ تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم وليس داخلاً تحت المشيئة، ونحن إذا قلنا بذلك لم نقله عن فراغ، ونحن إذا قلنا بذلك فإنما قلناه لأنه من مدلولات كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأقوال الصحابة التي حُكي إجماعهم عليها؛ قال عبد الله بن شقيق: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة"، ونقل إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة الحافظ ابن راهويه رحمه الله؛ وهو إمام مشهور.

أما سائر الأعمال؛ إذا تركها الإنسان كان تحت المشيئة، يعني لو لم يزك مثلاً فهذا تحت المشيئة لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر عقوبة مانع الزكاة قال: "ثم يرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى النار"، ومعلوم أنه لو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة، والصيام والحج كذلك من تركها لم يكفر وهو تحت المشيئة؛ ولكنه يكون أفسق عباد الله.

الشق الثاني من السؤال: يقول: وهل يوجد خلاف بين أهل السنة في حكم هذا الرجل بناء على حكم تارك مباني الإسلام الأربع والخلاف فيها؟

فأجاب الشيخ: ((مسألة الخلاف لا أستطيع حصرها؛ ولكن يجب أن نعلم أنَّ الكفر حكم شرعي لا يتلقى إلا من الشرع، وأنَّ الأصل في المسلمين الإسلام حتى يدل دليل على خروجهم منه، والتسرع في التكفير خطيرٌ جداً جداً جداً، حتى أنَّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال محذِّراً منه -أي من





التكفير- من دعا رجلاً بالكفر أو قال: يا عدو الله؛ وليس كذلك حار عليه -أي على القائل- أي رجع على القائل)).

فهذا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله نفسه وفي اللقاء نفسه ينهى عن الخوض في مسألة جنس العمل وآحاد العمل ومسألة شرط الصحة وشرط الكمال، ويعدُّ الخائضين في ذلك ممن يريد سفك الدماء واستحلال الحرام وممن يتسرع في تكفير الناس، ثم يقرر رحمه الله أنه لا يعلم إجماعاً في مسألة من نطق بالشهادتين مخلصاً من قلبه ومستسلماً ولم يعمل بجوارحه قط.

فماذا يقول هذا الحدادي بأجوبة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هذا؟!

والله تعالى يقول: ((وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ. وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ)).

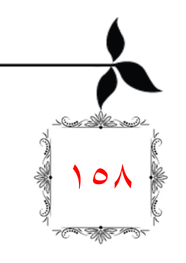
وأما دعوى هذا الحدادي أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله نسب الإمام المروزي رحمه الله إلى غلاة الحدادية لمجرد أنه وصف كلامه في استثناء المصلين من أحاديث الشفاعة بالزلة، فلا أدري ما هذا البلاء الذي أصبحنا نسمعه من قبل هؤلاء السفهاء؟!

فإذا كان تخطئة الصحابة إذا خالف أحدهم حديثاً من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم جائز؛ فلم لا يجوز تخطئة العالم من أئمة التابعين بعدهم؟!

ومتى كان وصف كلام العالم بالزلة نسبة له إلى البدعة؟!

هذا لا يعرف إلا في قواميس الحدادية الجدد!





وإذا كانت تخطئة المروزي في فهم فهمه مخالف لظاهر أحاديث الشفاعة وسياقها يعدُّ تبديعاً له ونسبة له إلى الحدادية الغلاة كما يزعم هذا المتعالم!؛ فماذا نقول فيمن يتهم جمهور أهل الحديث والسلف الصالح ممن لا يكفِّر تارك عمل الجوارح بل تارك المباني الأربعة بل تارك الصلاة تهاوناً بالإرجاء ومخالفة الإجماع!؟!! وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في [منهاج السنة ٨/ ٢٥٠]: ((فإنَّ السلف كان يشتد إنكارهم على مَنْ يخالف الإجماع، ويعدُّونه من أهل الزيغ والضلال)).

فمن الذي يضلل الأئمة بتهمة الإرجاء ومخالفة الإجماع؟! ومن الذي يذبُّ عنهم ويصدع بالحق لا يخاف في الله لومة لائم؟!

ومن هو المتجرئ المتعالم المتغطرس؟!

آلذي يضلل جمهور الأئمة؟!

أم من يُخطِّى أحدهم في فهمه لمخالفته ظاهر النص وسياقه؟!

وأما ما قاء به هذا الأثيم من دعوى عصمة الشيخ ربيع حفظه الله من قبل أتباعه وعدم قبولهم لتخطئته، فهي دعوى كاذبة لا برهان عليها، ولو أردنا أن نعامله بمثل طريقته لقلنا: أنهم ادَّعوا العصمة في الشيخ الفوزان حفظه الله، فزعموا أنه بقية السلف والعالم الأوحد، وأنه المرجع عند النزاع في مسائل الخلاف المعاصرة، وأنه الحجة في الاستدلال على غيره من أهل العلم ممن هو

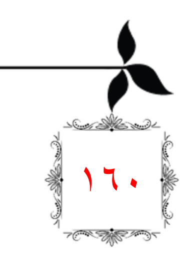
مثله أو أكبر منه، وأنه لا يجوز تخطئته، وأنه يجب المصير إلى قوله ولو خالف فيه ظاهر النص؛ كحملهم حديث الشفاعة على من نطق كلمة التوحيد ومات ولم يتمكَّن من العمل!، أو أنها أحاديث متشابهة لا يتبعها إلا أهل الزيغ والضلال!.

فمن المقلِّد المتعصِّب؟!!

وأما تشنيع هذا الحدادي على كلمة "نبه" في قول الشيخ ربيع؛ فهذا الجهول لم يضبط تحريك هذا الفعل فبنى على ظنه هذا بيتاً على شفا جرف هار، والشيخ حفظه الله أراد به فعلاً مبنياً لما لم يسمَّ فاعله أي "نُبِّهَ" وليس "نَبَّهَ"، بدليل قوله بعد: ((لغيَّر رأيه ولأخذ بما نصَّت عليه من الشفاعات الأخرى))، فلو نُبِّهَ الإمام المروزي رحمه الله –في وقته من قبل إخوانه العلماء الآخرين– لما في حديث الشفاعة من ظاهر وسياق وروايات تدل على شموله لتاركي الصلاة تهاوناً لغير رأيه في قوله: ((أنَّ المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصلون)).

فأين هذا من تشنيع الحدادي المتعالم؟!

ثم إنَّ كلام المروزي رحمه الله منصبٌّ في إخراج المصلين بالشفاعة من النار ليستقيم له الدليل في قوله تعالى: "مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ. وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ. حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ. فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ" على تكفير تارك الصلاة، لكنَّ

الذين يخرجون بآثار السجود هم أصحاب الشفاعة الأولى كما هو منصوص في روايتي أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما.

فهو إذن لم يتطرق هنا إلى باقي الشفاعات!، ولكنه رحمه الله تطرق لها في موضع آخر لما قال عن أهل الحديث جميعاً: ((فهم يروون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبتونه أنَّ الله يقول: "أَخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان،... ومثقال برة،... ومثقال شعيرة"، فقد أخبر الله تبارك وتعالى: أنَّ في قلوبهم إيماناً أُخرجوا به من النار؛ وهم أشر أهل التوحيد الذين لا يزول في قولنا وفي قول من خالفنا عنهم اسم الإسلام))، فذكر رحمه الله أنَّ إخراج هؤلاء يكون بما في قلوبهم من إيمان؛ وهذا لعدم وجود الأعمال الظاهرة لدى هؤلاء، فتأمل في كلامه يظهر لك الصواب، والله الموفِّق.

وبهذا نعرف أنَّ هذا الحدادي المتعالم هو الذي اشتبه عليه كلام الإمام المروزي رحمه الله فلم يفهم مقصده ولم يضعه على ما أراد.

قال الحدادي المتعالم: ((**جناية ربيع المدخلي على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الشفاعة**)) وذكر في هذه الوقفة كلام الشيخ ربيع حفظه الله في كون الشفاعة جاءت لخمسة أصناف؛ الأولى: خروج أهل الصلاة وباقي الأركان والواجبات، والثانية خروج من كان في قلبه مثقال دينار من خير، والثالثة: من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ وقال فيهما: ((وهذه الأصناف هم

من غير أهل الصلاة))، ثم ذكر الصنف الرابع: وهم الذين يخرجون برحمة أرحم الراحمين ممن لم يعملوا خيراً قط.

فعلَّق هذا الحدادي ملبساً: ((**قول ربيع: "وهذه الأصناف هم من غير أهل الصلاة" تقوُّلٌ، وإلا فليس في الحديث التنصيص على ذلك.**

بل إنَّ في أوله ما يدل على نفي النجاة من النار إلا لأهل الصلاة، وذلك أنه بعدما يُساق إلى النار عبادُ الأشجار والأحجار والطواغيت، ثم يتبعهم اليهود والنصارى، لا يبقى إلا من كان يسجد لله؛ إخلاصاً أو نفاقاً ورياء، قال صلى الله عليه وسلم: "فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة؛ كلما أراد أن يسجد خر على قفاه"، فصار أمر الناس جميعاً إلى فريقين: المنافقين والمصلين، ثم يصير للمنافقين ما بيَّنه الله في سورة الحديد: "فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ"، ولا يبقى من بين الخلائق أجمعين إلا المصلين = المؤمنين، فتأمل هذا فإنه مهم)).

أقول:

تأملت كلامك أيها الحدادي هذا الذي ذكرتَه، فرأيتك لم تفلح في مثل هذا التلبيس الشنيع إلا بنوع من التحريف في حديث النبي صلى الله عليه وسلم!

فالحديث ليس بهذا اللفظ "لا يبقى إلا من كان يسجد لله؛ إخلاصاً أو نفاقاً ورياء"، وإنما بلفظ "حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلاَّ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَّ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ





وَفَاجِرٍ؛ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا"، فهذا الحدادي صوَّر أهل الإسلام الذين لم يعبدوا ما كان يعبد الكفار والمشركون واليهود والنصارى بأنهم فريقان فقط، إما مصلُّون وإما منافقون، ووصفهم بأنهم من كان يسجد لله إخلاصاً أو نفاقاً، بينما جاء وصفهم بالحديث "من كان يعبد الله"، وقسمهم الحديث إلى بَرٍّ وفاجر، ومعلوم أنَّ وصف الفاجر يدخل فيه أهل الكبائر وأهل النفاق.

فلينظر القارئ المنصف إلى صنيع هذا الحدادي في لفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم وما فعله من تحريف من جهة اللفظ والمعنى ليوافق هواه، ألا يعد هذا من الجناية على الحديث النبوي؟!

إذن من هو الجاني حقاً؟!

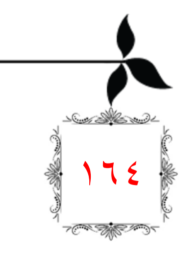
وأما كشف الساق؛ فليس المقصود منه إظهار أهل الصلاة عن غيرهم، وإنما المقصود به كشف أهل النفاق الذين كانوا يظهرون العبادة لله ويبطنون الكفر، فهو موقف لتمييز أهل النفاق من أهل الإيمان بعلامة السجود، قال الإمام المروزي رحمه الله في "تعظيم قدر الصلاة": ((ومن ذلك: أنَّ المنافقين ميزوا يوم القيامة من المؤمنين بالسجود؛ قال الله: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ. خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ"، وذلك أنَّ المؤمنين لما نظروا إلى ربهم خروا له سجداً، ودُعِيَ المنافقون الى السجود فأرادوه فلم يستطيعوا، حيل بينهم وبين ذلك عقوبة لتركهم السجود لله في الدنيا، قال

الله: "وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ" يعنى في الدنيا "وَهُمْ سَالِمُونَ" مما حدث في ظهورهم مما حال بينهم وبين السجود))، ثم ذكر رحمه الله حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وفيه اتباع الناس معبودهم وآية كشف الساق، وفيه: "فَيَخِرُّونَ سُجَّدًا أَجْمَعُونَ، فَلا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا سُمْعَةً وَلا رِيَاءً وَلا نِفَاقًا إِلا عَلَى ظَهْرِهِ طَبَقٌ وَاحِدٌ، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ، قَالَ: ثُمَّ يَرْفَعُ بَرِيئَنَا وَمُسِيئَنَا"، وذكر رواية أخرى: "ثُمَّ يُؤْمَرُ مَنْ سَجَدَ، فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، وَيُعْطَى نُورَهُ"، وبهذا يثبت أنَّ كل من كان يعبد الله من أهل الصلاة وغيرهم يسجدون لله إلا أهل النفاق الذين كانوا يتظاهرون بالسجود في الدنيا، فتظهر حقيقتهم في هذا الموقف وينكشف سترهم.

ويتبيِّن أيضاً من كلام الإمام المروزي رحمه الله أنَّ قوله تعالى: ((يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ. خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ، وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ))، ليس المقصود بهم تاركي الصلاة، وإنما الذين كان يسجدون في الدنيا نفاقاً ورياء؛ لأنهم كانوا سالمين مما يمنع ظهورهم من السجود.

أما دعوى هذا الجهول بأنَّ أهل الصلاة ناجون من النار لأنهم يسجدون لله في ذلك الموقف بخلاف المنافقين؛ فلعله غفل عن كون بعض المصلين الذين سجدوا في ذلك الموقف سيدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعة إخوانهم بنصِّ





الحديث نفسه!، فكيف يقول هذا الحدادي: ((بل إنَّ في أوله ما يدل على نفي النجاة من النار إلا لأهل الصلاة...))؟!

ثم إذا كان الناس في ذلك الموقف (كشف الساق) ينقسمون كما يدَّعي هذا المتعالم إلى مصلين ومنافقين؛ فأين يذهب تاركو الصلاة ممن كان يعبد الله ولا يشرك معه أحداً؟!

هل يتبعون عزيراً أم المسيح؟!

أم يتبعون الأشجار والأحجار؟!

أم يتبعون الأنصاب والأصنام؟!

وأين الدليل على ذلك؟!

وأما نفي هذا المتعالم في قوله: ((قول ربيع: "وهذه الأصناف هم من غير أهل الصلاة" تقوُّلٌ، وإلا فليس في الحديث التنصيص على ذلك)).

أقول:

في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عدة دلالات تؤكِّد أنَّ الشفاعة تشمل غير المصلين:

الأولى: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ذكر خروج المصلين في الشفاعة الأولى، ويعرفهم إخوانهم بآثار السجود، لأنَّ النار لا تمس وجوههم، فقال الشفعاء: أخرجنا من عرفنا، فدلَّ بداهة على عدم بقاء أحد من المصلين، ولو بقي لعرفوه وأخرجوه.

الثانية: ثم جاءت الشفاعات الأخرى على قدر الإيمان القلبي، وهذا يدل على عدم وجود علامة ظاهرة يخرجون بها سوى كلمة التوحيد، ولو وجدت علامة في الظاهر لما انتقلت الشفاعة إلى ما في القلب، فيخرجونهم إخوانهم على قدر الإيمان بهذه الكلمة.

الثالثة: يخرج الله عزَّ وجلَّ بعد ذلك كله برحمته وفضله من لم يعمل خيراً قط، وهذا يعني عدم وجود أي عمل خير زيادة عن أصل الإيمان القلبي وكلمة التوحيد.

الرابعة: أنَّ هؤلاء يخرجون حمماً سوداً من احتراقهم في النار، فليس فيهم أثر لم تمسه النار، فأين آثار السجود؟!

الخامسة: أنَّ الله عزَّ وجلَّ يخرج من النار بشفاعة المؤمنين من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان أو من خير، فهل مثل هذا الإيمان الضعيف إلى هذا المستوى يتصوَّر معه أن يكون صاحبه من أهل الصلاة على أي وجه كانت؟! فأي صلاة هذه؟! هل هذا هو قدر الصلاة وهي عمود الدِّين؟! وهل بمثل هذه الدعوى يعظّم قدر الصلاة من يقول بكفر تارك الصلاة؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فإذا كانت كل هذه الدلالات الظاهرة لا تفيد التنصيص على شمول الشفاعة لغير المصلين عند هذا المتعالم، فليعلم أنَّ جموده أشدُّ من جمود





الظاهرية؟! والله تعالى يقول: ((فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ)).

وأما قول هذا المتعالم: ((وكذلك قول ربيع: "فهؤلاء خرجوا من النار بما في قلوبهم من الإيمان وأعمال القلوب، ومنها إخلاصهم في التوحيد"، وقوله: "وهذا الخير هو الإيمان مع الإخلاص فيه"، لا يُفهم منه خلوهم من عمل الجوارح، فإنه من لوازم عمل القلب، ولا يصح إيمان القلب ولا إخلاصه إلا بشيء من عمل الجوارح، ومنه الصلاة على الصحيح، قال شيخ الإسلام: "وقد تقدم أنَّ جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأنَّ إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع")).

تقدَّم الجواب عن مثل هذا، وذكرنا القاعدة في التلازم من جهة الوجود والعدم والضعف، وحررنا القول في "العمل الظاهر" الذي هو من لوازم إيمان القلب وأنه يدخل في قول اللسان وعمل الجوارح، وعرفنا ما هو المراد بإيمان القلب؟ فتارة يراد به أصل الإيمان الذي يكفر العبد بزواله، وتارة يراد به الإيمان الواجب الذي يستحق صاحبه الثناء والوعيد، فإذا تذكرنا هذا كله عرفنا أنَّ كون العمل الظاهر من لوازم إيمان القلب لا يقتضي القول بكفر تارك عمل الجوارح!، لأنَّ من نطق بالشهادتين إخباراً والتزاماً وصدقاً وإخلاصاً دل على وجود أصل الإيمان في قلبه، ولولا هذا الإيمان لما نطق بالشهادتين على هذا

الوجه، فلا ينبغي نفي إيمان القلب بالكلية مع وجود هذا الظاهر، وبهذا يتحقق أدنى مراتب التلازم بين الظاهر والباطن، ومما يدل على هذا بوضوح حديث صاحب البطاقة، وهو رجل لم يعمل حسنة قط وليس له إلا كلمة التوحيد بنصِّ الحديث، وقد تمكَّن من عمل السيئات الكثيرة ولم يتب منها حتى مات عليها، ولو تاب منها لما وضعت في ميزان سيئاته!، فهل يُقال في هذا: لا تنفعه كلمة التوحيد ولا ينفعه إيمانه ولا إخلاصه لعدم الصلاة أو لعدم عمل الجوارح؟! هذه معاندة للحديث ظاهرة، والله المستعان.

أم يقال: هو من أهل الصلاة؟!

فأي صلاة هذه التي لا يذكرها الله عزَّ وجلَّ في ميزان العبد، ولا يذكرها العبد نفسه فيما له من حسنات؟!

ثم ماذا يقول هذا الحدادي الجهول فيمن نطق بالشهادتين ومات بعدها بلحظات ولم يعمل شيئاً من الأعمال الصالحة؟

وماذا يقول في حديث حذيفة "يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب..."، وذكر فيه قوماً لا يصلون ولا يزكون ولا يصومون ولا يحجون ولا يدرون شيئاً من فرائض الإسلام فضلاً عما هو دونها، وليس عندهم إلا كلمة التوحيد؟

هل ينفع هؤلاء توحيدهم وإيمانهم وإخلاصهم؟

أم لا ينفعهم؟!





فإنْ قال: لا ينفعهم فقد رد حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

وإن قال: ينفعهم فقد نقض قوله المتقدِّم: ((ولا يصح إيمان القلب ولا إخلاصه إلا بشيء من عمل الجوارح)).

ونحن لا ننفي التلازم بين الظاهر والباطن أو بين إيمان القلب وعمل الجوارح؛ لكن عدم اللازم قد يدل على عدم الملزوم وقد يدل على ضعفه، كما قرر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله فقال في [المجموع ٧/ ٦٤٤]: ((فَأَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ: وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ؛ وَهُوَ إقْرَارٌ بِالتَّصْدِيقِ وَالْحُبِّ وَالِانْقِيَادِ، وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إيمَانِ الْقَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ، وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ وَشَاهِدٌ لَهُ، وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ وَبَعْضٌ لَهُ، لَكِنَّ مَا فِي الْقَلْبِ هُوَ الْأَصْلُ لِمَا عَلَى الْجَوَارِحِ)).

وإذا تأمل القارئ المنصف في كلام الحدادي المتعالم فإنه سيلاحظ أنَّ جنس العمل عند هؤلاء أو اشتراط عمل الجوارح في صحة الإيمان عندهم يُراد به الصلاة حصراً!، فإذاً الخلاف بينهم وبين السلفيين في تارك الصلاة ليس في تارك العمل أصلاً!!، فهم يرون كلَّ من لا يكفِّر تارك الصلاة فهو مخالف للإجماع



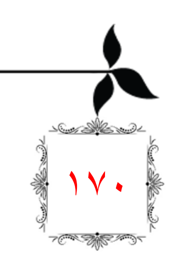
ومن أهل الإرجاء، ولكنهم يحاولون كمرحلة أولى إسقاط الأئمة والعلماء الذين يصرِّحون بعدم كفر تارك عمل الجوارح، ثم يقفزون إلى الغاية المقصودة من إثارة هذه الفتنة وهي إسقاط الأئمة والعلماء الذين لا يكفِّرون تارك الصلاة تهاوناً، ومعلوم أنَّ الخلاف في كفر تارك الصلاة خلاف معتبر مشهور في كلام الأئمة، فليتنبه الفطين لهذا.

وأما استدلال هذا الحدادي بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح العمدة: ((وأيضاً فإنَّ الإيمان عند أهل السنة والجماعة قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً. والقول الذي يصير به مؤمناً قول مخصوص وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة...، وأيضاً فإنَّ حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر)).

أقول:

قام هذا الحدادي بإخفاء كلام شيخ الإسلام رحمه الله الذي هو مناط التكفير عنده خلف نقاطه هذه!، وهذا من التلبيس القبيح.





فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في ذلك الموضع: ((وأيضاً ما احتجَّ به ابن شاقلا ويذكر عن الإمام أحمد أنَّ إبليس بامتناعه عن السجود لآدم قد لزمه الكفر واللعنة، فكيف من يمتنع عن السجود لله تعالى؟! وهذا لأنَّ الكفر لو كان مجرد الجحد أو إظهار الجحد لما كان إبليس كافراً؛ إذ هو خلاف نصِّ القرآن)).

إذن مناط التكفير ليس هو مجرد ترك الصلاة، وإنما الامتناع عن الصلاة، وهذا يتحقق إذا عرض على السيف وامتنع عن الصلاة، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن ذكر خصائص الصلاة عن غيرها من الأعمال: ((فأما إذا لم يدع ولم يمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أنَّ أحداً من تاركي الصلاة ترك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب)).

فما قول هذا الحدادي بقول شيخ الإسلام هذا؟!

وأما قول هذا الحدادي المتعالم: ((**وأما احتجاج ربيع بقوله صلى الله عليه وسلم: "هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه"، فليس فيه دليل على أنَّ تارك الصلاة مسلم، وإلا يلزم ربيعاً أن يقول بإسلام من لم يعمل بقلبه عملاً، ومنه الإخلاص في التوحيد، إذ ليس في ظاهر**





الحديث أنَّ هؤلاء العتقاء معهم شيء من إيمان القلب، ولا مثقال ذرة من خير، ولم يعملوا خيرا قط، لا بجوارحهم ولا بقلوبهم، كما يفيده تدرج الحديث.

فإن التزم ربيع هذا فهو باطل.

وإن قال: دلَّت النصوص الأخرى على وجوب عمل القلب.

أجبنا بنفس جوابه، وهو دلالة النصوص الأخرى على وجوب عمل الجوارح؛ ومنه الصلاة.

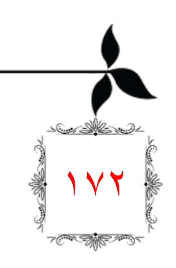
ومنه يظهر مدى جناية ربيع على حديث أبي سعيد رضي الله عنه، ومقدار دعواه دمغ الحديث لمن سماهم بالحدادية الغلاة!)).

أقول:

تقدم قريباً بيان خمس دلالات في حديث الشفاعة على شموله غير المصلين، لكنَّ الحدادية الغلاة أهل جدل فلا يسلِّمون بهذا الحديث إصراراً في الباطل.

ومما يدل على أنَّ هذا الحدادي هو من أهل الجدل والإصرار على الباطل وليس من أهل الجهل وعدم الفهم فحسب: اعترافه بأنَّ ظاهر الحديث وتدرجه يشمل غير المصلين؛ فقال: ((ليس في ظاهر الحديث أنَّ هؤلاء العتقاء معهم شيء من إيمان القلب، ولا مثقال ذرة من خير، ولم يعملوا خيراً قط، لا بجوارحهم ولا بقلوبهم، كما يفيده تدرج الحديث)).





وكلامه هذا يدل على أنهم على طريقة أهل التحريف والتأويل الذين لا يؤمنون بظاهر النصوص، بل ويعدون العمل بظاهر النص سبباً للضلال والزيغ وأنه من اتباع المتشابه!، والله المستعان.

وأما قوله أولاً: ((ليس في ظاهر الحديث أنَّ هؤلاء العتقاء معهم شيء من إيمان القلب؛ ولا مثقال ذرة من خير))، فهذه الدعوى ادَّعاها غلاة المرجئة في أحاديث الشفاعة!!، فردَّ عليهم الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتابه "التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجل" بعدة أبواب، ووصف القائلين بهذا الفهم بالجهل والتعالم والعناد:

فقال في [التوحيد ٢/ ٦٩٣]: ((باب: ذكر خبر روي عن النبي في إخراج شاهد أن لا إله إلا الله من النار؛ أفْرَقُ أن يسمع به بعض الجهال فيتوهم: أنَّ قائله بلسانه من غير تصديق قلب يخرج من النار جهلاً وقلة معرفة بدين الله وأحكامه، ولجهله بأخبار النبي مختصرها ومتقصاها، وإنا لتوهم بعض الجهال أنَّ شاهد لا إله إلا الله من غير أن يشهد أنَّ لله رسلاً وكتباً وجنة وناراً وبعثاً وحساباً يدخل الجنة أشد فرقاً؛ إذ أكثر أهل زماننا لا يفهمون هذه الصناعة ولا يميزون بين الخبر المتقصي وغيره، وربما خفي عليهم الخبر المتقصي، فيحتجون بالخبر المختصر، يترأسون قبل التعلم!، قد حرموا الصبر على طلب العلم، ولا يصبروا حتى يستحقوا الرئاسة فيبلغوا منازل العلماء)).

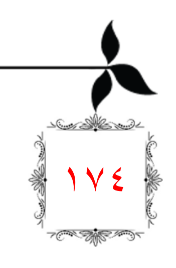



وقال [التوحيد ٢/ ٦٩٦]: ((باب: "ذكر البيان أنَّ النبي يشفع للشاهد لله بالتوحيد؛ الموحِّد لله بلسانه إذا كان مخلصاً ومصدِّقاً بذلك بقلبه، لا لمن تكون شهادته بذلك منفردة عن تصديق القلب")).

وقال: ((باب: ذكر خبر دال على صحة ما تأولتُ: إنما يخرج من النار شاهد أن لا إله إلا الله إذا كان مصدِّقاً بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كنَّى عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند بعض أهل الجهل والعناد وادَّعى أنَّ ذكر "الخير" في هذا الخبر ليس بإيمان، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين)).

وقال [التوحيد ٢/ ٧٠٢-٧٠٣]: ((باب: ذكر الأخبار المصرحة عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال إنما يخرج من النار مَنْ كان في قلبه في الدنيا إيمان، دون مَنْ لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح: أنَّ الناس يتفاضلون في إيمان القلب ضد قول من زعم من غالية المرجئة أنَّ الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أنَّ الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان؛ فإنهم زعموا: أنهم متساوون في إيمان القلب: الذي هو التصديق، وإيمان اللسان: الذي هو الإقرار، مع البيان أنَّ للنبي شفاعات يوم القيامة على ما قد بينتُ قبل، لا أنَّ له شفاعة واحدة فقط)).





وبهذا يتبيِّن لنا أنَّ ما فهمه هذا الحدادي مما ادَّعاه أنه ظاهر الحديث في نفي الإيمان والخير بالكلية في قلوب العتقاء موافق تماماً لفهم غلاة المرجئة وأهل الجهل والتعالم والعناد.

وبهذا يعرف القراء من الذي يفهم أحاديث الشفاعة بفهم أهل الإرجاء؟!

والذي نعتقده في عتقاء الله المذكورين في حديث الشفاعة أنهم لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم وقلوبهم مما زاد على أصل الإيمان بالقلب واللسان.

وأصل الإيمان هو اعتقاد القلب وكلمة التوحيد، واعتقاد القلب هو أصل قول القلب وأصل عمل القلب، وكلمة التوحيد هي النطق بالشهادتين إخباراً والتزاماً مع فهم معناهما والعمل بما تقتضيه من التوحيد وبما لا يناقضها من نواقض الإيمان.

وأما ما زاد على ذلك من أعمال القلوب وأقوال اللسان وأعمال الجوارح فهو من كمال الإيمان؛ فما كان منه واجباً في الشرع (فعل الواجبات وترك المحرمات) فهو من كمال الإيمان الواجب الذي يستحق صاحبه به الجنة بلا عقاب، وما كان منه مستحباً في الشرع (فعل المستحبات وترك المكروهات) فهو من كمال الإيمان المستحب الذي يستحق به صاحبه علو الدرجة والمقام الرفيع.

فالقول الظاهر والباطن له أصل وكمال، والعمل الظاهر والباطن له أصل وكمال، فأصل القول والعمل هو أصل الإيمان، وكمال القول والعمل هو كمال

الإيمان، والمنفي في قوله صلى الله عليه وسلم: "لم يعملوا خيراً قط" هو كمال الإيمان الظاهر والباطن لا أصله، لأنَّ من ليس عنده أصل الإيمان فليس بمؤمن أصلاً، والجنة لا يدخلها إلا مؤمن، فكيف نجوِّز -كما ادَّعى هذا الحدادي في إلزامه!- أن يخرج من النار ويدخل الجنة بالشفاعة أو الرحمة من ليس عنده أصل الإيمان؟!، وهذا ما لم يفهمه غلاة المرجئة قديماً وغلاة الحدادية حديثاً، ولهذا قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله في آخر تلك الأبواب المتقدم ذكرها: ((هذه اللفظة: "لم يعملوا خيراً قط" من الجنس الذي تقوله العرب بنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال، لا على ما أُوجب عليه وأُمر به، وقد بينتُ هذا المعنى في مواضع من كتبي)).

ومما يؤكِّد ما تقدم ذكره ما قاله الإمام المروزي رحمه الله في "تعظيم قدر الصلاة": ((ولكنا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان: الكفر في كل معنى، فأصل الإيمان: الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن))، إذن المنفي من إيمان العتقاء هو الفرع لا الأصل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ١١/ ١٣٨]: ((كَمَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إنَّ مَنْ تَرَكَ فُرُوعَ الْإِيمَانِ لَا يَكُونُ كَافِرًا حَتَّى يَتْرُكَ أَصْلَ الْإِيمَانِ؛ وَهُوَ الِاعْتِقَادُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ فُرُوعِ الْحَقِيقَةِ -الَّتِي هِيَ ذَاتُ شُعَبٍ وَأَجْزَاءٍ- زَوَالُ اسْمِهَا؛ كَالْإِنْسَانِ إذَا قُطِعَتْ يَدُهُ أَوْ الشَّجَرَةِ إذَا قُطِعَ بَعْضُ فُرُوعِهَا)).





وقال في [اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٥٣]: ((فقد يعاقب: إما بأن يسلب ما عنده من ذوق طعم الإيمان ووجود حلاوته: فينزل عن درجته، وإما بأن يسلب عمل الإيمان: فيصير فاسقاً، وإما بأن يسلب أصل الإيمان: فيكون كافراً؛ منافقاً أو غير منافق))، إذن زوال فروع الإيمان أو عمل الإيمان لا يلزم منه زوال أصل الإيمان ولا أن يكون صاحبه كافراً.

وأما إلزام هذا الحدادي للشيخ ربيع حفظه الله بإخراج الصلاة من قول "لم يعملوا خيراً قط" لما ورد في ترك الصلاة من نصوص خاصة كما أخرج الإخلاص أو عمل القلب بنصوص أخرى؛ فهذا يدل على سعة جهل هذا المتعالم؛ فالإخلاص وأصل عمل القلب لم يخرجا بنصوص أخرى!، وإنما باستقصاء أحاديث الشفاعة من عدة روايات، وقد تقدَّم في كلام ابن خزيمة رحمه الله ما يدل على أنَّ رواة أحاديث الشفاعة منهم المختصر ومنهم المستقصي ثم قال: ((إذ أكثر أهل زماننا لا يفهمون هذه الصناعة ولا يميزون بين الخبر المتقصي وغيره، وربما خفي عليهم الخبر المتقصي، فيحتجون بالخبر المختصر، يترأسون قبل التعلم!))، فمن اقتصر في فهمه على رواية معينة من حديث الشفاعة وبنى عليها نفي إيمان القلب عن العتقاء -اعتقاداً بهذا! أو إلزاماً لغيره!- فلا ريب أنه على طريقة غلاة المرجئة في الفهم والاستدلال فليرض بهذا أو ليستر عورته ويسكت!.

ومما جاء في أحاديث الشفاعة مما يؤكِّد أنَّ الذين لم يعملوا خيراً قط عندهم أصل الإيمان والتوحيد:

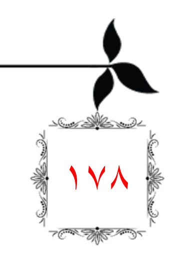
ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين: ((حتى إذا فَرَغ الله من القضاء بين العباد، وأراد أن يُخرج برحمته مَنْ أراد من أهل النار: أَمَرَ الملائكة أن يُخرجوا من النار مَنْ كان لا يُشرك بالله شيئًا ممن أراد أن يرحمه؛ ممن يشهد أن لا إله إلا الله؛ فيعرفونهم في النار بأثر السجود، حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود؛ فيخرجون من النار قد امتحشوا، فيصب عليهم ماء الحياة، فينبتون تحته كما تنبت الحبة في حميل السيل)).

أليس قوله "مَنْ كان لا يُشرك بالله شيئًا" هو حقيقة الإخلاص؟!

فكيف يزعم هذا الجهول أنَّ ظاهر حديث الذين يخرجون من النار برحمة الله يشمل نفي الإخلاص وعمل القلب؟!

ملاحظة/ رواية أبي هريرة هذه مجملة، حيث ذكرت كل الخارجين من النار بلفظ مجمل وشفاعة واحدة، وقد فصَّلت هذه الشفاعات والإخراجات رواية أبي سعيد الخدري المتقدمة، وبينت أنَّ الذين يعرفون بآثار السجود هم أهل الشفاعة الأولى، وما بعدها ليسوا من أهل الصلاة حتماً، ويجب حمل المجمل على المبين.

وورد أيضاً في حديث أنس رضي الله عنه عند أحمد والدارمي وابن خزيمة وغيرهم: ((وَفُرِغَ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَأُدْخِلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي فِي النَّارِ مَعَ أَهْلِ

النَّارِ، فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللهَّ وَلاَ تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا؟! فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: فَبِعِزَّتِي لأَعْتِقَنَّهُمْ مِنَ النَّارِ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدِ امْتُحِشُوا، فَيَدْخُلُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي غُثَاءِ السَّيْلِ، وَيُكْتَبُ بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ هَؤُلاَءِ عُتَقَاءُ اللهِ، فَيُذْهَبُ بِهِمْ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ لَهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلاَءِ الْجَهَنَّمِيُّونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَلْ هَؤُلاَءِ عُتَقَاءُ الْجَبَّارِ)).

وورد في حديث جابر رضي الله عنه عند أحمد والترمذي: ((يُعَذَّبُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ فِي النَّارِ، حَتَّى يَكُونُوا حُمَمًا فِيهَا، ثُمَّ تُدْرِكُهُمُ الرَّحْمَةُ، فَيَخْرُجُونَ، فَيُلْقَوْنَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَرُشُّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْمَاءَ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْغُثَاءُ فِي حِمَالَةِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ)).

فهذه النصوص كلها في أحاديث الشفاعة.

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله: ((الحديث إذا لم تَجْمَع طُرُقَه لم تفهمه، والحديث يُفَسِّر بعضه بعضًا)) أخرجه الخطيب في [الجامع ٢ / ٢١٢].

فأين هؤلاء الحدادية المتعالمون من هذه الأصل النافع؟!

ومما يدل أيضاً على أنَّ لفظة لم يعملوا خيراً قط لا يفهم منها نفي التوحيد؛ ما جاء في أحد روايات حديث الرجل الذي أوصى أهله أن يحرقوه: ((كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلاَّ التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا احْتُضِرَ قَالَ لأَهْلِهِ: انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى يَدَعُوهُ حُمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمِ رِيحٍ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللهِ، فَقَالَ اللهُّ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ مَا حَمَلَكَ عَلَى

مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: أَيْ رَبِّ مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَغُفِرَ لَهُ بِهَا وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلاَّ التَّوْحِيدَ)) أخرجه الإمام أحمد في مسنده.

والتوحيد هو أصل الإيمان، قال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع ٢٤/ ٢٣٥]: ((وأيضًا فإنَّ التوحيد أصل الإيمان؛ وهو الكلام الفارق بين أهل الجنة وأهل النار، وهو ثمن الجنة، ولا يصح إسلام أحد إلا به، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)).

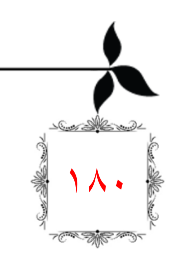
وقال في [المجموع ١٢/ ٤٧٤-٤٧٥]: ((فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقًا به وانقيادًا له؛ فهذا أصل الإيمان الذي مَنْ لم يأتِ به فليس بمؤمن؛ ولهذا تواتر في الأحاديث: "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"، "مثقال حبة من إيمان"، وفي رواية الصحيح أيضًا: "مثقال حبة من خير"، "مثقال ذرة من خير")).

فهل يُقال بعد هذا: أنَّ الذين يخرجون من النار ولم يعملوا خيراً قط ليس عندهم أصل الإيمان أو أنَّ ظاهر لفظة لم يعملوا خيراً قط تشمل نفي أصل الإيمان والتوحيد؟!

لا يقول هذا إلا جاهل متعالم من غلاة الحدادية أو من غلاة المرجئة!

وقد قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه [فتح الباري ١/ ٨٨]: ((وهذا يستدل به على أنَّ الإيمان يفوق معنى كلمة التوحيد، والإيمان القلبي - وهو التصديق- لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقى على صاحبه؛ لأنَّ الغرماء





لو اقتسموا ذلك لخلد بعض أهل التوحيد، وصار مسلوبًا ما في قلبه من التصديق وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين، فدلَّ على بقائهما على جميع مَنْ دخل النار منهم، وأنَّ الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح)).

وقد تقدَّم ما نقله الحافظ ابن المحب الصامت المقدسي في كتابه "إثبات أحاديث الصفات" عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ قال ابن المحب: ((حديث: "شفعت الملائكة وشفع النبيون ولم يبق إلا أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيرًا قط قد عادوا حممًا"، قال شيخنا: ليس في الحديث نفي إيمانهم، وإنما فيه نفي عملهم الخير، وفي الحديث الآخر: "فيخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"؛ وقد يحصل في قلب العبد مثقال ذرة من إيمان وإنْ كان لم يعمل خيرًا، ونفي العمل أيضًا لا يقتضي نفي القول، بل يقال: فيمن شهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله ومات ولم يعمل بجوارحه قط إنه لم يعمل خيرًا، فإنَّ العمل قد لا يدخل فيه القول لقوله: "إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه"، وإذا لم يدخل في النفي إيمان القلب واللسان لم يكن في ذلك ما يناقض القرآن)).

فهل بقي لهؤلاء الحدادية من حجة في هذا الإلزام المتهافت؟!

وأما الصلاة؛ فحديث الشفاعة لم يسكت عنها كما يحاول هؤلاء تصويره!، بل جاء ذكر خروج المصلين ومعرفتهم بآثار السجود في الشفاعة الأولى، وفيها يقول الشفعاء: ((ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون، فيقال لهم: أخرجوا مَنْ عرفتم فتحرم صورهم على النار، فيخرجون خلقاً كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه، ثم يقولون: ربنا ما بقي فيها أحدٌ ممن أمرتنا به))، فهل بقي مصل يُعرف بآثار السجود؟!! قطعاً لا.

ثم تأتي باقي الشفاعات على قدر الإيمان القلبي الزائد عن أصل الإيمان.

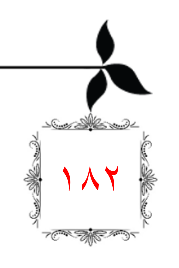
ثم لم يبق إلا من عنده أصل الإيمان من أهل التوحيد وهم الذين لم يعملوا خيراً قط، وقد أحرقت النار جميع أبدانهم حتى عادوا حمماً، فلا يعرفهم أحد من إخوانهم، وليس عندهم إيمان زائد عن الأصل يخرجون به، فلا يعلمهم إلا الله ولا يخرجون إلا برحمته.

فكيف يُقال بعد هذا أنَّ كل الخارجين من النار بالشفاعة والرحمة هم من أهل الصلاة؟! بدعوى أنَّ حديث الشفاعة عام وأحاديث كفر تارك الصلاة خاصة.

فأي عموم هذا؟ وأي خصوص؟

بل أحاديث الصلاة هي النصوص العامة، فيدخل في عمومها: المتهاون، والجاحد، والمعرض عنها بقلبه وجوارحه، والممتنع المستكبر بعد عرضه على السيف، والتارك الكلي، والتارك أحياناً، وغير المحافظ عليها أو على شروطها





وأركانها، وأحاديث الشفاعة وفضل التوحيد خصصت هذا العموم؛ وبينت نجاة الموحدين من الخلود في النار، فلم يبق إلا الجاحد والمعرض والممتنع وهذا ما وقع عليه اتفاق الأمة قولاً وعملاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح العمدة (٤/ ٩٢-٩٤):

((فأما إذا لم يدع ولم يمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء؛ ولهذا لم يعلم أنَّ أحداً من تاركي الصلاة ترك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك؛ مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب.

فإن قيل: فالأدلة الدالة على التكفير عامة عموماً مقصوداً، وإن حملتموها على هذه الصورة كما قيل قلَّت فائدتها وإدراك مقصودها الأعظم، وليس في شيء منها هذه القيود؟

قلنا: الكفر على قسمين:

- قسم تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك؛ فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره: إما بقول يوجب الكفر، أو عمل مثل السجود للصنم وإلى غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وشبه ذلك. فهذا النوع لا نرتبه على تارك الصلاة حتى يتحقق امتناعه الذي هو الترك، لجواز أن يكون قد نوى القضاء فيها بعد أو له عذر وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة والانحياز عن أمة محمد واللحاق بأهل الكفر ونحو ذلك، فهذا قد يجوز على كثير ممن يدَّعي الإسلام وهم المنافقون الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: "يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً – إلى قوله– ألم نكن معكم قالوا بلى ولكنكم فتنتم أنفسكم..." الآية.

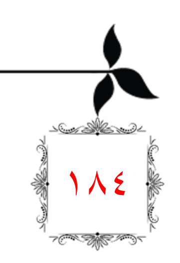
فمن لم يصل ولم ير أن يصلي قط ومات على ذلك من غير توبة: فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث وإن لم يظهر في الدنيا حكم كفره.

ومن قال من أصحابنا: لا يحكم بكفره إلا بعد الدعاء والامتناع فينبغي أن يحمل قوله على الكفر الظاهر، فأما كفر المنافقين فلا يشترط له ذلك، فإنَّ أحمد وسائر أصحابنا لم يشترطوا لحقيقة الكفر هذا الشرط.

فأما إن أخرها عن وقتها وفعلها فيما بعد فمات أو كان ممن يلزمه أن يفعلها فيما بعد فمات: فهذا مع أنه فاسق من أهل الكبائر ليس بكافر؛ كالأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، ولذلك أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نصلي معهم النافلة؛ ولذلك قال ابن مسعود: "الذين هم في صلاتهم ساهون" أخروها حتى يخرج وقتها، ولو تركوها لكانوا كفاراً.

وهذا الضرب كثير في المسلمين، وهم من أهل الكبائر الذين ادُّخِرت لهم الشفاعة، وما جاء من الرجاء لمن يتهاون في الصلاة فإليهم ينصرف، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يحافظ عليها لم يكن له عند الله عهد"، ونفي





المحافظة لا ينفي الفعل بخلاف من لم [يصل قط] فإنه يكون تاركاً بالكلية كما تقدم، وكذلك من أخلَّ بما يسوغ فيه الخلاف من شرائطها وأركانها.

وأما من أخل بشيء من شرائطها وأركانها التي لا يسوغ فيها الخلاف: فهذا بمنزلة التارك لها؛ فيما ذكره أصحابنا كما تقدم من حديث حذيفة، ولأنَّ هذه الصلاة وجودها كعدمها في منع الاكتفاء بها، فأشبه من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

فأما من يترك الصلاة بعض الأوقات لا يقضيها ولا ينوي قضاءها أو يخل ببعض فرائضها ولا يقضيها ولا ينوي قضاءها: فمقتضى ما ذكره كثير من أصحابنا أنه يكفر بذلك؛ فإن دعي إليها وامتنع حكم عليه بالكفر الظاهر وإلا لحقه حكم الكفر الباطن بذلك، ثم إذا صلى الأخرى صار مؤمناً كما دل على ذلك قوله: "من ترك صلاة العصر متعمداً حبط عمله"، وقوله: "من ترك الصلاة عمداً فقد برئت منه الذمة"، ولا يلزم ذلك أحكام الكفر في حقه كالمنافقين، والأشبه في مثل هذا: أنه لا يكفر بالباطن أيضاً حتى يعزم على تركها بالكلية كما لم يكفر في تأخيرها عن وقتها كما تقدم من الأحاديث، ولأنَّ الفرائض تجبر يوم القيامة بالنوافل، ولأنه متى عزم على بعض الصلاة فقد أتى بما هو مجرد إيمان)).

وقال رحمه الله في (المجموع ٢٠/ ٩٧-٩٨): ((وَتَكْفِيرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَأْثُورُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَوْرِدُ النِّزَاعِ هُوَ:





فِيمَنْ أَقَرَّ بِوُجُوبِهَا وَالْتَزَمَ فِعْلَهَا وَلَمْ يَفْعَلْهَا، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِوُجُوبِهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِهِمْ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إطْلَاقِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ إنْ جَحَدَ وُجُوبَهَا كَفَرَ وَإِنْ لَمْ يَجْحَدْ وُجُوبَهَا فَهُوَ مَوْرِدُ النِّزَاعِ.

بَلْ هُنَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: إنْ جَحَدَ وُجُوبَهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَجْحَدَ وُجُوبَهَا لَكِنَّهُ مُمْتَنِعٌ مِنْ الْتِزَامِ فِعْلِهَا كِبْرًا أَوْ حَسَدًا أَوْ بُغْضًا للهِ وَرَسُولِهِ؛ فَيَقُولُ: اعْلَمْ أَنَّ اللهَ أَوْجَبَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالرَّسُولَ صَادِقٌ فِي تَبْلِيغِ الْقُرْآنِ وَلَكِنَّهُ مُمْتَنِعٌ عَنْ الْتِزَامِ الْفِعْلِ اسْتِكْبَارًا أَوْ حَسَدًا لِلرَّسُولِ أَوْ عَصَبِيَّةً لِدِينِهِ أَوْ بُغْضًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَهَذَا أَيْضًا كَافِرٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَإِنَّ إبْلِيسَ لَمَّا تَرَكَ السُّجُودَ الْمَأْمُورَ بِهِ لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا لِلْإِيجَابِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بَاشَرَهُ بِالْخِطَابِ، وَإِنَّمَا أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ، وَكَذَلِكَ أَبُو طَالِبٍ كَانَ مُصَدِّقًا لِلرَّسُولِ فِيمَا بَلَّغَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ اتِّبَاعَهُ حَمِيَّةً لِدِينِهِ وَخَوْفًا مِنْ عَارِ الِانْقِيَادِ وَاسْتِكْبَارًا عَنْ أَنْ تَعْلُوَ أَسْتُهُ رَأْسَهُ، فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَفَطَّنَ لَهُ.

وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إلَّا مَنْ يَجْحَدُ وُجُوبَهَا؛ فَيَكُونُ الْجَحْدُ عِنْدَهُ مُتَنَاوِلًا لِلتَّكْذِيبِ بِالْإِيجَابِ وَمُتَنَاوِلًا لِلِامْتِنَاعِ عَنْ الْإِقْرَارِ وَالِالْتِزَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: "فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ"، وَقَالَ تَعَالَى: "وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ"، وَإِلَّا فَمَتَى لَمْ يُقِرَّ وَيَلْتَزِمْ فِعْلَهَا قُتِلَ وَكَفَرَ بِالِاتِّفَاقِ.





وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُقِرًّا مُلْتَزِمًا؛ لَكِنْ تَرَكَهَا كَسَلًا وَتَهَاوُنًا، أَوْ اشْتِغَالًا بِأَغْرَاضٍ لَهُ عَنْهَا، فَهَذَا مَوْرِدُ النِّزَاعِ، كَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَهُوَ مُقِرٌّ بِوُجُوبِهِ مُلْتَزِمٌ لِأَدَائِهِ لَكِنَّهُ يَمْطُلُ بُخْلًا أَوْ تَهَاوُنًا.

وَهُنَا قِسْمٌ رَابِعٌ وَهُوَ: أَنْ يَتْرُكَهَا وَلَا يُقِرَّ بِوُجُوبِهَا وَلَا يَجْحَدَ وُجُوبَهَا؛ لَكِنَّهُ مُقِرٌّ بِالْإِسْلَامِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ؛ فَهَلْ هَذَا مِنْ مَوَارِدِ النِّزَاعِ أَوْ مِنْ مَوَارِدِ الْإِجْمَاعِ؟ وَلَعَلَّ كَلَامَ كَثِيرٍ مِنْ السَّلَفِ مُتَنَاوِلٌ لِهَذَا، وَهُوَ الْمُعْرِضُ عَنْهَا لَا مُقِرًّا وَلَا مُنْكِرًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَكَلِّمٌ بِالْإِسْلَامِ...)).

وقال رحمه الله (المجموع ٢٢/ ٤٨-٤٩): ((وَمَتَى امْتَنَعَ الرَّجُلُ مِنْ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقْتَلَ: لَمْ يَكُنْ فِي الْبَاطِنِ مُقِرًّا بِوُجُوبِهَا وَلَا مُلْتَزِمًا بِفِعْلِهَا: وَهَذَا كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا اسْتَفَاضَتْ الْآثَارُ عَنْ الصَّحَابَةِ بِكُفْرِ هَذَا، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ؛ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَوْلِهِ: "الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ"، وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: "كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنْ الْأَعْمَالِ فِي تَرْكِهِ كُفْرٌ إلَّا الصَّلَاةَ".

فَمَنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى تَرْكِهَا حَتَّى يَمُوتَ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً قَطُّ: فَهَذَا لَا يَكُونُ قَطُّ مُسْلِمًا مُقِرًّا بِوُجُوبِهَا، فَإِنَّ اعْتِقَادَ الْوُجُوبِ وَاعْتِقَادَ أَنَّ تَارِكَهَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ هَذَا دَاعٍ تَامٌّ إلَى فِعْلِهَا، وَالدَّاعِي مَعَ الْقُدْرَةِ يُوجِبُ وُجُودَ الْمَقْدُورِ، فَإِذَا كَانَ قَادِرًا وَلَمْ يَفْعَلْ قَطُّ عُلِمَ أَنَّ الدَّاعِيَ فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجَدْ.

وَالِاعْتِقَادُ التَّامُّ لِعِقَابِ التَّارِكِ بَاعِثٌ عَلَى الْفِعْلِ، لَكِنَّ هَذَا قَدْ يُعَارِضُهُ أَحْيَانًا أُمُورٌ تُوجِبُ تَأْخِيرَهَا وَتَرْكَ بَعْضِ وَاجِبَاتِهَا وَتَفْوِيتِهَا أَحْيَانًا.

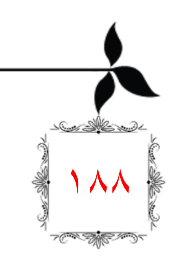
فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى تَرْكِهَا لَا يُصَلِّي قَطُّ وَيَمُوتُ عَلَى هَذَا الْإِصْرَارِ وَالتَّرْكِ: فَهَذَا لَا يَكُونُ مُسْلِمًا؛ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يُصَلُّونَ تَارَةً، وَيَتْرُكُونَهَا تَارَةً، فَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا يُحَافِظُونَ عَلَيْهَا، وَهَؤُلَاءِ تَحْتَ الْوَعِيدِ، وَهُمْ الَّذِينَ جَاءَ فِيهِمْ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي السُّنَنِ حَدِيثُ عبادة عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ، إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ"، فَالْمُحَافِظُ عَلَيْهَا الَّذِي يُصَلِّيهَا فِي مَوَاقِيتِهَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالَّذِي يُؤَخِّرُهَا أَحْيَانًا عَنْ وَقْتِهَا أَوْ يَتْرُكُ وَاجِبَاتِهَا: فَهَذَا تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَكُونُ لِهَذَا نَوَافِلُ يُكَمِّلُ بِهَا فَرَائِضَهُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ)).

من كلام شيخ الإسلام رحمه الله المتقدِّم يتبيَّن لنا:

١- أنَّ النصوص التي وردت في كفر تارك الصلاة لها عدة صور؛ منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو من موارد النزاع، فالمتفق عليه: تكفير الجاحد والممتنع المستكبر والمعرض عن الاعتقاد بقلبه، والمتنازع فيه: المتهاون والتارك الكلي والتارك أحياناً والتارك للشروط والأركان.

٢- أنَّ الكفر قسمان: كفر بالظاهر وكفر بالباطن، وأنَّ الحكم على تارك الصلاة بالكفر ظاهراً لا يتحقق إلا إذا دعُي تارك الصلاة إلى فعلها وعرض على





القتل فامتنع واستكبر حتى قتل، وأما كفر الباطن فقد يتحقق عند شيخ الإسلام رحمه الله بمجرد الترك الكلي، ولا يخفاك أنَّ من ثبت إسلامه بيقين فلا يزول عنه بالشك، وأمرنا أن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر، خصوصاً أنَّ أحاديث الرجاء واردة في أحوال الآخرة، فتأمل.

٣- أنَّ أحاديث كفر تارك الصلاة والآثار الواردة عن الصحابة والإجماع المنقول على كفر تارك الصلاة كل ذلك محمول على صورة الممتنع الذي إذا دُعي وعرض على القتل فاختار القتل على فعل الصلاة.

٤- أنَّ الأمة أجمعت على عدم تنزيل أحكام المرتدين على تارك الصلاة إذا لم يدع ولم يمتنع.

٥- أنَّ أحاديث كفر تارك الصلاة عامة تشتمل على عدة صور، وقد خرجت منها بعض الصور كمن لم يدع ويمتنع والترك الجزئي والتارك للشروط والأركان لأحاديث الرجاء كالشفاعة وفضل التوحيد أو أحاديث خاصة كحديث عبادة بن الصامت.

ومن هذا نعرف: أنَّ دعوى أنَّ أحاديث كفر تارك الصلاة خاصة وأحاديث عدم كفرهم عامة؛ تقابلها دعوى أصدق منها وهي أنَّ أحاديث كفر تارك الصلاة عامة وأحاديث خروجهم من النار بالشفاعة والرحمة خاصة، والدليل على صدق الدعوى الثانية أنَّ النصوص التي وردت فيها محلها آخر أحكام الآخرة: وهي خروج شر أهل التوحيد من النار بالشفاعة والرحمة





ودخولهم الجنة في أدنى المنازل، فكل ما تقدَّم هذا الموضع -مع كونه محتملاً كما تقدَّم- فهو محكوم بهذا الموضع بلا أدنى ريب، فتأمل فيه ولا تتعجَّل.

إلى هنا ينتهي الجزء الأول من الرد.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر